القسم الأول

—

دراسات تحليليـــــة
مقارنـــة
للوثـائـــــق

—

أولاً : وثائق الخلافـــــة والخلفاء

الوثيقـــــة الأولى

سجل [1] بإعلان وفاة الخليفة المستعلى بالله وولاية الآمر بأحـكام الله الخلافة من بعده

الخطاب فـى هـذه الوثيقـة موجـه مـن الآمـر « إلى كافـة أوليـاء الدولـة وأمرائها وقوادها وأجنادها ورعاياها : شريفهم ومشروفهم ، وآمرهم ومأمورهم ، مغربيهم ومشرقيهم ، أحمرهم وأسودهم [2] ، كبيرهم وصغيرهم » .

---

(١) عرَّف (على بهجت : قانون ديوان الرسائل ، ص ٨ ، هامش ١) السجل بقولـــــــه : « السجلات كانت تطلق فى عهد الفواطم على المكاتبات التى يبعث بها من ديوان الإنشاء إلى الأعمال بمصر والأقطار التابعة لها ، لإبلاغ حادثة من الحوادث التى تختص بالخليفة كركوبة فى الأعياد والمواسم » .

(٢) هذه الجملة واردة فى مستهل معظم السجلات التى كانت توجه من الخليفة إلى الشعب المصرى كافة ، ولهذه الجملة أهمية كبرى ، وخاصة لدى أولئك الذين يريدون دراسة المجتمع المصرى فى العصر الفاطمى ، فهى تعطينا الأسس التى كانت الدولة تصنف بمقتضاها المجتمع إلى طبقات ، فالمجتمع – تبعاً لهذا النص – كان يقسم إلى :

– شريف ومشروف ، والمقصود بالأشراف الأفراد الذين ينتمون إلى الأسرة العلوية ، فقد وُجد بعد العصر الإسلامى الأول نوع من شرف الدم يجمع أهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكانوا يأخذون راتباً من الحكومة ، ولهم قضاء مستقل بهم يتولاه نقيبهم ، وكان فى مصر على العصر الفاطمى نقيب للأشراف العلويين ونقيب للأشراف الطالبيين فكأن الأساس الأول لتصنيف المجتمع فى العصر الفاطمى كان الشرف أى الانتساب للأسرة الحاكمة . راجع : (الماوردى : الأحكام السلطانية ، الباب الثامن فى=

= ولاية النقابة على ذوى الأنساب) و (سيدة إسماعيل الكاشف: مصر فى عهد الاخشيديين، ص ٢٣٣) .

- آمر ومأمور ، والمقصود بهذا الحكام والمحكومون ، فالطبقة الأولى فى المجتمع هى الأشراف ، والطبقة الثانية هى الأمراء والحكام ، وهذا هو الأساس الثانى للتصنيف.

- مغربى ومشرقى ، والمقصود هنا رجال الجيش ، فقد كان الجيش الفاطمى فى أول الأمر يتكون من المغاربة الذين فتحوا مصر بقيادة جوهر الصقلى ، ثم ابداء من عهد العزيز بالله بدأت الدولة تصطنع جنوداً وقواداً من الأتراك ، وغيرهم من العناصر المشرقية ، فأرباب السيف أو رجال الجيش هم الطبقة الثالثة ، وهم طائفتان هامتان : مغاربة ومشارقة ، ويدل على هذه التفرقة قول (المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ٦٨ ب) فى حوادث شوال سنة ٤٠٥ هـ : ((وقرئ سجل بأن يكون ما يرفعه الناس من حوائجهم فى ثلاثة أيام ، وهى : السبت للكتاميين والمغاربة ، ويوم الأثنين للمشارقة، ويوم الخميس لسائر الناس كافة ، وأن يتجنبوا لقاء أمير المؤمنين (الحاكم بأمر الله) ليلاً ونهاراً بالرقاع ، فما يتعلق بالمظالم فإلى ولى العهد ، وما يتعلق بالدعاوى فإلى قاضى القضاة ، وما استصعب من ذلك ينتهى به إلى أمير المؤمنين)) .

- أحمر وأسود ، وهذا اساس جديد للتصنيف ، أساس الجنس ، فالمقصود بالأسود والأحمر العرب والعجم ، فقد جاء فى (اللسان) : ((يقال : أتانى القومُ أسودُهم وأحمرُهم : أى عربهم وعجمهم)) . وفى الحديث الشريف : « بعُثت إلى الأحمر والأسود » ؛ فالغالب على ألوان العرب السُمرة والأُدْمَة ، وعلى ألوان العجم البياض والحمرة ، والعرب تقول : امرأة حمراء : أى بيضاء . وسئل ثعلب : لِمَ خَصَّ الأحمر دون الأبيض ؟ فقال : لأن العرب لا تقول : رجل أبيض من بياض اللون ، وإنما الأبيض عندهم الطاهر النقىّ من العيوب ؛ فإذا أرادوا الأبيض من اللون قالوا أحمر ؛ وقال - عليه السلام - لعائشة : « إياك أن تكونيها ياحميراء» أى يا بيضاء ، فى الحديث : « خذوا شطر دينكم عن الحميرا » - يعنى عائشة ، كان يقولها أحياناً : يا حميراء ، تصغير الحمراء ، يريد البيضاء ؛ والحمراء العجم لبياضهم ، ولأن الشقرة أغلب الألوان عليهم ، وكانت العرب تقول العجم الذين يكون البياض غالباً على ألوانهم مثل : الروم والفرس ومن صاقبهم : إنهم الحمراء . راجع : (ابن الأثير : النهاية) .

وتبدأ الوثيقة بالسلام ثم تُثنّى بحمد الله ، والصلاة على محمد رسول الله وآله ، ثم يستأنف الحديث فيها بلفظي « أما بعد » يتلوهما حمدٌ ثان يشير فيه الكاتب إلى حكمة الله في الموت ، وأنه – سبحانه – جعله « حكماً يستوى فيه جميع الأنام ، ومُنهلاً لا يعتصم من ورده كرامة نبي ولا إمام » مستشهداً في هذا كله ببعض الآيات القرآنية التي تتصل بهذا المعنى .

وتلي ذلك صلاة ثانية على النبي ، وعلى أخيه وابن عمه علي – مع الإشادة بمكانة كل من الرجلين – ثم على الأئمة من ذريتهما ؛ والحرص على الصلاة على محمد وعليّ والأئمة من ذريتهما نجده متواتراً في مفتتح كل الوثائق الفاطمية الرسمية الصادرة عن الدولة ، ولهذا النص واطراده دلالة خاصة، فإن الدولة كانت لا تترك فرصة تمر دون أن تعلن عن مذهبها ، وتؤيد شرعيتها في كل وثيقة تصدر عنها ، لتستقر الفكرة في نفوس الشعب ، وفي نفوس كل من توجه إليه الوثيقة أو يستمع إليها .

وتشير الوثيقة بعد ذلك إلى الخليفة المتوفى المستعلي بالله – والد الآمر – ، وتؤكد في الأذهان مرة أخرى صحة خلافته وإمامته ، وتشيد به وبأعماله وحكمه ، وتعلن للملأ حزن الخليفة الجديد على وفاته .

وتنتقل الوثيقة إلى ناحية أخرى هامة تتصل بالمذهب وأصوله ، فالشيعة الإسماعيلية يعتقدون أن الإمامة هي ركن الدين الركين وقاعدة الإسلام ، بل إنهم يعتقدون أن « من أصبح من هذه الأمة لا إمام له ، أصبح ضالا تائها وإن مات على هذه الحال مات ميتة كفر ونفاق »[1] ، وهم يعتقدون أيضاً أن علياً كان وصيّ محمد والإمام من بعده ، بإختيار إلهي ، وأن محمداً أستودع علياً وبثّه علوماً لدنّية كان يخفيها عن جمهور صحابته ، وأن هذه العلوم يلقنها كلُّ إمام من

---

[1] أبو جعفر الأعور محمد بن يعقوب الكليني : الكافي ، طهران ، ١٢٨١ هـ ، ج ١ ، ص ٨٦) .

نسل على للإمام الذى يليه ويستودعه إياها، ولهذا كانت السجلات التى تصدر إعلان توالية الخلفاء الفاطميين تعنى دائماً بإبراز هذا المعنى وتأكيده ، وهذا ما قصد إليه ابن الصيرفى كاتب هذا السجل ، وخاصة أن الخليفة الجديد – الآمر بأحكام الله – كان طفلاً صغيراً ، وله من العمر خمس سنين ، فلتبرير خلافته نُصَّ على أن المستعلى – عند نُقْلته – جعل لابنه الآمر « عقد الخلافة من بعده » ، وأودعه « ما حازه من أبيه عن جده » ... ، وأطلعه « من العلوم على السر المكنون » ، وأفضى إليه « من الحكمة بالغامض المصون » .

وقد كانت القوة الفعلية فى الحقيقة فى يد الوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالى منذ أواخر عهد المستنصر ، والأفضل هو الذى أبعد نزاراً بن المستنصر عن الخلافة ، وولى بدلا عنه أخاه الصغير المستعلى بالله ، وظل طول عهده وهو صاحب الحل والعقد ؛ وانقسم الفاطميون – منذ ذلك ، ونتيجة لذلك – لأول مرة إلى فرقتين متعاديتين : النزارية ، والمستعلية ، وكان هذا الانقسام أول معول عمل فى هدم وإضعاف الشيعة الإسماعيلية بوجه عام ، والدولة الفاطمية فى مصر بوجه خاص .

وعند وفاة المستعلى ولى الخلافة ابنه الآمر – الطفل الصغير – والأمور – على ما هى عليه – بيد الأفضل شاهنشاه ، لهذا راحت الوثيقة بعد ذلك تشير إلى مكانة الأفضل فى عهدى المستنصر والمستعلى ، وتشير إلى أن المستعلى كان قد أوصى ابنه الآمر – الخليفة الجديد – بإعلاء مكانة الأفضل وتبجيله وتكريمه ، وأن يتخذه « صفياً له وظهيراً » ، وأن لا يستر عنه . « من الأمور صغيراً ولا كبيراً » ، وأن يسند إليه تدبير الأمور جميعاً .

وتختم الوثيقة بإعلان العزاء فى الخليفة المتوفى ، والبشرى بتولية الخليفة الجديد ، والطلب إلى الجميع بتقديم الولاء والطاعة والقيام بشروط البيعة له .

وتاريخ كتابة السجل وإعلانه – وإن لم يذكر كالعادة فى نهايته – فهو معروف، وهو يوم الثلاثاء السابع عشر من صفر سنة ٤٩٥ هـ (١١ ديسمبر ١١٠١ م) وهو اليوم الذى توفى فيه المستعلى وُولى الآمر ، قال المقريزى :

« وبويع له (أى للآمر) بالخلافة فى اليوم الذى مات فيه أبوه ... يوم الثلاثاء سابع عشر صفر سنة خمس وتسعين »[1] .

بل لقد اشار إلى هذا السجل – موضوع الدراسة – قال :

« ... وكتب ابن الصيرفى سجلاً عظيماً أبدع فيه ما شاء ، بانتقال الإمام المستعلى إلى وجهة الله ، وولايته ابنه الإمام الآمر ، وقرئ على رؤوس الكافة من الأمراء والأجناد وغيرهم ... » .

ويتضح من هذه الفقرة أيضاً أن كاتب الإنشاء الذى كتب هذا السجل وهو ابن الصيرفى .

---

[1] المقريزى : اتعاظ الحنفا ، مخطوطة سراى ، ص ١١٣ ب .

الوثيقـــــة الثانيـــة

كتابٌ كُتب به عن الآمر بأحكام الله إلى ولاة الأقاليم عند استقراره فى الخلافة بعد وفاة أبيه المستعلى بالله

هذه رسالة أرسلت عن الآمر إلى وال من ولاة الأقاليم ، وقد تكون خطاباً دورياً أرسلت منه صور إلى ولاة الأعمال جميعاً غداة تولى الآمر الخلافة، إعلان هؤلاء الولاة وَمَنْ قِبَلهم وَمنْ يرد عليهم بوفاة المستعلى وولاية الآمر ؛ فالوثيقة الأولى إعلان بهذين الحدثين لأولى الأمر والرعية والأجناد فى العاصمة ، والوثيقة الثانية – هذه – إعلان لولى الأمر ومَن عنده من الرعية فى ولايته .

وهذه الوثيقة تشبه سابقتها فى كثير :

– فى طريقة الصياغة من البدء بالحمد والصلاة على محمد وعلى الأئمة من ذريتهما .

– إعلان الآمر حزنه الشديد على وفاة والده المستعلى .

– تأكيد رأى الشيعة فى الإمامة وأنها تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن فى نسل على ، ففى الوثيقة مثلاً قوله :

« يحمده أمير المؤمنين على ما خصّه به من الإمامة التى قمَّصه سربالها ، وورَّثه فخرها وجمالها ... إلخ » .

وقولـــه : « ... على بن أبى طالب الذى جعل الله الإمامة كلمة فى عقبة باقيـــة » .

وقوله : « وأمير المؤمنين يحمد الله الذى أقرّ الحق فى منصبه ، وافرده بما كان والده الإمام المستعلى أُفرد به » ... إلخ .

- الإقرار بمكانة الوزير الأفضل شاهنشاه ، مما يدل دلالة واضحة على أنه كان صاحب النفوذ الفعلى ؛ فقد نُصَّ فى الوثيقة على أنه يتولى الأمر بحضرة الخليفة « تولى الكافل الزعيم ، ويباشر النظر فى بيعته مباشرة القسيم الحميم » .

أما تاريخ كتابة الوثيقة فلم يذكر وقد نزع منها ، فقيل فى وسطها : « وكتاب أمير المؤمنين يوم كذا من الشهر الفلانى من سنة كذا » ، و جاء فى آخرهـــا : « وكتبت فى اليوم المذكور » .

واليوم المذكور - كما نرجح - هو نفس اليوم الذى كتبت فيه الوثيقة الأولى ، وهو يوم الثلاثاء السابع عشر من صفر سنة ٤٩٥ هـ (١١ ديسمبر ١١٠١ م) الذى أعلنت فيه وفاة المستعلى وولاية الآمر بدليل ما جاء فى الخطاب نفسه :

« وكتاب أمير المؤمنين يوم كذا من الشهر الفلانى من سنة كذا ، بعد أن جلس للحاضرين بحضرته من الأمراء : عمومته وأوليائه وخدم دولته ، وسائر أجناده ، وعبيد مملكته ، وعامة شيعته ، وأصناف رعيته » .

أما كاتب الوثيقة فقد نُصَّ عليه فى مقدمتها وهو كاتب السجل السابق ، ابن الصيرفى [1] كاتب الإنشاء .

---

(1) تاج الرئاسة أمين الدين أبو القاسم على بن منجب بن سليمان الشهير بابن الصيرفى ، كان أبوه صيرفياً ، واشتهى هو الكتابة فمهر فيها ، واشتغل بكتابة الجيش والخراج مدة ، ثم استخدمه الأفضل ابن أمير الجيوش فى ديوان نحو نصف قرن من الزمان إلى أن توفى سنة ٥٤٢ هـ فى أواخر عهد الخليفة الحافظ ، وقد ترجم له (المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٤١ أ) فى حوادث سنة ٥٤٢ هـ قال : ((وفيها مات الشيخ تـــاج الرياسة أبو القاســم على بـــن منجب بن سليمان المعروف بابن الصيرفى الكاتب فى يوم الأحد لعشر بقين من صفر ، ومولده فى يوم السبت الثانى والعشرين من شعبان سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، وكـان أبوه صيرفياً ، وجده كاتباً ، وأخذ صناعة الترسل عن ثقة الملك أبى العلا =

= صاعد بن مفرج ، وتنقل حتى صارصاحب ديوان الجيش ، ثـــــم انتقل منه إلى ديوان الإنشاء ؛ ومات الشريف سناء الملك أبو محمد الزيدى الحسينى ، ثم تفرد (أى ابن الصيرفى) بالديوان ، فصار فيه بمفرده ، وله الإنشاء البديع والشعر الرائع والتصانيف المفيدة فى التاريخ والأدب)) . ومعظم الرسائل والسجلات التى وصلتنا عن العصر الفاطمى من إنشاء ابن الصيرفى ، ومؤلفاته كثيرة ، منها :

- رسائله ، وقد ذكر (ابن سعيد : عنوان المرقصات ، ص ١١١) أنه رأى مجموعة من رسائل ابن الصيرفى فى ٢٠ مجلداً ، ولا يزال عدد كبير منها منتثراً فى الكتب التاريخية والأدبية التى بين أيدينا .

- قانون ديوان الرسائل ، ألفه ليكون دستوراً فى اختيار من يؤهل للتوظف فى ديوان الإنشاء وقد نشره على بهجت سنة ١٩٠٥ م مع تعليقات قيمة كثيرة ، غير أنه ذكر أن ابن الصيرفى ألف هذا الكتاب وقدمه للوزير الأفضل شاهنشاه ، وقد بينا خطأ هذا القول عند دراستنا هنا للوثيقة رقـــم ٦ ، وأثبتنا أنه ألفه الوزير أبى على كتيفات ابن الأفضل شاهنشاه ، وقد ترجم الأستاذ ماسيه Massé هذا الكتاب إلى الفرنسية :

(Massé : Le *Code de la Chancellerie, B.I.F.A.O. Le Caire, 1914*)

- الإشارة إلى من نال الوزارة ، وهو تاريخ للوزراء الفاطميين من يعقوب بن كلس إلى المأمون البطائحى ، وقد نشره عبد الله مخلص فى :

(*Bulletin de l'Institut Français du Caire , ١٩٢٤*) :

- الأفضليات ، وهى مجموعة رسائل ، لعله قدمها للأفضل شاهنشاه أو لابن الأفضل أبى على كتيفات ، وهى سبع رسائل ، وقد حصل معهد المخطوطات بالجامعة العربية أخيراً على نسخة مصورة من هذه الرسائل .انظر أيضاً : (ابن ميسر : تاريخ مصر ، ص ٣٥ ، ٤٠ ، ٨٧) و (ياقوت : معجم الأدباء : ج ١٥ ، ص ٧٩) و (المقريزى : الخطط، ج ٣ ، ص ١٤٠) و (الزركلى : الأعلام) و (سركيس : معجم المطبوعات العربية) و (محمد كامل حسين : فى أدب مصر الفاطمية ، ص ٣٣٣ – ٣٣٨)

(*Brockelmann . Supp . I.p.٤٨٩ - ٤٩٠*) و

(*Stern : The Epistle of the Fatimid Caliph al-Amir -- etc.p.٣٠.Note 1*)

و(معهد إحياء المخطوطات العربية : فهرس المخطوطات المصورة ، القاهرة ، ١٩٥٤م ، ج ١ ، ص ١٤٦) .

الوثيقـــــة الثالثة

كتاب (أو سجل) صادر عن الآمر بأحكام الله
والِي من ولاة الأطراف بعد قراءة عهده،
مهنئاً بخلافته ، وتجديد ولايته

هذه وثيقة ثالثة في نفس المعنى الذى اشتملت عليه الوثيقتان السالفتان ، ولكنها تختلف عنهما فى الغرض المقصود منها ، والجهة الصادرة إليها ؛ فهى سجل صادر عن الخليفة الآمر إلى والٍ من ولاة الأقاليم بتجديد ولايته التى ظل يباشرها فى عهدى المستنصر والمستعلى ، وإن كان من المؤسف حقاً أن اسم الوالى لم ينص عليهما فى السجل .

وهذه الوثيقة تشبه الوثيقتين السالفتين فى أشياء ، منها :

- طريقة الصياغة ، والبدء بحمد الله ، والصلاة على محمد وعلى الأئمة من ذريتهما .

- الإشادة بمكانة الوزير الأفضل شاهنشاه - كفيله وخليله - « الذى ارتضاه الله للذبِّ عن الإسلام ، وانتضاه لنصرة إمام بعد إمام ... وخصَّه بفضائل لم تُرَ مجتمعة لملك من ملوك الإسلام ... إلخ » .

والوثيقة - بعد هذا - تشير إلى طريقة تجديد الولاية للوالى ، فتنص على أن الوزير ظالع الخليفة بما كان لهذا الوالى فى الدولتين المستنصرية والمستعلية من الخدم المشكورة ، والمساعى المبرورة ، مما يدل على مناصحته وإخلاصه ، فصدر لذلك أمر الخليفة بكتب هذا السجل بتجديد ولايته ، ومعنى هذا أن الوزير كان له حق الاختيار والترشيح ، وعلى الخليفة التوقيع بالموافقة والأمر بإصدار السجل ، ولا عجب فى هذا فوزارة الأفضل كانت وزارة تفويض لا وزارة تنفيذ[1] ، وإبان هذا النوع من الوزارة تكون السلطة الحقيقية كلها فى يد الوزير بتفويض من الخليفة .

---

[1] تنقسم الوزارة فى العالم الإسلامى - ومنه مصر - إلى :

- وزارة تنفيذ ، وفيها يقوم الوزير بتنفيذ أوامر الخليفة .

- ووزارة تفويض ، وفيها يكون الخليفة مغلوباً على أمره ، والأمور كلها بيد الوزير . وقد كانت الوزارة فى النصف الأول من العصر الفاطمى فى مصر وزارة تنفيذ ، كما كانت فى النصف الثانى وزارة تفويض ؛ وكان وزراء العهد الأول من الحكم الفاطمى من أرباب الأقلام . أما وزراء العهد الثانى - من وزارة بدر الجمالى إلى وزارة صلاح الدين - فكانوا جميعاً من أرباب السيوف ، أى من رجال الجيش .

يقول (القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩) : ((إن الوزارة فى الدولة الفاطمية كانت تارة تكون فى أرباب السيوف ، وتارة فى أرباب الأقلام ، وفى كلا الجانبين تارة تعلو فتكون وزارة تفويض ... ويعبر عنها حينئذ بالوزارة ، وتارة تنحط فتكون دون ذلك ويعبر عنها حينئذ بالوساطة)) ؛ ولمعرفة من تولى الوزارة أو الوساطة .

انظر : (ابن منجب الصيرفى : الإشارة إلى من نال الوزارة) فى أكثر من موضع ، فإنه ينص على هذا عند الترجمة لكل وزير . ولاستيفاء الموضوع راجع : (ابن خلدون : المقدمة ، ص ١٢٩) و (السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٦) و (ابن دقماق: الانتصار، ج ٤ ، ص ٥٥) و (المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٠٤ وما بعدها) و (الشيال: نظام الوزارة فى العصر الفاطمى ، مقال بمجلة الثقافة ، العدد ٦٣٨ ، ١٩ مارس ١٩٥١م) .

ولهذا النص أهميته عند دراسة النظام الإدارى لمصر فى العصر الفاطمى، فهو يدل على أنه لم يكن من الضرورى عزل ولاة الأقاليم عند وفاة الخليفة وتولى خليفة جديد ، بل كان من الضرورى تجديد ولايتهم ، وكان من الجائز أن يثبت الوالى فى عمله إذا ثبت لدى ولاة الأمور إخلاصه وولاؤه ، بل إن هذا النص يدل على أنه كان من الممكن أن يظل الوالى فى وظيفته خلال حكم ثلاثة من الخلفاء .

وللفقرات الأخيرة من السجل أهمية خاصة لمن يريد دراسة النظام الإدارى فى الأقاليم فى العصر الفاطمى ، فهى تشير إلى وصية الخليفة للوالى بالطاعة وبرعاية المستقرين لديه ، والواردين عليه ، وبالتزام العدل والإنصاف ، وحماية الولاية من أسباب الفساد . ثم يوصيه خيراً بمن لديه من الموظفين ؛ ولهذا النص الأخير قيمته ، فهو يحدد أنواع الموظفين الذين يعاونون الوالى فى إدارة شئون الحكم فى ولايته ، وهم - ترتيب أهميتهم فى عهد الدولة الفاطمية - :

- متولى الحكم (أى القاضى) .
- ومتولى الدعوة الهادية (أى الداعى) .
- والمستخدم فى الخطبة العلوية (أى خطيب المسجد الجامع وإمامه) .
- والموظفون المشرفون على استثمار الأموال (أى كتاب الدواوين وموظفوها فى الأقاليم) .
- والرجال (أى الجنود) .

وتاريخ هذا السجل غير مثبت به ، ولكننا نرجح أنه كتب – كسابقيه – فى نفس اليوم الذى أعلنت فيه وفاة المستعلى وولاية الآمر ، أى فى يوم الثلاثاء السابع عشر من صفر سنة ٤٩٥ هـ (١١ ديسمبر ١١٠١ م) .

وكاتب السجل منصوص عليه ، وهو ابن الصيرفى ، كاتب الإنشاء وقتذاك .

وقد ألحق بهذه الوثيقة نسخة « مُلَطَّف » [1] كُتب به عن الوزير ليُلَفَّ كتاب الخليفة طيه .

---

[1] . ذكر صاحب (صبح الأعشى ، ج ١ ، ص ١٣٢) ضمن موظفى ديوان الإنشاء كاتباً « يكتب المناشير والكتب اللطاف والنسخ» . وفى (اللسان) : « اللطيف الذى يوصل إليك أربك فى رفق » ، والملطف يشبه أن يكون الخطاب الذى يرفق بالسجل أو المنشور وهو مايسمى بالإنجليزية : " *Covering Letter* " ، وجاء فى : (Dozy :*Supp.Dict. Arab*) كتاب لطيف بمعنى رسالة مختصرة : " *Courte Lettre* " ، وفيه أيضاً : ((الملطف – والجمع ملطفات – بمعنى الرسائل " *dépèches* " .

الوثيقـــــة الرابعة

الرسالة - او السجل - المعروف باسم
الهداية الآمرية فى إبطال الدعوى النزارية

تبدأ هذه الوثيقة كالعادة بالحمد ، ثم تُثنّى بالصلاة على محمد ، وعلى علىٍ « وصيّه ووارث مقامه » ، وعلى الأئمة من ذريتهما « الذين احتووْا بهدايتهم من الحكمة زماماً ، وأزاحوا بأنوارهم من الضلالة ظلاماً » .

وهذه الوثيقة تعتبر من أهم الوثائق التى وصلتنا عن العصر الفاطمى ، لأنها تلقى أضواءً كثيرة على أول انقسام مذهبى وسياسى أصاب الدولة الفاطمية ، وهو الانقسام الذى حدث بعد موت الخليفة المستنصر ، وأدى إلى إبعاد ابنه الأكبر نزار عن الخلافة وتولية الابن الأصغر أبى القاسم أحمد (المستعلى بالله) ، وانقسمت تبعاً لذلك الشيعة الإسماعيلية إلى فرقتين :

الإسماعيلية النزارية التى نجح دعاتها فى إقامة ملك لهم فى ألَموت ثم فى الشام ، وقد لعبوا دوراً خطيراً فى التاريخ الإسلامى فى القرنين الخامس والسادس.

والإسماعيلية المستعلية أتباع الخلافة الفاطمية فى مصر[1] .

وقد ناصب النزاريةُ الفواطم فى مصر العداء ، ولم يلقَ الخلفاء الفاطميون - منذ عهد المستعلى - أعداء أشد قسوة من النزارية[2] بحيث بحيث نستطيع أن

---

(١) H.A.R. Gibb : *Articles : Nizar and Mustas LT (in Enc. Islam).*

(٢) S.M. Stern : *The Epistle of the Fatimid Caliph al - Amir (al - Hidaya al- Amiriyya) - its Date and its purpose. (J.R.A.S. parts: 1 G ٢, ١٩٥٠ . pp . ٢٠ - ٣١).*

نقول إن تاريخ الحركة الإسماعيلية بوجه عام ، وتاريخ الدولة الفاطمية فى مصر بوجه خاص كان من الممكن أن يتخذ شكلاً آخر غير الذى عرفناه لو أن الإسماعيلية النزارية (الحشيشية) اتحدوا مع الفاطميين فى مصر بدلاً من انتهازهم كل فرصة ممكنة للمكيدة لهم والإضرار بهم .

والخلاف بين الفرقتين يتصل اتصالاً وثيقاً بصميم المذهب ومبادئه الأساسية، وقد أشرنا من قبل إلى أن نظرية الإمامة هى عند الشيعة بمثابة الركن الركين والعنصر الأساسى من مذهبهم ، بحيث اعتبر من لا إمام له خارجاً ومارقاً عن الدين ؛ والإمامة فى معتقدهم تنتقل بالوراثة من الأب إلى الابن – من نسل على بن أبى طالب – وذلك لأن للإمامة صفات ومميزات خاصة وعلوم لدنية تلقاها الإمام الأول علىّ عن محمد عليه السلام ، وهذه الصفات والعلوم يستودعها كل إمام الإمام اللاحق له .

ومن الشـــــــروط الهامة لصحة الإمامة عند الشيعة الإسماعيلية الوصية أو « النص » أى أن ينصّ الإمامُ السابقُ على الإمام اللاحق من أولاده ، فهم يعتبرون « النص » بمثابة أمر بالتعيين صادر عن الإمام السابق ، ولذلك هو عندهم شرط هام من شروط صحة الإمامة ، ويشترط فى النص عندهم أن يصدر عن الإمام وقت نُقْلته أى عند موته ، بمعنى أنه إذا صدر عن الإمام أكثر من نصٍ لأكثر من ولد من أولاده فإنه لا يؤخذ إلا بالنصّ الأخير الذى صدر عنه وقتُ نُقْلته وانتقاله إلى الدار الآخرة ، لأنه فى رأيهم يجبُّ كلّ النصوص الأخرى السابقة .

وهذه الموضوعات جميعاً هى موضوع مناقشة فى هذه الوثيقة « الهداية الآمرية » لأنها جميعاً أثيرت عند موت المستنصر ، وظلت تثار بعد هذا وخاصة فى عهد الخليفة الآمر ابن المستعلى .

والحقيقة أن إبعاد نزار وتولية المستعلى يعتبر انقلاباً سياسياً واضح المعالـــم (Coup d'état) قـــام به الوزير الأفضل شاهنشاه محافظة على السلطان القوى

الذى كان يتمتع به منفراداً منذ أواخر عهد المستنصر ، فقد كان نزار – عند موت أبيه المستنصر – رجلاً مكتمل الرجولة – لم تكن العلاقات بينه وبين الأفضل – أثناء حياة المستنصر – علاقات طيبة ، بل لقد كانت على العكس علاقات يشوبها الكره المتبادل ، يشير إلى هذا المقريزى بقوله :

« وقوم يذكرون أن المستنصر كان قد أجلس أبنه أبا المنصور نزاراً لأنه أكبر أولاده ، وجعل إليه ولاية العهد من بعده ، فلما قربت وفاته أراد أن يأخذ له البيعة على رجال الدولة ، فتقاعد له الأفضل ودافع حتى مات ، وذلك أنه كانت بينه وبين نزار مباينة ، وكان فى نفس كل منهما مباينة من الآخر ، لأمور منها :

أن نزاراً خرج ذات يوم من بعض أماكن القصر ، فوجد الأفضل قد دخل من أحد أبواب القصر وهو راكب ، فصاح به : أنزل يا أرمنى النحس ، فحقدها الأفضل عليه ، وظهرت كراهة أحدهما للآخر .

ومنها : أن الأفضل كان يغار من نزار فى أمور بأيام حياة أبيه ، ويرد شفاعاته ، ويضغ من قدره ، ولا يرفع رأساً لأحد من غلمانه وحواشيه ، بل يحتقرهم ويقصدهم بالأذى والضرر ، فلما عزم المستنصر على أخذ البيعة لنزار اجتمع الأفضل بالأمراء الجيوشية ، وخوفّهم من نزار ، وحذّرهم من مبايعته ، وأشار عليهم بولاية أخيه أحمد ، فإنه صغير لا يخاف منه ، ويُؤمن جانبه ، فرضوا بذلك ، وتقرّر أمرُهم عليه بأجمعهم ، ما خلاً محمود بن مصال اللكّى – من قرية يقال لها لكّ بَرْفَة – فإنه لم يوافق ، لأنه كان قد وعده نزار بأن يوليه الوزارة والتقدمة على الجيوش مكان الأفضل ، فلما اطلع على ما قرّره الأفضل من ولاية أبى القاسم أحمد مع الأمراء ، وأنهم قد وافقوه على ترك مبايعة نزار طالعه بجميع ذلك إلخ » [1] .

---

[1] المقريزى : اتعاظ الحنفا ، مخطوطة سراى ، ص ١١١ .

وكان من العسير إلى وقت قريب فهم هذا الانقسام السياسى المذهبى وآثاره التاريخية فهماً واضحاً ، لأن المعلومات التى تقدمها المراجع التاريخية كانت فى معظمها غامضة غير واضحة ، كما أنها تمثل – فى نفس الوقت – وجهة النظر المعادية أى وجهة النظر السنية ، لأن معظم المؤرخين الذين نستطيع استشارتهم ، والذين نتداول كتبهم بين أيدى الباحثين هم مؤرخون سنيون .

وفى السنوات الأخيرة بدأت المؤلفات الإسماعيلية – النزارية منها والمستعلية – تظهر للنور – مخطوطة ومطبوعة – ، وهذه المؤلفات – لحسن الحظ – تلقى أضواء جديدة على تاريخ هذا النزاع ، وأهم من هذا كله فهى تقدم للباحثين وجهة النظر الأخرى ، وجهة نظر الفريق الأصلى النزاع .

أما آراء الفرقة النزارية فإن الفضل الأكبر فى معرفتها يرجع إلى بعض المنشـــــورات التى قام على إخراجها ونشرها أخيراً المستشرق الروسى الأستاذ « ايفانوف W. Ivanow »[1] .

وأما وجهة النظر المستعلية ، أو بمعنى أدق الرأى الرسمى للحكومة المستعلية فى مصر فيظهر جلياً واضحاً فى هذه الوثيقة الرسمية موضوع دراستنا ، والموسومة باسم « الهداية الآمرية » ، فهى سجل رسمى صادر عن الخليفة الفاطمى العاشر الآمر بأحكام الله – ابن المستعلى – لتفنيد ادعاءات الفرقة

---

[1] ركز هذا العالم الكبير جهوده العلمية كلها لدراسة المذهب الإسماعيلى وتاريخه ، وله كتب كثيرة فى هذا الموضوع ، ويهمنا أن نشير هنا إلى أنه طبع بعض النصوص النزارية فى المجموعة التى تصدرها « جمعية الأبحاث الإسلامية فى الهند *Islamic Research Association* » .

انظر ايضاً : تحليله لكتاب (روضة التسليم) فى (*J.R.A.S. ۲. ۱۹۳۱.p.۵۲۷ff.*) ويرى (Stern : *Op. Cit p. ۲۰*) أن المؤلفات النزارية لا زالت فى حاجة إلى دراسة أوسع .

النزارية ؛ وقد قام بنشر هذه الرسالة لأول مرة الأستاذ آصف على فيظى[1] – سفير الهند السابق في مصر – .

والوثيقة – لقدم تاريخها وللأدلة المبينة بها – تقدم إضافات قيمة للباحث في تاريخ النزاع بين النزارية والمستعلية وأسبابه ونشأته ، وخاصة للمراحل الأولى من هذا النزاع ، لأن الوثيقة كتبت بعد مضى عشرين سنة فقط من نشأة هذا الانقسام السياسي المذهبي .

وقد كان للنزارية براهين كثيرة يدللون بها على صحة إمامة نزار ، ويبدو من هذه الوثيقة والوثيقة التي تليها أنهم دأبوا – وخاصة بعد إقامة ملك لهم في ألَموت – على نشر هذه البراهين والدعوة لها بوساطة دعاتهم للتشكيك في صحة إمامة المستعلي ، وبالتالي في صحة إمامة الإمام القائم وقتذاك وهو الآمر بأحكام الله ، ولهذا نرى أن منهج كاتب هذه الرسالة يتلخص في عرض البراهين التي يسوقها النزارية دليلاً دليلاً ثم تفنيدها والرد عليها بالأدلة الأخرى التي يعتقد في صحتها المستعليةُ ويؤمنون بها .

وكاتب السجل يناقش في أوله الفكرة الأساسية ، فكرة الإمامة ، ويهاجم الذين يجحدون أئمة دينهم ويتخذون أئمة ضلال ، وكذلك من « صدَّ عن حدود الله ، وتأوّل على الولاية . وتحكم في الإمامة » ، هؤلاء – في نظره – يقال لهم : اهبطوا من مرتبة الإيمان الخاصة إلى رتبة الغواية العامة ؛ وهم – لهذا – باءوا بغضب من الله حين فارقوا رحمته التي هي عصمة إمام الزمان ، ثم هو ينتقل بعد ذلك إلى الهدف الأساسي ، فيعرف بهؤلاء الذين وصفهم بالأوصاف السابقة

---

[1] *Islamic Research Assosiation Series . No ٧. Al.Hidayatu' L-Amiriyya. Oford University Press .* ١٩٣٨

وكان أول من لفت النظر إلى هذه الرسالة هو الأستاذ « إيفانـــــوف Ivanow » في كتـــــابه : *(A Guide to Ismaili Literature . p . ٥٠ . No ١٧٣)*

ويقول هم : « قوم قالوا بإمامة نزار دون دليل واضح هداهم ، ولا نص جليّ قادهم إلى ذلك وأداهم » .

ويبدأ كاتب السجل بمناقشة الأسلوب الصحيح لتعيين الإمام ويبين أفضلية النصّ على الاختيار ، فيقول :

« ومعلوم أنه لا طريق إلى تثبيت الإمامة إلا بالنصّ والاختيار ؛ وقد أجمع جميع من يُنسب إلى الدعوة الهادية على النص فى الإمامة وفساد الاختيار ... وذلك أن الاختيار لا يصح إلا بحصول شرائط فى التخير والمتخيَّر » .

ثم يذكر هذه الشرائط ويدلل على صعوبة توفرها ، وينتقل على البرهنة على أفضلية النص .

ويُشترط فى النص عنده أن يقرره الإمام فى وقت انفصاله ودقيقةِ انتقاله ، وإذا كان هناك نصٌّ سابق لنصٍّ الصادر وقت النُّقْلة فلا يؤخذ به ، لأن الإمام قد يضطر أثناء حياته إلى النصّ على أشياء يقتضيها الحال أو سياسة الدولة ، ثم يعدل عنها بنصٍّ أو نصوص أخرى ، فالمعوَّلُ عليه هو النصُّ وقت النُّقْلة لأنه آخر نص ، فهو يَجُبُّ أىَّ نصٍّ سابق وبلغيه وينسخه ، وعلى حد قول السجل :

« ولا يعتمد فى ذلك إلا على ما يقرره (الإمام) فى وقت انفصاله ، ودقيقة انتقاله ، وإلا فقد ينص على أشياء تقتضيها الحكمة فى وقتٍ وتوحيها السياسة فى حال ، ثم ينسخها فى مقام آخر ، وكل ذلك بحسب الأصلح فى إرشاد الخلق على قدر منازلهم وطبقاتهم ، فعيون الخفَّاش لا تثبت لضوء النهار فضلا عن أن تثبت لضوء الشمس الذى يبهر أعين النظار » .

فإذا انتهى صاحب السجل من شرح فكرة الإمامة وبيان أنها لا تصح بالاختيار وإنما بالنص ، وأن النص المعتمد هو الصادر وقت النُّقْلة ، انتقل بعد ذلك إلى الناحية التطبيقية فأكد صحة إمامة المستعلى وأن المستنصر لم يوصِ

لأحد غيره « فإنه أشار إليه ونصّ عليه ، وأقعده في دقيقة انتقاله مقعدة » ، وأبان أن نزاراً فعل ما فعل لأنه « لحقه من الحسد ما لحق إخوة يوسف » .

والكاتب يأتي بعد هذا ببراهين كثيرة ، يسوقها واحداً بعد الآخر ، للدلالة على أن المستنصر أوصى للمستعلي ونصّ عليه في مناسبات كثيرة ، وأدلتُه تعتمد على أسس ثلاثة :

الأقوال والروايات التي تروى عن المستنصر ويؤكدها بروايات وأقوال أخرى روتها أخت نزار شقيقته وقت كتابة هذا السجل – أي في عهد الآمر – .

وأدلة تعتمد على الأحداث والسوابق التاريخية في العصر الفاطمي .

وأدلة تعتمد على مبادئ المذهب .

- الأدلة المعتمدة على الأقوال والروايات التي تروى عن المستنصر :

– أن المستنصر لم يُكنِّ بل أفصح بالنصّ على المستعلي ، وبالغ في الإشارة بالإمامة إليه ، وذلك أنه لما علم بما يكون من الخلاف في أمره والفتنة فيه سمَّاه باسم النبي ، وكنّاه بكنيته [1] ، ليجعله رمزاً خفياً « يعلمه العارف الخبير ، ويفهمه الناقد البصير » .

---

[1] اسم المستعلي « أحمد » ، وكنيته « أبو القاسم » ؛ وقد نشر أخيراً سجل مستنصري يشير إلى تسمية المستعلي بهذا الاسم وتكنيته بهذه الكنية منذ اليوم الأول لولادته ، وهذا السجل خطاب أرسل من المستنصر إلى علي بن محمد الصليحي في اليمن يحمل إليه البشرى بولادة المستعلي ، وفيه : « ... وقد وهب الإله من فضله العميم ، وطوله الجسيم ، ولداً ذكياً، ونجلاً رضياً ... سماه أحمد وكناه أبا القاسم ... وكان ميلاده يوم الأحد الرابع عشر من صفر من سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة ... إلخ » ومن العجب أن المتواتر في جميع المراجع التاريخية المعروفة أن المستعلي ولد سنة ٤٦٧ هـ في حين أن هذا السجل – وهو وثيقة رسمية – يثبت أنه ولد سنة ٤٥٢ هـ

انظر : السجلات المستنصرية ، نشر عبد المنعم ماجد ، القاهرة ، ١٩٥٤م ، ص ٤٧) .

أنه لم زُوِّج المستعلى من ابنه أمير الجيوش بدر الجمالى أقعده أبوه المستنصر – يوم عقد النكاح – على يمينه ، وأقعد سائر أولاده على يساره .

أن المستنصر فى ذلك اليوم – يوم الزواج – نعت المستعلى بوليِّ عهد أمير المؤمنين ، ولم ينعت ولديه الآخرين – يعنى عبد الله ونزاراً – إلا بوليِّ عهد المسلمين ، ((وبين ولاية عهد المؤمنين وولاية عهد المسلمين)) – كما يقول السجل – ((ميزة لا تخفى على أحد ، وحقيقة لا ينكرها إلا ذو بغى وحسد ، ثم لم يكتف بهذا حتى كرر هذا النعت فى عدة مواضع من كتاب الصداق ، وكتب علامته الشريفة [1] بيده الطاهرة فوقه : ((صح ، والحمد لله رب العالمين)) ، وأشهد

---

(1) العلامة مصطلح خاص كان يطلق على ما يكتبه الخليفة بيده على الرسائل أو الأوامر أو السجلات أو التوقيعات ... إلخ الصادرة عنه ، ولا تصدر هذه الوثائق على اختلاف أنواعها إلا بعد كتابة هذه العلامة ، وقد تطورت هذه العلامة تطورات أخرى فى دواوين الإنشاء على عهود السلجوقيين والأيوبيين والمماليك والأتراك العثمانيين ، راجع فى هذا : (ابن واصل : مفرج الكروب ، نشر الشيال ، ج ١ ، ص ١٧٣ ، هامش ٣ ، وما به من مراجع) . (*C.Cahen : La Tughrâ seljukide . J . a . 1945) ; (Ibid: LaCorrespondance de Diya ad - Din Ibn al Akhir . B.S.O.A.S.vXIV, Part 1*) وفى المراجع التاريخية ما يفيد أن علامة الخلفاء الفاطميين جميعا كانت : ((الحمد لله رب العالمين)) ؛ فقد قال (أبو شامة : الروضتين ، ج ١ ، ص ٥٠) : ((وقفت على توقيع كتب فى ذى القعدة سنة إحدى وأربعين عن خليفة مصر يومئذ وهو الملقب بالحافظ، وعليه علامته : ونصه : (الحمد لله رب العالمين) ... إلخ)) . وشرح (المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٤٥) الطريقة التى كانت يتبعها الخليفة الفاطمى للتوقيع على القصص وكتابة علامته عليها ، ونص على أن علامة الخلفاء الفاطميين جميعاً كانت : ((الحمد لله رب العالمين)) ؛ قال : ((وكان الخليفة إذا رفعت إليه القصة وقَّع عليها : ((يعتمد ذلك إن شاء الله تعالى)) ، ويوقع فى الجانب الأيمن منها : ((يوقع بذلك)) ، فتخرج إلى صاحب ديوان المجلس فيوقع عليها جليلاً ، ويخلى مكان العلامة فيعلِّم عليها الخليفة وتثبت ؛ وكانت علامتهم أبدا : ((الحمد لله رب العالمين)) .

عليه من أعيان الشهود المعدلين جماعة بعضهم فى قيد الحياة إلى وقتنا هذا » (يقصد وقت كتابة السجل) ؛ ويؤكد الأمر – باعتباره كاتب هذا السجل هذه الحقيقة بقوله : « وكتاب الصداق موجود عندنا لا يقدر بَشرٌ على دفع أعلامه ولا نقض أحكامه » .

– لما تشاجرا ولدا المستنصر – عبد الله ونزار – فى الإمامة بين يديه ، قال لهما : لا تشاجرا ولا تنازعا ، فليس واحد منكما بصاحب هذا الأمر ، وإنما صاحبه هاهنا » وأشار بيده إلى ظهره الطاهر ، « وكان مولانا المستعلى حينئذ لم يُحمل بعد ، وهذا كان فى يوم مشهود ومقام غير خفى ولا مجحود » .

– لما حضرت المستنصر النُّقلةُ إلى الدار الآخرة ، وحانت دقيقة الانتقال «وهو الوقت الذى يعوّل فيه على النصّ أشار إليه (أى المستعلى) ونص مصرّحا عليه ، وأمر من حضر بطاعته ، وعرّفهم ما خصه الله به من وراثة رتبته ومقامه ودرجته ، فأذعن الجميع طائعين ، وبادروا بشعاره معترفين ، ولم يخالف فى ذلك أحد من المخالفين والموالفين إلا نزارا وشرذمة من الغلمان لم يُعتقوا بعد ، ولاُ فوض إليهم التصرف فى الأموال ، فضلاً عن التحكم فى الإمامة » .

ثم يؤكد السجل هذه الأقوال والروايات بأقوال أخرى أوردتها أخت نزار شقيقته فى اعترافها الذى أدلت به أمام كبار رجال الدولة قبل كتابة هذا السجل بأيام .

« واعترفت به متبرعة ، وأدت الأمانة معلنة ، وأقسمت لمن حضر أن مولانا المستنصر بالله أمير المؤمنين صرّح فى عدة مواطن بأن مولانا الإمام المستعلى بالله هو صاحب هذا الأمر بعده ، ووارث إمامته ومقامه » .

<u>وأيدت اعترافها بالأدلة التالية :</u>

– أن أخاها نزار خرج وهو معترف بمقاطعته لله فيما فعل ، وأن الحسد حمله على مالجج فيه وتوغل .

- وأن نزار دخل عليها يوم نكاح المستعلى بالله على بنت أمير الجيوش وقال لها : « ما يئست من الخلافة إلا في يومي هذا ، فإن مولانا المستنصر بالله نعت أخي أحمد بولي عهد المؤمنين ، وأقعده على يمنه ، وأقعدني وسائر أولاده على يساره »[1] .

ويشير السجل بعد ذلك إلى أن هذه السيدة قد تبرأت علناً من إمامة أخيها نزار ، وأوجبت اللعنة على من يقول بها في إعلان وإسرار ، « وذلك أن الله أراد أن يطهرها قبل موتها من دنس العصيان ، وأن يختم لها بخاتمة أهل الإيمان ، وأن تستوجب برضى إمامها عليها أتم الزلفة والرضوان » .

ويذكر السجل أن أولاد نزار الباقين حذوا حذوها « في الاعتراف بالحق لأهله ، والتبرأ مما فرط من نزار وسلف من سوء فعله » .

<u>أما الأدلة المعتمدة على الأحداث والسوابق التاريخية فنتلخص فيما يلي :</u>

- أن النبي عليه السلام قال : «كائن في أمتي ما كان في بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذة » ، واعتماداً على هذا يرى كاتب السجل أن المستنصر بالله يشبه في دوره ومنزلته النبي سليمان في دوره ومنزلته من بني إسرائيل ، فالمستنصر هو سليمان هذه الأمة لأنه واقع في الرتبة والعدد[2] من أئمة دوره موقع سليمان في الرتبة والعدد من أئمة دوره ؛ وأن المستنصر أوتي ملكاً لم يؤت مثله أحد من آبائه طولاً وتمكيناً - كما أوتي سليما ن - أو كما يقول النص : « وسُخِّرَتْ له الريح والشياطين كما سُخِّرَتْ لسليمان » ، ويفسر تسخير

---

(1) وهذه الحجة الأخيرة هي مما استشهد به السجل من قبل عند تعداد أقوال المستنصر وأفعاله الدالة على الوصية للمستعلي .

(2) في الدعوة القديمة يعتبر المستنصر الإمام التاسع عشر بعد النبي عليه السلام .
انظر : (المجالس المستنصرية ، نشر الدكتور محمد كامل حسين ، ص ٨ ، هامش ١) .

الريح للمستنصر بأنه « تأييده فى كل مقام » ، ويفسر تسخير الشياطين له بأنه « انقياد المارقين له والمخالفين لأمره ونهيه » ، كما يفسر قوله تعالى : ﴿ما كفر سليمان﴾ بقوله : « أى ما كفر مولانا المستنصر بالله ولا جحد حقيقة علمه فى معنى الإمام من بعده ، بل عقد الإمامة لمولانا المستعلى بالله فى يوم النكاح على رؤوس الأشهاد ، ونصّ عليه فى دقيقة انتقاله » .

- ويمضى كاتب السجل فى المقارنة بين المستنصر وسليمان ، فيقارن أيضاً بين ما حدث بين ولدى المستنصر: المستعلى ونزار ، وما حدث بين ولدى سليمان : رحبعون ويربعون [1] ، « ومما يعضد هذا التأويل ما ورد فى أسفار بنى إسرائيل من أن سليمان نص بالإمامة على ولده رحبعون ، كما نص مولانا المستنصر بالله على مولانا المستعلى بالله ، فحسده المسمى يربعون فخرج عليه ، واتبعه جماعة ممن أضلهم بمكره ، واستهواهم بسحره ، وغير لهم نصوص الدين ، وأزالهم عن الصراط الواضح المبين ، كما فعل نزار فى خروجه على مولانا المستعلى بالله ؛ وكانت الدائرة على نزار وأصحابه ، وكانت العاقبة لابن سليمان صاحب الحق ، كما كانت العاقبة لمولانا المستعلى بالله أمير المؤمنين » .

---

(1) رحبعون هو « رِحَبْعَام » . ويربعون هو ((يَرُبعام)) وهما ابنا سليمان ، وقد خلف رحبعون أباه على عرش إسرائيل حوالى سنة ٩٣٥ ق.م ، وما إن تولى الحكم حتى ثارت أسباط بنى إسرائيل عليه ، نتيجة للضغط والضيق والإرهاق الذى عانته أيام سليمان ؛ وقد بايعت الأسباط الثائرة يربعام وكان عائداً من مصر فى هذا الوقت ، ولم يبق على الولاء لرحبعام إلا سبط يهوذا الذى يقطن فى الجنوب ، وهكذا حدث الانقسام فى بنى إسرائيل ، وظهرت مملكتان : مملكة إسرائيل شمالاً ، ومملكة يهوذا جنوباً . راجع : (العهد القديم، سفر الملوك الأول ، إصحاح ١٢ و ١٣) و:

(Adolphe Lodi : *Israêl. Des Origines au Milieu du V111 , Siécle. Paris . ١٩٣٠ . pp. ٤٣٢- ٤٣٣) .*

- ويناقش كاتب السجل الحجج التى يوردها النزارية للبرهنة على صحة إمامة نزار ، وخاصة القول بأن المستنصر دعا نزارا بولى عهد المسلمين ، ويستشهد الكاتب لتفنيد هذه الحجة بسابقة تاريخية فى العصر الفاطمى نفسه ، وهى وصية الحاكم لابن عمه عبد الرحيم بن إلياس [1] بولاية العهد أثناء حياته ، وإن كانت

---

(1) أشرنا من قبل إلى أن عقائد الشيعة الإسماعيلية تنص على وجوب انتقال الإمامة من الوالد إلى الولد ، وقد حرص الخلفاء الفاطميون على اتباع هذا المبدأ حرصاً شديداً ، فكل خليفة منهم ابن للخليفة السابق ، ولم يخالف هذا المبدأ إلا ثلاث مرات ؛ الأولى ولم تنجح حين حاول الخليفة الحاكم بأمر الله أن يوصى بولاية العهد لابن عمه عبد الرحيم ابن إلياس ، والثانية حين ولى الخلافة الحافظ بعد ابن عمه الآمر ، وذلك لأسباب كثيرة شرحناها شرحاً وافياً عند دراستنا التحليلية للوثيقة السادسة ، وقد أدى هذا إلى إنقسام خطير فى الشيعة الإسماعيلية إلى طيبية وحافظية ، والثالثة حين ولى الخلافة العاضد بعد ابن عمه الفائز ، لأن الفائز توفى قبل أن يتزوج أو ينجب .

وقد أورد (المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ٦٦ أ - ٦٩ أ) معلومات تفصيلية وافية لا نجدها فى أى مرجع تاريخى آخر عن عبد الرحيم بن إلياس ، وكيف أوصى له الحاكم بولاية العهد ، وبالنيابة عنه فى الخطبة والصلاة والنحر يوم العيد والنظر فى المظالم ، ثم كيف ولاه دمشق ، وكيف أرسلت ست الملك - بعد اختفاء الحاكم - من قبض عليه وقتله ؛ ولأهمية هذه المعلومات ولانفراد هذه المخطوطة بذكرها أثرنا نقلها هنا . فهى تلقى أضواء كثيرة على هذه المحاولة ، وعلى ناحية من أهم نواحى عصر الحاكم اتخذت سنداً لتبرير المحاولات المشابهة التالية ، وهذه هى نصوص المقريزى: فى أول شوال سنة ٤٠٣ هـ: « وولد لعبد الرحيم بن إلياس (ابن) عم الحاكم مولود ، فبعث إليه ثلاثة أفراس مسرجة ملجمة ، ومائة قطعة من الثياب ، وخمسة آلاف دينار » .

فى ذى القعدة سنة ٤٠٣ هـ: « وأملك ابنا عبد الرحيم بن إلياس بزوجتى حسين بن جوهر ، وقرئ كتابهما فى القصر ، وقد كتبا فى ثوب مصمت ، وفى رأس كل منهما بخط الحاكم : " يعقد هذا النكاح بمشيئة الله وعونه ، والحمد لله رب العالمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل " وخلع على ابنى عبد الرحيم ، وحمل إلى عبد الرحيم عشرة=

= آلاف دينار في أكياس مكتوب عليها : لابن عمنا وأعز الخلق علينا عبد الرحيم بن إلياس بن أحمد ابن المهدى بالله ، سلمه الله وبلغنا فيه ما نؤمله)) .

وفى صفر سنة ٤٠٤ هـ : ((وفيه جمع سائر الناس على اختلافهم بالقصر ، وقرئ عليهم سجل بأن أبا القاسم عبد الرحيم بن إلياس بن على بن المهدى بالله أبى محمد عبيد الله قد جعل الحاكم بأمر الله ولى عهد المسلمين فى حياته والخليفة بعد وفاته ، وخلع عليه ، وأمر الناس بالسلام عليه ، وأن يقولوا فى سلامهم عليه : ((السلام على ابن عم أمير المؤمنين وولى عهد المسلمين)) ، وتعين له مكان يجلس فيه من القصر ، ثم قرئ السجل على منابر البلد وبالإسكندرية ، وبعث الحاكم بذلك سجلاً إلى إفريقية ، فقرئ بجامع القيروان وغيره ، وأثبت اسمه مع اسم الحاكم فى البنود والسكة والطراز ، فعظم ذلك على نصير الدولة أبى مناد باديس وقال : لولا أن الإمام لا يعترض عليه فى تدبيره لكاتبته أن لا يصرف هذا الأمر من ولده إلى بنى عمه)) .

وفى رمضان سنة ٤٠٤ هـ : ((صلى (الحاكم) بالناس فى الجوامع الأربعة : جامع القاهرة ، والجامع خارج باب الفتوح ، وجامع عمرو ، وجامع راشدة ، وتصدق بأموال كثيرة ، ودعا فوق المنابر بنفسه لعبد الرحيم بن إلياس فقال : اللهم استجب منى فى ابن عمى وولى عهدى وعهد المسلمين من بعدى عبد الرحيم بن إلياس بن أحمد بن المهدى بالله أمير المؤمنين كما استجبت من موسى فى أخيه هارون)) . ((وفيه ضرب على السكة اسم عبد الرحيم ولى عهد المسلمين)) وفى شوال سنة ٤٠٤ هـ : ((وركب (الحاكم) لصلاة العيد بغير زى الخلافة ، ومظلته بيضاء ، وعبد الرحيم يسايره وهو حامل الرمح الذى من عادة الخليفة حمله ، وأصعده معه المنبر، ودعا له ، ... وقرئ سجل بأن كل من كانت له حاجة أو مظلمة فليرفعها إلى ولى العهد ، فجلس عبد الرحيم ورُفعت إليه الرقاع فوقع عليها)) .

وفى ذى الحجة سنة ٤٠٤ هـ : ((وفى يوم النحر ركب عبد الرحيم إلى المصلى فصلى بالناس وخطب ونحر بالمصلى)) .

وفى ربيع الأول سنة ٤٠٥ هـ : ((واصل (الحاكم) الركوب وأخذ الرقاع ، ووقف مع الناس طويلا ، ثم امتنع عن أخذ الرقاع ، وأمر أن يرفع إلى عبد الرحيم وإلى القاضى مالك وإلى أمين الأمناء فتناولوا الرقاع)) . =

= وفى جمادى الآخر سنة ٤٠٥ هـ : ((قدم رسول ملك الروم ، فاصطفت العساكر من باب القصر إلى سقاية ريدان بعددها وأسلحتها ، وركب الحاكم بصوف أبيض وعمامة مفوَّطة بمظلة مثلها ، وولى العهد يسايره ، وعليه ثوب مثقل ... إلخ)) .

وفى رمضان سنة ٤٠٥ هـ : ((وفى يوم الجمعة رابع رمضان ركب ولى العهد فصلى بالجامع الأنور الجديد بباب الفتوح فى موكب الخلافة ، ثم صلى جمعة أخرى بجامع القاهرة ، ثم جمعتين بالجامع الجديد ؛ وفيه كثرت صلاته ومواهبه وإقطاعاته للناس حتى خرج فى ذلك عن الحد)) .

وفى شوال سنة ٤٠٥ هـ : ((وركب ولى العهد يوم الفطر فى موكب الخلافة ، وصلى بالناس فى المصلى وخطب)) .

وفى شوال سنة ٤٠٥هـ : ((وقرئ سجل بأن يكون ما يرفعه الناس من حوائجهم فى ثلاثة أيام : السبت للكتاميين والمغاربة ؛ ويوم الاثنين للمشارقة ؛ ويوم الخميس لسائر الناس كافة ؛ وأن يتجنبوا لقاء أمير المؤمنين ليلاً ونهاراً بالرقاع ؛ فما يتعلق بالمظالم فإلى ولى العهد ، وما يتعلق بالدعاوى فإلى قاضى القضاة ، وما استصعب من ذلك ينتهى إلى أمير المؤمنين)) .

وفى سنة ٤٠٦ هـ : ((وفيها عزل الحاكمُ سديدَ الدولة عن دمشق ، ووليها عبد الرحيم بن إلياس ، وسار إليها لعشرين من جمادى الآخرة ، فبينما هو فى قصده إذ هجم عليه قوم ملثمون فقتلوا جماعة من غلمانه ، ثم أخذوه ووضعوه فى صندوق وحملوه إلى مصر، فلم يمكث بها أكثر من شهرين ثم أعيد إلى دمشق : فأقام بها إلى ليلة العيد ، وورد من مصر رجل يقال له أبو الزواد المغربى ومعه جماعة ، فأخرجوا عبد الرحيم وضربوا وجهه ، وأصبح الناس يوم العيد وليس لهم من يصلى بهم ، وعجب الناس من هذه الآراء)) .

وفى سنة ٤١١ هـ – بعد اختفاء الحاكم – : ((وبعثت (ست الملك) ، قائد السواحل ، فلما قدم (ومعه) عبد الرحيم عدل به إلى تِنِّيس فقتله بها)) .

وهذه النصوص جميعاً تضم معلومات جديدة وخطيرة جداً عن نظام ولاية العهد فى العصر الفاطمى ومن أهمها : – أن ينوب ولى العهد عن الخليفة فى الخطبة والصلاة والنحر والنظر فى المظالم ، وأن يسايره فى المواكب .

– أن يضرب اسم ولى العهد إلى جانب اسم الخليفة على السكة ، وأن ينقش على= =

الإمامة قد تحققت لابنه الظاهر لإعزاز دين الله بعد وفاته ، ويمضي الكاتب في تفنيد هذه الحجة بجميع تفاصيلها وفروعها فيقول :

« فإن قال قائل فيما تقدم من تقليد عبد الرحيم إن مولانا الحاكم بأمر الله إنما فعل ذلك لأنه كان لم يولد له ولد ، فلما وُلد له مولانا الظاهر لإعزاز دين الله صحّ الأمر له وارتفع عن ذلك ، قلنا إن مولانا الحاكم بأمر الله لم يغب عن مكنون علمه أن مولانا الظاهر لإعزاز دين الله سيولد له ، كما لم يخف على مولانا المستنصر بالله بأنه سيولد له مولانا المستعلي بالله ؛ ولا فرق بين الأجنبي وبين الولد الذي ليس بإمام في هذا ، والحجة كما قدمنا على سياقتها عليهم لا لهم » .

– ويشير كاتب السجل بعد ذلك إلى شبهة أخرى يوردها النزارية ، وهي :

البنود والطراز ؛ وفي قطع الطراز التي وصلتنا من عهد الحاكم ما يؤيد هذه الحقيقة ، فهناك قطعة قماش من التيل نسجت في دار الطراز العامة بتنيس سنة ٤١٠ هـ وعليها اسم عبد الرحيم بن إلياس ؛ وفيما يلي النص الذي عليها كاملا :

« .... الملك الحق المبين اليقين ، الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ... لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، محمد رسول الله ، صلوات الله عليه على (كذا) وعلى آله سلام الله عليه نصر من الله وفتح قريب لعبد الله ووليه المنصور أبي علي الإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين بن الإمام العزيز الله أمير المؤمنين ولولي عهد المسلمين وخليفة أمير المؤمنين عبد الرحيم بن إلياس بن أحمد بن المهدي بالله أمير المؤمنين ، سلام الله وبركاته وصلاته عليه وعلى آبائه الطاهرين . مما أمر بعمله في طراز العامة (بـ) تن (يـ) س سنة عشر وأربعمائة . لا إله إلا الله ، الخير مقبل إن شاء الله والتوفيق والإقبال من الله » . انظـــــر :

Combe, Sauvaget . J . et Wiet G : *Repertoire Chronologique d'Epigraphie Arabe. Le Caire . M C XXX V. Tome 10. p. 118 .*

وفي نفس المرجع خمس قطع أخرى مماثلة (ص ١١٩ – ١٢٣) عليها اسم الحاكم وولي عهده عبد الرحيم بن إلياس ، ولكنها بدون تاريخ .

لِمَ دعا المستنصر نزارا بولى عهد المسلمين مع أنه يعلم أنه لن يكون إماماً ، أو على حد قول السجل :

« ما الحكمة فى تقديم الإمام لولى عهد المسلمين مَنْ ليس مخلّفا فيه الإمامة ؟ » .

وجوابه على هذا السؤال أن الإمام إنما يفعل هذا لحكمة يرأها تخفى على عقول الناس ، والناس فى رأيه متفاضلون فى رتب التعليم ، متفاوتون فى منازل الهداية .

« وقد تقتضى المصلحة الحاضرة والمنفعة الزمنية بوجوه من السياسة وضروب من الاختبار والامتحان ، أن يشار إلى الناس بشىء والغرض سواء ، ويصرح لهم بأمر وليس المقصود إياه » .

ثم يشرح الحكمة الكامنة فى أن يولى المستنصر عهد المسلمين لولديه نزار وعبد الله مع علمه بأن الإمامة ستكون للمستعلى فيقول :

« وإنما فعل هذا مولانا المستنصر بالله لأنه لما تضمن من مكنون علمه أن الإمام إنما يولد فى طرف عمره ، وعلم أن قلوب الضعفاء ربما توحشت إن لم تكن تسكن إلى شىء يشغلها فى أوقات توحشها ، وليس لهم من الصبر على انتظار الوقت المعيَّن ، وظهور الشخص المبيَّن ، ما للأقوياء المهتدين الواثقين بعصمة المؤيدين ، شغل نفوسهم بشىء يداوى به ضعفهم وقلة صبرهم ، ثم لم يترك ذلك مهملاً ولا أرسله سدى ، بل قرنه بتقليد عبد الله ليشعر كل ذى لُبٍّ حاضر وحظ من التوفيق وافر أن الأول منسوخ بالثانى ، والثانى كالأول ، فاقتضى ذلك صحة ثالث ، وهذه نكتة لا يعلم تأويلها إلا الراسخون فى العلم ، والمخصوصون بالذكاء والفهم ، وهذا - معنى قوله تعالى : ﴿ما ننسخُ من آيةٍ أو ننسها نأتِ بخيرٍ منها أو مثلها ﴾ ، ولا خلاف بين أهل التأويل أن الآية مَثَلُ الإمام » ... إلخ .

بعد هذا التحليل لمحتويات الوثيقة كان لابد من تحديد تاريخ كتابتها ، واسم كاتب الإنشاء الذى كتبها ، فهى خلوٌ منهما ، كما أن الناشر الأول لهذه الوثيقة – أسف على فيظى – لم يُعنَ بتوضيح هاتين الناحتين على الرغم من أهميتهما ، وقد أستطعت بعد الرجوع إلى المخطوطة الكاملة لكتاب اتعاظ الحنفا أن أجلو ما يكشف هاتين النقطتين من غموض [1] .

أشار المقريزى فى حوادث سنة ٥١٦ هـ من هذا الكتاب – نقلاً عن تاريخ ابن ميسر – إلى نشاط الطائفة النزارية فى ألَموت ، وإلى نشاط أتباعها فى مصر ، ثم أشار بعد هذا إلى أن المأمون البطائحى وزير الآمر قد بذل جهوداً ضخمة لتتبع عيون النزارية وأتباعها الذى يأتون متخفين إلى مصر وينتشرون فى أنحائها لإشاعة الفوضى وبلبلة الأفكار واغتيال كبار رجال الدولة ، فلما قبض عليهم قال للخليفة الآمر :

« قد كشفت الغطاء وفعلت ما لايقدر أحد على فعله ، وأما القصر فما لى فيه حيلة » .

وكان يقصد بهذا التلميح أخت نزار شقيقته التى كانت لاتزال تقيم فى القصر الفاطمى بالقاهرة حتى ذلك الحين .

يقول المقريزى – نقلاً عن ابن ميسر – :

---

[1] عند تحقيقى لهذه الوثائق منذ سنوات وصلتُ إلى هذه النتائج ، ولكنى اطلعت بعد ذلك على مقال للأستاذ Stern ناقش فيه هذه الرسالة ، وعنى فيه بتحقيق هاتين النقطتين بوجه خاص ، وكم كان سرورى عظيماً عندما وجدته يصل فيهما إلى نفس النتائج التى وصلت أنا إليها ، ولهذا رأيت – احتراماً للأمانة العلمية – أن أنوه بهذه الحقيقة مشيداً فى نفس الوقت بالمقال ففيه جهد علمى قيم . انظر :

Stern : *The Epistle of the Fatimid Caliph al - Amir (al - Hidaya al Amiriyya) its Dateand its Purpose . (J.R.A.S. 1 & ٢. ١٩٥٠ . pp. ٢٠ - ٣١)* .

« فلما بلغ أخت نزار ذلك حضرت إلى الخليفة الآمر لتبرئ نفسها ، ورغبت فى أن تخرج للناس لتقول ما سمعته من والدها وشاهدته ليكون قولها حجة على من يدّعى لأخيها ما ليس له ، فاستحسن الآمرُ ذلك منها ، وأحضر المأمونَ ، وأخاه شقيقه أبا الفضل جعفر بن المستعلى ، واتفقوا على يوم يجتمعون فيه ، فلما كان فى شوال عمل المجلس المذكور » .

وقد قوبلت رغبتها بالترحاب ، وعقد اجتماع عام حضره كبار رجال الدولة ؛ وابن ميسر (والمقريزى نقلاً عنه) يرويان بالتفصيل أخبار هذا الاجتماع العام الذى عقد فى شوال سنة ٥١٦ هـ (١١٢٢ م) ، وقد حضر هذا الاجتماع عدد من الأشراف ورجال الدين والدولة من بينهم : أبو الحسن على بن أبى أسامة – كاتب الدست – ، وولى الدولة أبو البركات بن عبد الحقيق – داعى الدعاة –، وأبو محمد بن آدم – متولى دار العلم بالقاهرة – ، وابو الثريا بن مختار – فقيه الإسماعيلية – ، ورفيقه أبو الفخر ، والشريف ابن عقيل ، وشيوخ الشرفاء ، وقاضى القضاة ، وأولاد المستنصر وجماعة من بنى عم الخليفة .

وأدلتْ أختُ نزار – من وراء ستار – للمجتمعين باعترافها الذى تنكر فيه إمامةَ شقيقها وتؤكد فيه احقية المستعلى ، مستعينة بالحجج والبراهين التى سبقت الإشارة إليها عند تلخيص الوثيقة .

ويذكر ابن ميسر والمقريزى أن المجتمعين كتبوا – بعد سماع هذا الاعتراف – محضراً بهذه الحجج والبراهين ، وأنهم أضافوا إليها حججاً وبراهين أخرى وصلوا إليها بعد مناقشة الموضوع من جميع نواحيه ، ومناقشة الحجج التى يدلى بها النزارية ، وجميع هذه الحجج والبراهين الجديدة يمكن أن نضيفها إلى النوع الثالث من الأدلة الواردة فى الهداية الآمرية ، وهى الأدلة التى قلنا إنها تعتمد على الأحداث والسوابق التاريخية ، وفيما يلى موجز لهذه الأدلة التاريخية الجديدة التى أثبتت فى المحضر :

- أن ما يدعيه النزارية من أن السكة [1] ضربت فى عهد المستنصر وعليها اسم نزار غير صحيح ، وأن الدينار المسمى بالدينار المنقوط [2] الذى يحمل اسم نزار إنما تُضرب فى عهد الخليفة العزيز بالله ، وقد شُبه عليهم الأمر ، أو ارادوا التمويه على الناس لأن الخليفة العزيز بالله اسمه نزار .

ويسير المحضر مع إدعاء النزارية هذه خطوة أخرى ، فيقول إنه لو صحّ مع هذا قولهُم فى شأن هذا الدينار لما كان فيه حجة بإمامة نزار ، فالسوابق التاريخية فى العصر الفاطمى تنفى هذه الحجة :

ومن هذه السوابق أن الخليفة الحاكم بأمر الله سبق أن أمر بضرب السَّكة وعليها اسم بعض بنى عمه [3] (يقصد ابن عمه وولى عهده عبد الرحيم بن إلياس) ، ولم ينهض هذا حجة لتوليه الإمامة بعد ذلك .

---

(١) عرف (الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩) السكة بأنها : « الحديدة التى يطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة : سكة سِكة » ، وقد شرح (المقريزى: كتاب الأوزان والأكيال الشرعية – ed Tychsen – ، ص ٨٦) لفظ السكة شرحاً أوفى ، قال بأن « الدينار والدرهم المضروبين سمى كل منهما سكة ، لأنه طبع بالحديدة المعلمة ، ويقال لها السكة ، وكل مسمار عند العرب سكة » ؛ راجع أيضاً ؛ (المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، نشر زيادة والشيال ، ص ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١) .

(٢) يبدو أن النزارية لم يلتفتوا إلى أن الدينار المنقوط قد نقش عليه اسم نزار وبعده لقب الخلافة « الإمام العزيز بالله » ؛ والدينار المنقوط مصطلح أطلق على الدينار الذهبى الذى ضرب فى عهد العزيز وباسمه ، وكان فى وسطه كرة صغيرة مزخرفة كأنها شمس تخرج منها أشعة ، وتحيط بها دائرة . انظر :

(St . Lane - Poole - *Catalogue of Oriental Coins in B.M. vol. IV. Coinage of the Fatimids etc . p . ١٤*) .

(٣) توجد بعض النقود من عهد الحاكم وعليها اسم عبد الرحيم بجانب اسم الخليفة.

انظر : (Lane - Poole : *Op. Cit . p.* ٢٦)

ومنها أن الوزير اليازورى سبق أن سأل الخليفة المستنصر أن يكتب اسمه على السكة فوافق ، وضُرب السَّكَّةُ فعلاً لمدة شهر وعليها اسم اليازورى ، ثم بطل استعمالها وأمر المستنصر أن لا يُسطر هذا فى السَيَر[1] .

ومن الحجج التى أدلى بها كاتبو المحضر أيضاً أن المستنصر لما جرت على دولته الشدائد ، سيَّر أولاده إلى مراكز الدفاع الهامة [2]، فأرسل ابنه عبد الله إلى

---

(1) نص المحضر كما ورد فى (ابن ميسر ، ص ٦٦) : ((٠٠٠واحتجوا بأن من يقول إنه ضربت السكة باسم نزار وأن الدينار المنقوط باسمه ، باطل ؛ وأن المنقوط ضَرْب العزيز ؛ ولو كان الأمر على ما يقولونه لما كان فيه حجة ، لأن الحاكم ضرب السكة باسم بعض بنى عمه نيابة عنه وليس بإمام ؛ وأن الوزير اليازورى سأل المستنصر أن يكتب اسمه على سكة نقش عليها : ((ضربت فى دولة آل الهدى السنيين (؟) سنة كذا)) ، وطبعت عليها الدنانير نحو شهر ، ثم بطلت ، وأمر المستنصر بأن لا يسطر فى السير ٠٠٠)) .

ونص (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، مخطوطة سراى ، ص ١٢٣ أ) عن سكة اليازورى أكثر إيضاحاً ، وهو : ((٠٠٠ وذكر حسين بن محمد الموصلى أن اليازورى لم يزل يسأل المستنصر إلى أن كتب اسمه على الدينار ، وهو ما مثاله :

ضربت فى دولة آل الهدى ... من آل طه وآل ياسين

مستنصرا بالله على اسمه ... وعبده الناصر للدين

فى سنة كذا ، ولم يقم بعد ذلك إلا دون الشهر واستعيدت ، وأمر أن لا تسطر)) .

وقد قلد أبو محمد اليازورى الوزارة فى سنة ٤٤١ هـ بالإضافة على قضاء القضاة ، وفى سنة ٤٥٠ هـ قبض عليه ، وخلفه فى الوزارة أبو الفرج محمد بن جعفر المغربى ، وفى القضاء أبو على أحمد بن عبد الحكيم .

انظر : (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، نشر الشيال ، ص ٢٧٩ – ٢٨٠) .

(2) النص عند (ابن ميسر ، ص ٦٧ – ٦٨) هو : ((واحتجوا بأن المستنصر لما جرت على دولته الشدائد سير أولاد [*] : أبى (كذا) عبد الله إلى عكا لأمير الجيوش ، وسير أبا القاسم – والد الحافظ – لعسقلان ، ونزار لثغر دمياط ؛ سيَّر الأعلى إلى الأعلا ، ولم يسمح بخروج المستعلى من قصره)) . =

عكا - حيث كان يتولى قيادة الجيش أميرُ الجيوش بدر الجمالى - ، وأرسل ابنه أبا القاسم (والد الحافظ الذى سيتولى الخلافة فيما بعد) إلى عسقلان ، وأرسل نزاراً إلى ثغر دمياط ؛ وراعى فى هذا أن يكون الابن الأعلى مكانة هو الأقرب إلى العاصمة ، ولهذا لم يسمح للمستعلى بالخروج من قصره خوفاً على حياته [1] ، لأنه كان يؤهله للخلافة من بعده .

= أما نص (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، مخطوطة سراى ، ص ١٢٣ أ) فهو كالعادة أكثر إيضاحاً ، قال :

« ودليل يعضد ذلك أنه لما جرت تلك الشدائد على الإمام المستنصر ، وسيّر أولاده وهم : الأمير عبد الله إلى عكا إلى أمير الجيوش ، ثم اتبعه بالأمير أبى على والأمير أبى القاسم - والد الحافظ - إلى عسقلان ، وسير نزارا إلى ثغر دمياط ؛ سير الأعلى إلى الأعلا ، ولم يسمح بمسير الإمام المستعلى ولا خروجه من القصر لما أهله له من الخلافة » .

(1) حاول (Stern : Op . Cit.) أن يضعف من قيمة هذه الحجة ، فقال : لعل المقصود بهذه الحملة المذكورة هنا الحملة التى أرسلت إلى سوريا سنة ٤٨٢ هـ (١٠٨٩) ، وفى هذه السنة كان عمر المستعلى ١٥ سنة ، وعمر نزار ٤٥ سنة ، فكان إرسال الابن الأكبر إلى عكا موطن الخطر أمراً معقولا ، ولم يكن من المعقول إرسال صبى فى الخامسة عشرة من عمره لقيادة الجيش فى أى مركز من مراكز الدفاع القريبة أو البعيدة . و Stern يعتمد هنا عند تقديره لسن المستعلى على ما اتفقت عليه غالبية المراجع التاريخية المعروفة لنا والتى تنص على أن المستعلى ولد سنة ٤٦٧ هـ ، غير أن (السجلات المستنصرية) التى نشرت أخيراً تضم سجلا يبعث على الشك فى هذا التاريخ ، وبالتالى فى هذا التقدير ؛ فالسجل السادس من هذه السجلات ، وهو خطاب مرسل من الخليفة المستنصر إلى على بن محمد الصليحى صاحب اليمن يحمل إليه البشرى بمولد المستعلى ، ومنه يتضح أن المستعلى ولد سنة ٤٥٢ هـ لا سنة ٤٦٧ هـ . فقد جاء فى هذا السجل : « ... وكتاب أمير المؤمنين هذا إليك ، وقد وهب الله له من فضله العميم ، وطوله الجسيم ، ولدا ذكيا ، ونجلا رضيا ... سماه أحمد ، وكناه أبا القاسم ... وكان =

ـ والحجة الأخيرة من الحجج التى وردت فى هذا المحضر أن نزاراً بايع المستعلى بالخلافة فعلاً بعد وفاة المستنصر .

وبالمقارنة بين سجل « الهداية الآمرية» وبين نصى ابن ميسر والمقريزى يتضح أن هذا السجل هو الذى أُمر بكتابته فى نهاية هذا الاجتماع الذى أدلت فيه أخت نزار بشهادتها ، والذى نوقش فيه الموضوع بأكمله ، والذى كُتب فيه المحضر المشار إليه ولهذا نرى مطمئنين أن الهداية الآمرية كتبت فى شوال سنة ٥١٦هـ (١١٢٢م) .

أما كاتب السجل فهو كاتب الإنشاء فى ذلك الحين . ابن الصيرفى . وقد نص ابن ميسر فى تاريخه على هذا صراحة ، فقد قال بعد أن ختم حديثه عن هذا الاجتماع :

« وأمر المأمونُ ابن الصيرفى بإنشاء سجل يقرأ على منبر مصر بذلك ، فكتبه وانفض المجلس » [1].

وقال المقريزى أيضاً :

وأُحضر الشيخ أبو القاسم بن الصيرفى ، وأُمر بكَتْب سجل يقرأ على رؤوس الأشهاد . وتفرع منه النسخ إلى البلاد بمعنى ما ذكر من نفى نزار عن الإمامة » [2].

= ميلاده يوم الأحد الرابع عشر من صفر من سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة ... إلخ » فإذا صح هذا التاريخ ضعفت حجة Stern ، لأن المستعلى يكون قد بلغ الثلاثين من عمره فى سنة ٤٨٢ هـ عند إرسال هذه الحملة .

انظر : (السجلات المستنصرية ، ص ٤٥ - ٤٧) .

(١) ابن ميسر ، التاريخ ؛ ص ٦٧ .

(٢) المقريزى : اتعاظ الحنفا ، مخطوطة سراى ، ص ١٢٣ ب .

الوثيقة الخامسة

رسالة

إيقـاع صواعق الإرغام

فى

إدحاض حجج أولئك اللئـــام

تعتبر هذه الوثيقة مكملة للوثيقة السابقة « الهداية الآمرية » ، فهى صدى لها وتتضمن ردود النزارية فى الشام على ما ورد بها من حجج كما تتضمن مناقشة القاهرة لهذه الردود .

ذكر فى أول هذه الوثيقة أنه قد وردت من الدعاة الفاطميين بدمشق رسالة يقولون فيها إنه فى يوم الخميس ٢٧ ذى الحجة (ولم تذكر السنة) ، وبعد الفراغ من قراءة المجلس الشريف على المستجيبين للدعوة الهادية تقدم إلى الداعى صاحب المجلس رجلان ، أحدهما من أتباع الفاطميين ، والثانى من أتباع النزارية الحشيشية بالشام ، وجلسا فى حضرة الداعى ، ثم أخرج النزارى من كمه نسخة من « الهداية الآمرية » ، كان قد خصه بها صاحبه الفاطمى ، وذكر أنه بعد قراءته للهداية الآمرية « اشتبه عليه أمره وضاق به ذرعا » ، فمضى بهذه النسخة إلى رئيس الدعوة النزارية الحشيشية بالشام – أو كما يسميه النص « الطاغوت » – فأجابه رئيسه على هذه الشكوك ، وسجل رده كتابة فى آخر نسخة الهدايـــــة « إذ كان البياض يسع الجواب » .

ثم أوردت الوثيقة بعد ذلك رد النزارية على الهداية .

ثم أتبعته بالرد الذى أرسلته القاهرة لمناقشة هذه الآراء الجديدة التى أدلى بها زعيم الحشيشية .

والوثيقة فى جملتها تأكيد للبراهين السابقة الواردة فى الهداية الأمرية للدلالة على صحة إمامة المستعلى وعدم أحقية أخيه نزار ، وإن كانت قد أضافت دليلاً جديداً يشير إلى ما فعله المعز لدين الله حين عهد بولاية العهد للعزيز دون إخواته الذين يكبرونه فى السن [1] .

---

(1) كان للمعز أربعة أولاد ، هم – بترتيب أعمارهم – : تميم ، وعبد الله ، ونزار ، وعقيل ؛ وقد كان عهد بولاية العهد أولاً – وهو بعد فى المهدية وقبل مجيئه إلى مصر – لابنه عبد الله متخطياً بذلك الابن الأكبر تميما ، وذلك لأن تميما كان يحيا حياة كلها لهو ومجون وكان يغشى مجالس الشراب ، ويقول الشعر الكثير فى الغزل بالغلمان والنساء (وديوان شعره ملىء بالشواهد على هذا كله) ، وعرف عن تميم أيضاً أنه كان يأخذ جانب بنى عمومته من أبناء المهدى والقائم ، وقد كانت الخصومة قائمة بينهم وبين جده المنصور وأبيه المعز .

وظل عبد الله ولياً للعهد بعد انتقال الفاطميين إلى مصر ، وقاد الحملة الفاطمية لمقاتلة القرامطة وهزمهم ، ولكنه مات بالقاهرة بعد عودته من هذه الحملة بقليل ، والمعز لا يزال على قيد الحياة ؛ وكان المفروض – تبعاً للعقيدة الإسماعيلية فى تسلسل الإمامة . وجرياً على سابقة وفاة إسماعيل فى حياة أبيه جعفر الصادق وانتقال الإمامة إلى ابنه محمد – أن يوصى بولاية العهد لحفيد المعز بن عبد الله ، ولكن المعز أهمل هذه العقيدة الإسماعيلية الأساسية التى قام عليها المذهب كله ، وعهد بولاية العهد لابنه الثالث نزار وهو الذى ولى الخلافة بعده ولقب بالعزيز بالله .

انظر : (تاريخ ابن ميسر ، ص ٤٦) و (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، نشر الشيال ، ص ٢٠٣) (الجوذرى : سيرة الأستاذ جوذر ، نشر كامل حسين وشعيرة ، التعليقات: ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٤) .

وقد نشر هذه الوثيقة لأول مرة « آصف على فيضى » ملحقة بالهداية الآمرية فى مجلد واحد . ولكنه لم يناقشها فى مقدمته كما أنه لم يحاول تحديد تاريخها أو تعيين اسم كاتبها ، وكذلك لم يحاول « Stern » فى مقاله سالف الذكر إنارة هذه النواحى الغامضة ، وفيما يلى محاولة لإيضاحها :

الرسالة صادرة قطعاً عن ديوان الإنشاء بالقاهرة ، وباسم الخليفة الآمر بأحكام الله إلى هؤلاء الدعاة الفاطميين فى دمشق تحمل إليهم الردود الرسمية للدولة التى يطلب منهم إذاعتها بين الأتباع والناس .

وتاريخ الرسالة محدد فيها باليوم والشهر ، وهو ٢٧ ذو الحجة ، ولم تحدد السنة ، ولكننا نستطيع أن نضيفها استنتاجاً ، فقد أثبتنا فى تحليلنا للرسالة السابقة « الهداية الآمرية » أنها كتبت فى شوال سنة ٥١٦ هـ عقب المجلس الذى اعترفت فيه أخت نزار بعدم أحقيته فى الإمامة ، ومن البديهى أن الدولة أرسلت نسخاً من « الهداية الآمرية » إلى جميع الدعاة فى مصر وخارج مصر ، وأن النزارية فى الشام بادروا فى الحال بالرد على ما أتت به من براهين ، مما دفع الدعاة الفاطميين فى الشام إلى إرسال هذه الردود فى الحال إلى القاهرة للاستفسار عن الرأى الرسمى للدولة فى هذه الردود . فالذى نرجحه أن هذه الوثيقة كتبت فى ذى الحجة من نفس السنة وهى سنة ٥١٦ هـ .

أما كاتب الرسالة فإنا نرجح أيضاً أن يكون هو ابن الصيرفى كاتب « الهداية الآمرية » فقد كان لا يزال كاتباً للإنشاء ، والمقارنة بين أسلوبى الوثيقتين تؤيد ترجيحنا هذا .

الوثيقة السادسة

بيعة [1] كتب بها عن الحافظ لدين الله بعد وفاة ابن عمه الآمر بأحكام الله ، قام بعقدها الوزير أبو الفتح يانس [2] الحافظى

---

(1) عرف صاحب (صبح الأعشى ، ج ٩ ، ص ٢٧٣) البيعة بقوله : ((مصدر بايع فلان الخليفة يبايعه مبايعة ، ومعناها المعاقدة والمعاهدة ، وهى مشّبهة بالبيع الحقيقى ؛ قـــــال أبو السعادات ابن الأثير فى نهايته فى غريب الحديث : كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره ، ويقال بايعه وأعطاه صفقة يده ؛ والأصل فى ذلك أنه كان من عادة العرب أنه إذا تبايع أثنان صفق أحدهما بيده على يد صاحبه ، وذكر فى (ص ٢٧٥ ، نفس الجزء) أسباب البيعة الموجبة لأخذها على الرعية ، وهى خمسة أسباب، يهمنا منها السبب الرابع وهو : أن تؤخذ البيعة للخليفة المعهود إليه بعد وفاة العاهد، كما كانت الخلفاء الفاطميون تفعل فى خلافتهم بمصر ، وكانوا يسمون البيعة سجلاً ، كما كانوا يسمون غيرها بذلك .

(2) كان يانس مولى أرمنيا لباديس جد عباس الوزير ، فأهداه إلى الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالى ، وترقى فى خدمته إلى أن تأمّر ثم ولى الباب ، وكنى بأبى الفتح ولقب بالأمير السعيد ، ثم ثار فى المحرم سنة ٥٢٦ هـ مع صبيان الخاص على أبى على كتيفات وقتله ، وأخرج الحافظ من سجنه ، فكافأه الحافظ بأن ولاه الوزارة وخلع عليه ، ونعت منذ ذلك الحين بناصر الجيوش سيف الإسلام ، ثم اشتد بأسه ، واستبد بأمور الحكم ، فعمل الحافظ على التخلص منه ، وقيل إنه أوعز إلى طبيبه أن يدس له السم ، ومات يانس فى سادس عشر ذى الحجة سنة ٥٢٦ هـ ، بعد أن ولى الوزارة تسعة اشهر وأياماً .

انظر : (المقريزى : الخطط ، ج ٣ ، ص ٢٦ – ٢٧) .

الحديث في هذه الوثيقة موجه من الخليفة الحافظ إلى أهل الدولة جميعا: شريفهم ومشروفهم ، وأميرهم ومأمورهم ، وكبيرهم وصغيرهم ، وأحمرهم وأسودهم .

وتبدأ - كالعادة - بالحمد وبالصلاة على محمد وعلى آله الطاهرين الأئمة المهديين ، وعلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب .

ثم تعنى الوثيقة عناية خاصة بالإشارة على وصية النبى صلى الله عليه وسلم إلى ابن عمه على يوم غدير خُمّ[1] ، وإلى كلمته التى قالها يومذاك : « من كنت مولاه فعليٌ مولاه » .

---

(1) خُمّ : موضع بين مكة والمدينة به غدير أو بطيحة وحوله شجر كثير ؛ ويقال إن الرسول عليه السلام لما عاد من مكة بعد حجة الوداع سنة ١٠ هـ نزل بغدير خُمّ ، وآخى علىٌ بن أبى طالب : ثم قال : « على منى كهارون من موسى ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ؛ وانصر من نصره ، وأخذل من خذله » ؛ ويعلق الشيعة على هذا الحديث أهمية كبرى ، إذ يعتبرونه بمثابة مبايعة علنية من الرسول - قبيل وفاته - لعلى بن أبى طالب . انظر : (ياقوت : معجم البلدان) و (دونلدس : عقيدة الشيعة ، الترجمة العربية ، ص ٢٣ - ٢٦) .

هذا وقد كان الفاطميون يحتفلون بهذا اليوم احتفالاً عظيماً ويعتبرونه عيداً من أهم أعيادهم ، ويذكر (المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣) أن هذا العيد لم يكن « مشروعاً ولا عمله أحد من سالف الأمة المقتدى بهم ، وأول ما عرف فى الإسلام بالعراق أيام معز الدولة بن بويه ، فإنه أحدثه فى سنة ٣٥٢ هـ ، فاتخذه الشيعة من حينئذ عيداً ... وهو أبداً يوم الثامن عشر من ذى الحجة » ؛ وذكر (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، نشر الشيال ، ص ١٩٤ - ١٩٥) أن أول احتفال الفاطميين بمصر بعيد الغدير كان فى عهد المعز لدين الله سنة ٣٦٢ هـ ، فقد قال فى حوادث هذه السنة : « ولثمانى عشرة من ذى الحجة - وهو يوم غدير خُمّ ، تجمع خلق من أهل مصر والمغاربة ومن تبعهم للدعاء ، فأعجب المعز ذلك ، وكان هذا أول ما عُمل عيد الغدير بمصر » .

وعناية الوثيقة بالتنوية بهذا اليوم وما قيل فيه لها معناها ومغزاها ، فإن تولية الحافظ الخلافة بعد ابن عمه الآمر كانت تجربة جديدة بالنسبة لتاريخ الدولة الفاطمية ، فالمرة الأولى يخالف المذهب الإسماعيلى فى أصوله ، ولا يلى الخلافة ابن للخليفة السابق بل ابن عم له ، مما اقتضى الرجوع إلى يوم غدير خُمّ للبحث عن مبرر وسابقة تاريخية يعتمد عليها لتبرير ولاية ابن العم .

ثم تنتقل الوثيقة إلى التعزية فى الخليفة المنتقل الآمر بأحكام الله الذى مات شهيداً « وكان انتقاله إلى جوار ربه تبارك وتعالى كانتقال أبيه أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، بغياً من الكافرين واغتيالاً » .

ثم تورد الوثيقة بعد ذلك الأدلة التى تثبت صحة انتقال الخلافة إلى الحافظ ، ومنها :

- أن الآمر كان يذكر - أثناء حياته - ما يعلمه من حق أمير المؤمنين (يعنى الحافظ) « تارة مجاهراً وتارة مخافتا ، إلى أن صار على بسط القول فى ذلك وتبيينه مثابراً متهافتاً ، وأفصح بما كان مستبهما مستعجما » .

- وأنه فعل ذلك عندما ألفى الحافظ أشرف فرع من سِنْخ النبوّة ، ورآه أكرم فى فخاره الأبوة ، وذلك لأن أبا الحافظ ، - وهو الأمير أبو القاسم محمد - عم الآمر وهو كما يقول النص فى السجل : « سليل الإمامة القليل المثل ، ونجل الخلافة المخصوص من الفخر بأجزل حظ وأوفر كفل » .

- أن المستنصر كان قد سمى ابنه هذا أبا القاسم محمداً (والد الحافظ وعم الآمر) ولىّ عهد المسلمين « وتضمن ذلك ما خرجت به توقيعاته وتسويغاته إلى

الدواوين ، وثبت فى طرز الأبنية وكتب الابتياعات والأشرية [1] ، وعلمته الكافة علماً يقيناً ، ظلت منه غير مرتابة ولا ممترية » .

- أن هذه التسمية كانت تتضمن باطناً لا يعقله إلا العالمون ، فقد كان الخليفة الحافظ هو الغرض منها والمقصد ، والبغية والمطلب « وكان والده الأمير أبو القاسم - قدّس الله روحه - بمنزلة الأشجار التى يتأنّى بها إلى أن يظهر زهرها، والأكمام التى ينتظر بها إلى أن يخرج ثمرها ، والزَّرْجُونةَ [2] التى نقلت الماء إلى العنقود » .

وتؤكد الوثيقة الغرض السابق بحجج تعتمد على بعض السوابق التاريخية فى العصر الفاطمى نفسه ، وتمهّد لهذه السوابق بالقضية التالية وهى :

« أن الأمر إذا تشابها من كل الجهات ، وكانت بينهما مدد متطاولات متباعدات ، فالسابق منهما يمهد للتالى ، والأول منهما أبداً رمز على الثانى » .

- ثم تذكر أن محمداً - عليه السلام - قد عقد الولاية لابن عمه على يوم غدير خُمّ [3] ، مع وجود عم له حاضر ، وكذلك فعل الآمر نصّ على ابن عمه

---

(1) هذا نص له أهمية كبرى ، فإن المعروف أن بعض الخلفاء الفاطميين كانوا يأمرون بأن يضرب اسم ولى العهد على السكة وأن ينقش على الطراز - أى المنسوجات - ، ولكن النص هنا يضيف جديداً ، يضيف أن اسم ولى العهد كان يثبت فى : ١ - طراز الأبنية.

(2) الزرجون - بفتح الراء أو سكونها - كلمة فارسية ، ومعناها شجر العنب ، أو قضبان الكرم ؛ وقد يكون من معانيها أيضاً الخمر ؛ و« زر » بالفارسية معناها الذهب ، و« جون » اللون ، وذلك لأن الخمر شُبه لونها بلون الذهب . والمعنى المقصود هنا هو المعنى الأول أى شجر العنب أو قضبان الكرم .

انظر : (الجواليقى : المعرب ، ص ١٦٥) .

(3) انظر ما فات هنا ص ٧٢ .

الحافظ مع حضور عمومته ، ((وفعل ما فعل جُده رسول الله ، اقتداءً به وانتهاءَ إليـــــه)) .

– ثم تشير إلى سابقة أخرى ، وهى أن أبا على المنصور الحاكم بأمر الله جعل ابن عمه عبد الرحيم ابن إلياس وليَّ عهد المسلمين .

((وميزه بذلك على كافة الناس أجمعين ، ونقش اسمه فى السِّكة[1] ، وأمر بالدعاء له على المنابر وبمكة ، وألبسه شدَّةَ الوقار[2] المرصعة بالجوهر ، واستنابه عنه إمام الأعياد فى الصلاة وفى رُقيّ المنبر ، وأقامه مقام نفسه فى الاستغفار لمن يتوفى من خواص أوليائه ، وفى الشفاعة لهم بمتقبل مناجاته ومسموع دعائه ، مع علمه أنه لا ينال رتبةَ الخلافة ، ولا يبلغ درجة الإمامة ، وأن الإمام الظاهر لإعزاز دين الله هو الذى خُلق لها)) .

---

(1) انظر ما فات هنا ص ٥٧ – ٦٠ .

(2) شدّة الوقار يقصد بها التاج الذى كان يتوج به الخليفة الفاطمى فى المواكب العظام ، فقد أفرد (القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٨) فصلا خاصاً للتحدث عن الآلات الملوكية المختصة بالمواكب العظام ، وذكر فى أولها : ((التاج)) وعرف بقوله : ((وكان ينعت عندهم بالتاج الشريف ، ويعرف بشدة الوقار ، وهو تاج يركب به الخليفة فى المواكب العظام ، وفيه جوهرة عظيمة تعرف باليتيمة زنتها سبعة دراهم ولا يقوّم عليها لنفاستها، وحولها جواهر أخرى دونها ، يلبس الخليفة هذا التاج فى المواكب العظام مكان العمامة)) . وكان يتولى شَّد التاج أحد الأستاذين المحنكين ، فقد جاء فى (نفس المرجع ، ص ٤٨٠) عند الكلام عن وظائف خواص الخليفة من الأستاذين : ((شد التاج ، وموضوعها أن صاحبها يتولى شَّد تاج الخليفة الذى يلبسه فى المواكب العظيمة بمثابة اللِّفاف فى زماننا – أى زمان القلقشندى – ، وله ميزة على غيره بلمسه التاج الذى يعلو رأس الخليفة ، وكان لشده عندهم ترتيب خاص لا يعرفه كل أحد ، يأتى به فى هيئة مستطيلة ، ويكون شده بمنديل من لون لِبس الخليفة ، ويعبر عن هذه الشـــــدة بشَّدة الوقار)) .

- وتمضى الوثيقة فى تحليل هذا المثل ، فتقول :

« وإنمـا تحت ذلك معنى لطيف غامض ، وسرٌّ عن جمهور الناس مستتر ، وبَرْقَة لأولى البصائر وامض » .

وذلك أن مكنون الحكمة ، ومكتوم علم الأمة ، يدلان على أن الإمام المنصور أبا على سيفعل فيمن يستخلفه بعده مثل فعل النبى ، فإن الإمام الحاكم على أن المراد بذلك من يأتى بعده ومن نسله ويتسمى باسمه ولا ولد له ، لأن الحاكم كان ذا ولد عندما أوصى بولاية العهد إلى ابن عمه عبد الرحيم ، وإنما المقصود مَنْ لا ولد له ، فجعل ولاية عبد الرحيم العهد تأسيساً لما سيكون فى عهد سميه أبى على المنصور الآمر بأحكام الله ، الذى مات قبل أن يعقب ، فعند ذلك.

« ظهر المنكتم ، ووضع المستتر ... والرمز إبانة ، والنص على أمير المؤمنين أمانة ، فأقتدى بجده رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى استخلاف أمير المؤمنين مع حضور عمومته » .

وأنه قد كشف بهذا كله عما أبهمه الإمام الحاكم بأمر الله ، فتساوى الخاص والعام فى معرفته . ومما يدل على هذه المعرفة أن الآمر كان قد أناب الحافظ عنه فى الجلوس على الأسمطة ، ونصبه منصبه فى الصلاة على من جرت عادته بالصلاة على مثله .

ثم تختتم الوثيقة بالإشارة إلى مكانة الوزير السيد الأجل أبى الفتح يانس الفاطمى ، وتوفيه حقه من التعظيم والتبجيل .

وتدعو الوثيقة أخيراً الناس جميعاً إلى الدخول فى بيعة الخليفة الحافظ منشرحة صدورهم ، طيبة نفوسهم .

* * * * *

وهذه وثيقة نادرة وهامة ، وترجع أهميتها لأسباب ، ومنها :

- أنها لم تصدر عن الخليفة المتوفى - أثناء حياته - لعقد البيعة لولى العهد من بعده ، كما جرت العادة بذلك فى العصر الفاطمى ، وكما دلت عليه نماذج الوثائق اتى أوردناها فيما سلف ؛ وإنما هذه الوثيقة صدرت عن الخليفة الجديد الحافظ لدين الله بعد وفاة الخليفة السابق الآمر بأحكام الله ، بل وبعد وفاته بأكثر من سنه كما سنرى فيما بعد ، وبعد توليه هو (الحافظ) الخلافة ، وقد عقد هذه البيعة الوزير أبو الفتح يانس الحافظى - وزير الحافظ - .

- أنها تؤرخ لفترة من أحرج الفترات فى التاريخ الفاطمى ، وهى الفترة التى حدث فيها الانقسام السياسى والمذهبى الثانى فى عهد الدولة الفاطمية ، وكان من آثارها ونتائجها انقسام الإسماعيلية الفاطمية للمرة الثانية إلى فرقتين : الطيبية والحافظية .

- أنها تؤرخ لتجربة جديدة قاسية تعرض لها نظام الإمامة فى الدولة ، وذلك أن يموت الإمام دون أن يعقب ولداً من نسله ليلى الإمامة من بعده .

- فى إحدى الروايات - أو أن يموت الإمام وقد ترك طفلاً صغيراً منصوص على إمامته ، ولكنه لا يظهر على مسرح الحوادث بعد موت أبيه الآمر ، ولا ندرى لماذا ؛ وتتعدد روايات المؤرخين عن مصيره بحيث يصعب أن نركن إلى إحداها، مما أدى إلى ظهور الجيش وقواده فى الميدان ، وتحكمهم فى الموقف، واختيار الحافظ ليكون ولياً للعهد وكفيلاً للابن المنتظر ، ثم اختياره إماماً بعد ذلك ، وما صحب هذا كله من مؤامرات وانقلابات وحركات عنيفة .

أن تولية الحافظ بعد مقتل الآمر ولياً للعهد وكفيلاً لمولود منتظر لم تستمر إلا يوماً واحداً ، ثم ثار أبو على أحمد بن الأفضل شاهنشاه - الملقب بكُتَيْفات - وعزل الحافظ وسجنه ، وتولى هو الحكم ، وكاد يقضى على الإسماعيلية فى مصر، فألغى كثيراً من رسومها وتقاليدها ، وخطب للإمام المنتظر - فقد كان هو إمامى

المذهب - ، وظل يلى الحكم على هذا الوضع نحو سنة ، إلى أن قتله أحد أتباع الحافظ ؛ وعاد الحافظ فولى كما كان فى أول الأمر ولياً للعهد وكفيلاً لطفل الآمر الذى لم يظهر ؛ وبعد شهور قليلة صُحح الوضع ، وولى الحافظ إماماً فاطمياً إسماعيلياً وهذا السجل الذى ندرسه هو السجل الأخير بتولية الحافظ إماماً .

* * * * *

وتفسير ذلك أن الخليفة الآمر بأحكام الله قتل فى ثانى ذى القعدة سنة ٥٢٤ هـ (١١٣٩ م) ، وتذكر المراجع المطبوعة المتداولة - ومعظمها مراجع سنية - أن الآمر لم يكن عند قتله قد أعقب ، وإنما ترك من بعده إحدى زوجاته حاملاً ، فعُين الحافظ ابن عم الآمر حاكماً مؤقتاً ، على أن يكون ولياً للعهد وكفيلاً للطفل الذى يولد إن أتى ذكراً . ولكن الزوجة أنجبت طفلة فاستقر الحافظ خليفة .

كان هذا هو الرأى الذى تعرضه المراجع السنية المتداولة إلى عهد قريب ، ولا تذكر رأياً غيره ، ثم بدأت تظهر فى عالم المطبوعات مراجع تاريخية سنية تشير إلى رأى آخر ، وأول هذه المراجع المطبوعة « تاريخ مصر لابن ميسر » الذى نشره المستشرق الفرنسى الأستاذ هنرى ماسيه « Henri Massé » ضمن مطبوعات المعهد الفرنسى بالقاهرة فى سنة ١٩١٩ م . والجزء الذى نُشر لا يضم تاريخ ابن ميسر كاملاً ، بل به خروم كثيرة ، وهو مسودات ما نقله المؤرخ المصرى المعروف المقريزى عن تاريخ ابن ميسر . ويتضمن هذا الجزء نصاً يشير إلى أن الآمر كان قد وُلد له قبل موته بشهور ولدٌ سماه أبوه « الطيب » ، واحتفل بمولده احتفالاً علنياً رائعاً ، وأعلنه ولياً لعهده .

ويبدو لى أن أول من التفت إلى هذا النص ، وأشار إليه هو الأستاذ « جاستون فييت G. Wiet » فى الصفحات التى كتبها عن هذا الموضوع فى كتابه :

« Matériaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum. Le Caire, vol. II , [. ٨٣ff . » (Memoires de l'Institut Français d'Archeologie Orientale , ١٩٣٠) .

وقد كانت أرسلت السجلات بتولية الطيب ولاية العهد إلى اليمن ، وأعلنت هناك ولهذا سيظل إسماعيلية اليمن فى معظمهم بعد ذلك طيبية ، ثم يكونون لهم جالية أخرى فى الهند تتبع نفس المذهب والفرقة .

ولـكن بعض المؤرخين [1] لا يزالون مع هذا – حتى اليوم – يشكّون فى هذه القصة وفى وجود الطيّب ، لأنه منذ مات الآمر لم يظهر إلى الوجود ، بل أعلنت القصة الجديدة ، قصة وجود زوجة من زوجات الآمر حاملاً ، وقصة وصية الحافظ للمولود المنتظر .

ثم ظهرت للنور بعد ذلك بعض المؤلفات السنية والشيعية تحمل نصوصاً جديدة عن « الطيب » ، مما يدعونا إلى إعادة النظر فى الموضوع كله على ضوء هذه النصوص . وسنعرض هذه النصوص فيما يلى ثم نناقشها :

---

(١) من المؤرخين المحدثين الذين يشكون فى هذا الموضوع "إيفانوف Ivanow " المؤرخ الروسى الذى رصد جهوده طول حياته للدراسات الإسماعيلية ، وأنتج فيها إنتاجا ضخما. فهو يقول فى كتابه :

A Tayyib... whose historical : " The Rise of the Fatimids. P.٢٠"
reality is higly questionable, and whose existance is a matter of faith"
(A Creed of the Fatimids. P. VI)

ويقول فى بحثه الآخر :

" the proplematic infant son of al - Amir, al Tayyib"

١ - أول هذه النصوص - كما ذكرنا - هو نص ابن مُيسّر[1] (ت ٦٧٧ هـ / ١٢٧٨م) ومن المرجح أنه ينقـــل هنـــا عن مؤرخ معاصر للفاطميين هـــــو

---

(١) أبو عبد الله تاج الدين محمد بن على بن يوسف بن شاهنشاه - وقيل ابن جلب راغب - المعروف بابن الميسر ، مؤرخ مصرى عاش فى القرن السابع الهجرى ، وصنف كتـــاب ((قضاة مصر)) ، ولـه تاريخ كبير ذيل به على تاريخ المسبحى ، وقد بق من هذا الأخير جزء نشره المستشرق ماسيه تحت عنوان ((تاريخ مصر)) ضمن مطبوعات المعهد الفرنسى بالقاهرة ، سنة ١٩١٩ م:

(IBN Muyassar : *Annales d'Egypte - Les Khalifes Eatimides éditépar m. Henri Massé Le Caire, 1919. Publications de L'Institut Français d'Archéologie Orintale)*

والمخطوطة التى اعتمد عليها ماسيه عند نشر الكتاب كانت موجودة فى المكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٦٨٨ ، وتشتمل على الجزء الثانى من الكتاب فقط ، وبها حوادث السنوات : ٤٣٩هـ إلى ٥٥٣ هـ ، وبها خروم كثيرة ، وجاء فى ختامها : ((آخر المنتقى من تاريخ مصر لابن ميسر ، وتم على يد أحمد بن على بن على المقريزى فى مساء يوم السبت لست بقين من شهر ربيع الآخر سنة أربعة عشر (كذا) وثمانمائة)) ، وقد تبين لى بمقارنة هذا الجزء بمخطوطة اتعاظ الحنفا للمقريزى الموجودة فى مكتبة سراى والتى لم تنشر بعد ، أن المقريزى اعتمد اعتماداً كبيراً على ابن ميسر عند التأريخ للفاطميين ، لهذا أستطيع أن أقول إن هذه المخطوطة هى المسودة التى كانت تحت يد المقريزى عند تأليف كتبه اتعاظ الحنفا ، راجع أيضاً عن ابن ميسر : (تاريخ ابن الفرات، نشر قسطنطين زريق ، ج ٧ ، ص ١٢٧، بيروت ١٩٤٢م) و (المقريزى : المقفى ، مخطوطة ليدن ، ج ٢) و (ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ، مخطوطة المكتبة الأهلية، رقم ٢٠٧٢ ، ص ١٧٥ - ١٧٦) و (سركيس : معجم المطبوعات) ، Emile Amar : *Traduction de Khalil Ubn Aibak as Safadi, Prolégoménes à L'Etude des Historiens Arabes . J.A. Mars - Avril, 1912, P. 281, no 2; (G. Wieg : éd. Des Khitat de Maqrizi, t, 11, P. 184)*

وقد توفى ابن ميسر يوم السبت ثامن عشر المحرم سنة ٦٧٧ هـ . وقد كتب تاريخه هذا الوافى بالوفيات ، نشر ريتر ، ج ١ ص ٤٩) .

« ابن المحنك »[1] (ت ٥٤٩ هـ / ١١٥٤ م) .

يقول ابن ميسر :

« فى ربيع الأول (سنة ٥٢٤ هـ) ولد للآمر ولد ، فسماه أبا القاسم الطيب ، وجعله ولى عهده ، وزينت مصر والقاهرة ، وعملت الملاهى فى الأسواق ، وبأبواب القصور ، ولبست العساكر ، وزينت القصور ، وأخرج الآمر من خزائنه وذخائره قماشاً وآلات وصياغات ، وأوانى ذهب وفضه ، فزُين بها ، وعلّق الإيوان جميعه[2] بالستور والسلاح ، فأقام الحال كذلك أربعة عشر يوماً ، وأحضر الكبش الذى يذبح فى العقيقة ، وعليه جُلٌّ[3] ديباج وقلائد فضة ، وذبح بحضرة الآمر ، وأُحضر المولود ، فشرّف قاضى القضاة ابن ميسر بحمله ، ونُثرت الدنانير على رؤوس الناس ، وعملت الأسمطة ، وكتب إلى الفيوم والشرقية والقليوبية بإحضار الفواكة فأحضرت ، وملىء القصر من الفواكة وغيرها ، وامتلأ الجو بدخان العود والعنبر »[4] .

هذا نص تاريخى واضح ، لايترك – بما أورده من تفاصيل – مجالاً للشك أو الظن ، فهو يذكر مولد ابن للخليفة فى تاريخ محدد ، ويصف كيف احتفل القصر بمولده احتفالاً شعبياً علنياً ، فهو وريث للعرش وولى للعهد ، وقد حضر الاحتفال به عدد من كبار رجال الدولة فى مقدمتهم قاضى القضاة .

---

(١) Cl. Cahen : *Quelques Chroniques des Derners Fatimids. In : (Bulletin de L'Institut Franç ais d'Archeologies Orientales, ١٩٣٧. P.٥).*

(٢) عن الإيوان . راجع : (المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٣٨٨) .

(٣) جاء فى اللسان : « جُلُّ الدابة – وجَلها – الذى تلبسه لتصان به ، والجمع : جِلال وأجلال » ثم قال : « وجمع الجِلال : أجِلّة ، وجلال كل شىء غطاؤه ، وتجليل الفرس أن تلبسه الجُلَّ » .

(٤) ابن ميسر : تاريخ مصر ، ص ٧٢ .

ومما لا يقبل الشك أيضاً أن الآمر أرسل بهذه المناسبة السجلات إلى أطراف الدولة وبلدانها ، وإلى الولايات التابعة لها ، لتقرأ على الناس معلنة مولد الطيب وتعيينه ولياً للعهد ؛ ويعنينا من هذه الولايات اليمن ، فهو الذى سيحافظ فيما بعد على ولائه للطيب . وقد كانت للفاطميين فى مصر عناية خاصة باليمن ، ومظهر هذه العناية أن سجلاتهم بوصف وإعلان كل صغيرة وكبيرة كانت ترسل دائماً إلى اليمن لتعلن إلى الحكام والأتباع هناك ؛ وكتاب « السجلات المستنصرية » – الذى نشر أخيراً ، والذى يحتوى على عدد كبير من السجلات والرسائل المرسلة من الخليفة المستنصر إلى الصليحين باليمن – خير شاهد على صحة ما نقول .

لهذا نرى أن البحث التاريخى لا يستطيع أن يرفض السجل الذى أرسله الآمر لملكة اليمن الملكة السيدة ليعلن فيه مولد الطيب ، والذى لا تزال بعض المراجع الإسماعيلية تحفظ نصه . وقد أشار إليه أيضاً « عمارة اليمنى » فى كتابه (تاريخ اليمن) [1] .

٢ – والنسخة الوحيدة من المخطوطة الكاملة لكتاب « اتعاظ الحنفا » للمقريزى ، الموجودة فى مكتبة سراى باستانبول ، تحمل نفس النص الذى أورده ابن ميسر ، وواضح أنه ينقل عنه ، فقد أشرنا من قبل إلى أن المخطوطة التى نشر عنها « مايســـــة Massé » تاريخ ابن ميسر هى مسودة المقريزى مما اختاره من هذا التاريخ ؛ وفيما يلى نص المقريزى ، وهو لا يختلف عن نص ابن ميسر إلا فى ألفاظ قليلة ؛ قال :

« فى ربيع الأول (٥٣٤هـ) وُلد للآمر ولد ، سماه : « أبا القاسم الطيب » ، فُجعل ولى عهده ، وأمر فزُينت القاهرة ومصر ، وعملت الملاهى فى

---

[1] عمارة : تاريخ اليمن ، ص ١٠٠ وما بعدها .

الأسواق وبأبواب القصور ، ولبست العساكر وزُينت القصور ، وأخرج الآمر من خزائنه وذخائره قماشاً ومصاغاً ما بين آلات وأوانى من ذهب وفضة وجوهر فزُين بها ، وعُلق الإيوان جميعه بالستور والسلاح ؛ واستمر الحال على هذا أربعة عشر يوماً ، وأُحضر الكبش الذى يُعقُّ به المولود ، وعليه جُلٌّ من ديباج ، وفى عنقه قلائد الفضة ، فذُبح بحضرة الخليفة الآمر وجىء بالمولود ، فشُرِّف قاضى القضاة ابن ميسر بحمله ، ونُثرت الدنانير على رؤوس الناس ، ومُدت الأسمطة بعد ما كتب إلى الفيوم والقليوبية والشرقية ، فأحضرت منها الفواكة وملىء القصر منها ، ومن غيرها من ملاذ النفوس ؛ وبُخِّر بالعنبر والعود والند ، حتى امتلأ الجو من دخانه »[1] .

وبعد نحو تسعة أيام من مولد هذا الطفل قُتل والده الآمر ، وانتقل السلطان إلى أيدى ابن عمه عبد المجيد ، واختفى الطفل فلا نكاد نسمع له ذكراً، فماذا حدث له ؟

هذا سؤال هام يحتاج على جواب ، لأن اختفاء الطفل نتجت عنه مشكلات كثيرة ، هنا تسكت المراجع ، ولا نجد ببعضها إلا لمحات خاطفة لا تلقى ضوءاً واضحاً على مصيره .

٣ - أول هذه النصوص ما ذكره ابن ميسر أيضاً ، فقد قال فى جملة قصيرة موجزة :

« ولما قُتل (أى الآمر) كتم الحافظ أمر ولده الذى وُلد فى هذه السنة »[2].

---

[1] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٣١ ب - ١٣٢ أ .

[2] تاريخ ابن ميسر ، ص ٧٤ .

٤ - ولحسن الحظ ظهر فى عالم المطبوعات منذ سنوات قليلة كتاب تاريخى يحمل نصاً جديداً به شىء من الإيضاح عن مصير الطفل « الطيب » ، هذا التاريخ هو « البستان الجامع » ، وهو لمؤرخ مجهول عاش فى القرن السادس الهجرى وقد نشر قطعة منه الأستاذ « كلود كاهن C.Cahen » أستاذ تاريخ العصور الوسطى فى جامعة استراسبورج .

قال صاحب « البستان الجامع » فى حوادث سنة ٥٢٤ هـ :

« وفيها قتل الآمر يوم الثلاثاء رابع عشر ذى القعدة فى الجزيرة ، وكانت خلافته بمصر تسعاً وعشرين ، وكان له ولد قد نصّ عليه بالخلافة واسمه « أبو محمد » [١]، فدسّ عليه الحافظ عبد المجيد رجلاً اسمه « ناصر الليثى » ركاب دار الآمر ، فأخذه عنده ، ولم يظهر له خبر إلى الآن بموت أو بغيره ، وجماعة من المصريين يقولون إنه حىٌّ ، ويعتقدون فيه الإمامة » [٢] .

وهذا نص هام يؤكد النصوص السابقة ، ويؤكد الوجود التاريخى للطيب ، ويزيد فيذكر كيف أزاح عبدُ المجيد الطيبَ عن طريقه بأن عهد لأحد الأتباع بإخفائه ، وإن كان لا يعطينا رأياً قاطعاً عن مصيره ، هل ترك هذا التابع الطفل حياً أم قتله أن نفاه ؟ والجديد فى هذا النص الأخير أن صاحبه يذكر أنه كان فى مصر على عهده - أى فى أواخر القرن السادس الهجرى - أتباع للطيب يؤمنون به وبأنه لا يزال على قيد الحياة .

---

[١] أغلب الظن أنها تحريف للأسم الصحيح ((أبو القاسم)) .

[٢] *ed : CL. Cahen . in (Bulletin d'Etudes Orientales. Damas. ١٩٣٨ . p ١٢١ - ٢)* .
وقد ذكر كاهن فى هامش ص ١٢٢ أن المرجع الآخر الوحيد الذى أشار إلى هذه الفرقة الطيبية هو (ابن الفرات ، فى تاريخه ، ج ٢ من المخطوطة ، ص ١٧ ب ، نقلاً عن ابن أبى طى) .

٥ - وهناك فقرة قصيرة أخرى لمؤرخ عاش فى أواخر القرن السادس كذلك، وهو ابن أبى طى ، تشير إلى وجود أتباع للطيب فى ذلك الوقت فى اليمن وفى الشام ، فقد قال :

« وقيل إن أهل صنعاء يرون أن له (أى للآمر) ولد اسمه الطيب ، وهم آمرية، وبالشام جماعة من الآمرية »[1].

والجديد فى هذا النص أن أتباع الطيب فى اليمن والشام كانوا يعرفون أحياناً بالآمرية .

٦ - والنصوص السابقة هى مما رواه مؤرخون قريبو العهد من العصر الفاطمى ، فهى - فيما نرى - تتضمن حقيقة تاريخية ، وخاصة أنها تتردد فى أكثر من مرجع ، وكلها مراجع تاريخية موثوق بها .

غير أنا نحب أن نضيف إليها نصاً آخر ننقله عن مرجع إسماعيل طيبى يمنى ، ونحن إذا استبعدنا من هذه الرواية الإسماعيلية بعض العناصر الأسطورية ، وبعض الأخبار المذهبية التى يسهل التحقق من عصبيتها أو حزبيتها يتبقى لدينا بقية يمكن - بمقارنتها بالنصوص السابقة - قبولها والأخذ بها .

هذا النص الإسماعيلى مأخوذ عن كتاب « عيون الأخبار » للداعى إدريس ، وهو بدوره ينقله كما رواه مصدر قريب العهد بهذا الحادث ، وهو الداعى إبراهيم ابن الحسين الحامدى ، الذى كان معاصراً للأحداث التى يروى قصتها ، فقد توفى سنة ٥٥٧ هـ ؛ وقد نقل هذا النص « سترن Stern » فى مقاله القيم الذى نشره فى مجلة « Oriens » وعنوانه :

---

[1] نقل هذا النص عنه (ابن الفرات فى تاريخه) .

"The Succession to the Fatimid Imam Al-Amir, The Claims of the Later Fatimids to the Imamate and The Rise of Toyyibi Ismailism "(in) : Oriens, vol ٤. no ٢. ١٩٥١. pp. ١٩٣٢٥٥

يقول النص :

قال الداعى إبراهيم بن الحسين الحامدى – أعلى الله قدسه – :

« وكان اختصاص أمير المؤمنين الآمر بأحكام الله – عليه السلام – لابن مدين صاحب الرتبة ، وابن رسلان ، والعزيزى ، وقونص (؟) ونسلان (؟) ، وكانوا من أفاضل دعاته وأهل الإخلاص والاختصاص ، وكان ابن مدين صاحب الرتبة لا يزال فى منزله ، وهؤلاء أصحابه لا يزالون بين يديه، وقونص دون الثلاثة فى المنزلة ، وكان الإمام – عليه السلام – يقول : هؤلاء الأربعة لا يثاقف عنى غيرهم ؛ وكانوا إذا سمعوا قوله – عليه السلام – لا يفقهون كثيراً منه ، ولا يروحون منازلهم حتى يدخلون على شيخهم صاحب الرتبة ، فيقول : قلتم لمولانا ، وقال لكم ، وإشارته على كذا وكذا ، ومعناه كذا ؛ وكان ذلك دأبهم على مرور الزمان ، فلما خفى عنهم قوله – عليه السلام – : لا يثاقف عنى غير هؤلاء الأربعة ؛ تقدموا إلى ابن مدين صاحب الرتبة ، فسألوه عن ذلك ، فقال : إن الإمام يظهر الغيبة بالقتل ، فإذا أظهرها وقع فى البلد الخلاف ، وتولى الأمر أبو على بن الأفضل ، ويعلن بدين النصب ، ويقتل الأولياء ويطردهم ؛ فإذا قويت يده أرسل إليكم يا هؤلاء الأربعة يقول : إما تبرأتم من الإمام (يقصد الطيب) وإلا قتلتكم ، فتخاصمون عن الإمام ، وتسبون الشيصبان (الشيطان ؟) فيقتل نسلان والعزيزى ورسلان ، وتهرب أنت ياقونص إلى اليمن ، وتأتى بعد ذلك ، فلا يفوتك القتل ، وإنى أكون فى بيتك يا عزيزى منكتماً ، فيقبضوا علىّ بعد قتلكم فى النهار الثانى ، فيعرضوا علىّ ما عرض عليكم ،

فلا أختار الدنيا على الدين ، واستشهد ؛ قالوا : فمن الإمام بعد إظهار المنصور (الآمر) الغيبة بالقتل ؟ قال لهم : إنه السابع الطيب ، وإنه مستور مكتوم ، قالوا : فمن صاحب الرتبة بعدك ؟ قال : إنـــه صهرى القاضى أبو على ، وأنه يغيب بمغيب صاحبه (يقصد الطيب) ، ويحل حيث حل » .

ويستطرد إدريس فيقول إن كل ماروته القصة قد حدث تماماً ، وتحققت بحدوثه نبوءة الآمر وابن مدين ، فأنه بعد قتل الآمر أقسم الدعاة يمين الولاء للطيب ، وتولى أبو مدين وأبو على شؤون الدعوة ، كما تولى عبد المجيد – ابن عم الآمر – الإشراف على القصر .

وعندما استولى أبو على أحمد بن الأفضل شاهنشاه على السلطان أظهر عداوته السافرة للإسماعيلية ، وأعلن فى القاهرة مذهب الإمامية (وهو ما يسميه النص دين النصب) ، وأبعد أولياء الدولة . كذلك أظهر عبد المجيد صوراً من النفاق ، وتتطلع إلى الحكم ، وتـــآمر أبو على بن الأفضـــل مع الحسن بن عبد المجيد للقبض على الأولياء ، واضطهدوا المؤمنين الحقيقيين ، وبالغوا فى مطاردتهم ومطاردة نسائهم ، فلجأ نحو من ستمائة من هؤلاء النساء إلى الغرب .

ثم هدد أبو على بن الأفضل هؤلاء الأربعة السابق ذكرهم إذا لم يعلنوا براءتهم من الآمر وابنه الطيب ، ففر قونص ، وقبض على الباقين وقُتلوا ، ثم قبض على ابن مدين كذلك فى منزل العزيزى وأُعدم .

أما قونص ففر إلى اليمن ، ولكنه عاد بعد ذلك وقتـــل ، وذهب القاضى أبو على مع الإمام الطيب إلى عالم الستر [1] .

---

[1] ذكر Stern فى مقاله السابق :

The Succession to the Fatimid Imam al- Amir ... etc.

أن الطيبية يرون أسطورة أخرى تشير إلى أن الطيب بعد خروجه من مصر كان مختفياً

والذى نستطيع أن نستخلصه من هذه الآراء جميعاً أن ابن ميسر والمقريزى قد أثبتا خبر مولد الطيب، وحددا تاريخ مولده ، وأشارا إلى الاحتفالات العلنية التى أقيمت بمناسبة مولده ، وذكرا أنه جُعل ولياً للعهد ، ولكنهما لم يذكرا شيئاً عن مصيره .

أما صاحب « البستان الجامع » فقد نص على أن عبد المجيد قد عمل على إخفاء الطفل ، ولكنه لم يذكر شيئاً محدداً عن مصيره بعد هذا الإخفاء .

والجديد فيما ذكره صاحب البستان أنه كان بمصر أتباع لهذا الطفل هم الذين عرفوا فيما بعد بالطيبية .

وأضاف ابن أبى على أن أتباع الطيب كانوا موجودين فى الشام واليمن كذلك . والذى نعرفه أن الطيبية لم ينتشروا بعد ذلك فى مصر أو فى الشام ، فإنا لا نسمع عنهم كثيراً بعد ذلك فى هذين القطرين ، ولكنهم انتشروا وكثروا عددهم فى اليمن ثم فى الهند ، ولعبوا هنا وهناك دوراً كبيراً منذ القرن السادس الهجرى حتى اليوم ، وسوف لا نعرض لتاريخهم هنا ، فهذا موضوع آخر لا يتصل كثيراً بالوثيقة التى نحللها وندرسها هنا .

* * * * *

ولكننا نعود لمناقشة موضوع آخر ، وهو : مصير الطفل الآخر الذى قيل إنه ولد بعد وفاة الآمر ، والذى عُين عبد المجيد ولياً للعهد وكفيلاً له مدة ما ، فإن هذا الطفل لم يظهر هو أيضاً على مسرح الحوادث ، وانتهى الأمر بعد فترة انتقال قصيرة إلى تولية عبد المجيد الإمامة وتلقيبه بالحافظ لدين الله .

فى مكـــان سحيق بالمغرب الأقصى ، وقد نقل هذه الأسطورة عن رسالة من رسائل = = رمضان أصدرها الداعى طاهر سيف الدين فى سنة ١٣٥٩ ، وتوجد مطبوعة ضمن رسائل أخرى فى المكتبة البودنية *Bodleian Library* .

لدينا لحسن الحظ رواية لمؤرخ معاصر وصف فيها الأحداث التى تمت يوم موت الآمر ، هذا المؤرخ هو : « ابن الطوير » (٥٢٥ هـ – ٦١٧ هـ) صاحب كتاب « المقلتين فى أخبار الدولتين » ، وقد نقل هذه الرواية عنه « ابن تغرى بردى » فى كتابه « النجوم الزاهرة » ، قال :

« كان الآمر قد اصطفى مملوكين يقال لأحدهما هزبر الملوك ، واسمه جوامرد ، والآخر بُرْغُش ... ، فلما قُتل الآمر ، وما ثمَّ من يدبِّر الأمر ، اعتمدا على الأمير أبى الميمون عبد المجيد ، وكان أكبر الجماعة سناً ، فتحيّلا بأن قالا : إن الخليفة المنتقل (يعنون الآمر) كان قبل وفاته بأسبوع أشار على شىء من ذلك ، وإنه كان يقول عن نفسه : « المسكين ، المقتول بالسكين » ؛ وأنه قال بأن الجهة الفلانية حامل منه ، وأنه رأى رؤيا تدل على أنها ستلد ولداً ذكراً ، وهو الخليفة من بعده ، وأن كفالته للأمير عبد المجيد أبى الميمون ؛ فجلس عبد المجيد المذكور كفيلاً ،و نُعت بالحافظ لدين الله ، وأن يكون هزبر الملوك وزيراً ، وإن يكون الأمير الأجل السعيد يانس متولى الباب واسفهسلار ... وقرئ بهذا التقرير سجل بالإيوان ، والحافظ فى الشباك جالس ، قرأه قاضى القضاة على منبر نُصب له أمام الشباك بحضور أرباب الدولة » [1] .

---

(١) (النجوم الزاهرة : ج ٥ ، ص ٢٤٠ – ٢٤١) ، ولاحظ أن ابن خلدون فقل هذه الرواية ملخصة عن ابن الطوير ، أما (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، مخطوطة سراى ، ص ١٣٣ أ) فقد نقل هذه الرواية بحروفها ، وزاد عليها تفصيلات هامة ، فقد حدد اليوم الذى قرئ فيه هذا التقرير ، ونص على اسم قاضى القضاة الذى قرأ التقرير وهو « ابن ميسر » قال فى الفقرة الأخيرة : « فجلس المذكور كفيلاً ، ونعت بالحافظ لدين الله فى يوم الثلاثاء رابع ذى القعدة سنة ٥٢٤ هـ يوم قتل الآمر بأحكام الله : وتقرر أن يكون الأمير السعيد=

ففى هذه النصوص لا نسمع شيئاً عن الطيب الذى ولد قبل ذلك بشهور وأعلن ولياً للعهد ، ولكننا نسمع عن حلم رآه الآمر قبل موته وألقى إليه فيه أنه سيولد له ولد آخر ، وأنه سيكون الخليفة من بعده ، وأن ابن عمه عبد المجيد سيكون كفيلاً لهذا الطفل .

والذى نرجحه بعد استقراء هذا النص أن الطيب كان قد أخفى أو قتل ، أو بمعنى آخر أبعد نهائياً عن الميدان ، وأن السلطة انتقلت فعلياً إلى اثنين من رجال الجيش هما هزبر (أو هزار) الملوك وبُرغُش ، وأن هذين القائدين اختارا عبد المجيد ليلى السلطة من الناحية الشكلية فقط ، وبقى أن يبررا هذا الوضع الجديد أمام المجتمع المصرى والإسماعيلى ليبررا به فعلتهما ، فأعلنا قصة هذا الحلم وقصة هذا المولود المنتظر ، يريدان بذلك أن النص على المولود المرتقب يلغى النص السابق على ولاية الطيب للعهد ، فإنه تبعاً لأصول المذهب الإسماعيلى لا يؤخذ إلا بالنص الأخير الصادر عن الخليفة وقت نُقلته ، وأن هذا النص الأخير يجبُّ كل نص سابق عليه ويلغيه .

فالطيب إذن – تبعاً لنص ابن الطوير والمقريزى – قد اختفى تماماً من الناحية الرسمية للدولة ، ونحن الآن أمام وضع جديد يشير إلى طفل مرتقب ، وإلى كفيل – هو أكبر أفراد الأسرة الأحياء – وإلى انتقال السلطة الفعلية إلى أيدى قائدين من كبار قواد الجيش .

= يانس متولى الباب استهسلارا ، وقرئ سجل فى الإيوان بهذا التقرير ، والحافظ فى الشباك جالس ، وتولى قراءته قاضى ابن ميسر على كرسى نصب له أمام الحافظ بحضور أرباب الدولة ، وخلع على هزار الملوك خلع الوزارة)) .

ولـكن هذا الوضع الجديد لم يعمّر غير نصف يوم ، فقد دفعت الغيرة بُرْغُش إلى تحريض قائد آخر له مكانته على الثورة ؛ هذا القائد الآخر هو أبو على أحمد ابن الأفضل شاهنشاه – الملقب بكُتَيْفات – وقد ثار هذا القائد فعلاً ، وثار معه الجيش عقيب الاحتفال بتولية هزار الملوك الوزارة ، وانتهت الثورة بالقبض على هزار الملوك وقتله .

« واستقرت الوزارة لأبى على أحمد بن الأفضل شاهنشاه بن أمير الجيوش بدر الجمالى ، وكان يلقب بكُتَيْفَات ، فى يوم الخميس سادس عشر ذى القعدة » .

« واستدعى (الحافظ) الخِلَعَ لأبى على ، فأفيضت عليه فى يوم الأربعاء خامسة ، وركب إلى دار الوزارة ، والجماعة مشاة فى ركابه ، فكانت وزارة هزار الملوك نصف يوم بغير تصرف » [1].

وكان أول عمل باشره أبو على أحمد بعد توليه الوزارة أنه :

« أحاط بالحافظ وسجنه فى خزانة فيما بين الإيوان وباب العيد ... وتمكن أبو على واستولى على جميع ما فى القصر من الأموال والذخائر » .

هذا انقلاب جديد واضح المعالم ، كاد يضع حداً نهائياً للدولة الفاطمية الإسماعيلية ، فأبو على قائد من قواد الجيش له مكانة خاصة فى الدولة ، فهو ابن وزير وحفيد وزير ، وأبوه وجده كانت لهما السلطة الفعلية الكاملة والمكانة الأولى فى الدولة أيام وزارتيهما ، وقد ثار أبو على ثورة عسكرية انتهت بقتل الوزير القـــائم والقبض على الكفيل وسجنه ، ثم توليه هو السلطة كلها دون منازع أو مشارك .

---

(1) (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٣ ب) وبهذا المرجع تفصيلات وافية قيمة وجديدة عن ثـورة الجيش التى أدت إلى خلع هزار الملوك وقتله ، وإلى تولية أبى على أحمد للوزارة ، ثم انفراده بالسلطة بعد سجن الحافظ .

ويضاف إلى هذا كله أمر هام ، وهو أن أبا على لم يكن إسماعيلى المذهب ، بل كان إمامياً ، ولهذا بدأ باتخاذ إجراءات كثيرة تهدف للقضاء على المذهب الإسماعيلى وإلغائه ، والاعتراف بالمذهب الإمامى ، يقول المقريزى :

« وكان (أبو على) إمامياً متشدداً ، فالتفت عليه الإمامية ولعبوا به حتى أظهر المذهب الإمامى »[1] .

ومن هذه الإجراءات التى اتخذها أبو على أحمد لإظهار المذهب الإمامى أنه :

١ - « رتب فى الحكم أربعة قضاة ، فصار كل قاض يحكم بمذهبه ، ويورث بمذهبه .

فكان قاضى الشافعية : الفقيه سلطان بن إبراهيم بن المسلم بن رشا .

وقاضى المالـــكية : أبو عبد الله محمد بن أبى محمد عبد المولى بن أبى عبد الله محمد بن عبد الله اللبنى المغربى .

وقاضى الإسماعيلية : أبو الفضائل عبة الله بن عبد الله بن حسن بن محمد ، القاضى فخر الأمناء الأنصارى الأوسى المعروف بان الأزرق .

وقاضى الإماميـــة : القاضى المفضل أبو القاسم محمد بن هبة الله بن عبد الله ابن الحسن بن محمد بن أبى كامل » .

ويعلق المقريزى على هذا الحادث بقوله : « ولم يسمع بمثل هذا فى الملة الإسلامية قبل ذلك »[1] .

---

[1] اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ أ ، وعن نظام القضاء الجديد وتعيين أربعة قضاة لأول مرة ، راجع F. Amedroz : *Office of kadi . in (J.R.A.S. 1910 .P. 786).*

٢ - أنه أسقط اسم إسماعيل بن جعفر الصادق - الذى تنسب إليه الإسماعيلية - ، واسم الحافظ من الخطبة ، كما ألغى الأذان الإسماعيلى الفاطمى ، قال المقريزى :

« وكان قد أسقط منذ أقامه الجند ذكر إسماعيل بن جعفر الصادق الذى تنسب إليه الطائفة الإسماعيلية ، وأزال من الأذان قولهم فيه : « حى على خير العمل » ، وقولهم : « محمد وعلى خير البشر » ؛ وقطع ذكر الحافظ من الخطبة »[1] .

٣ - أنه جعل الخطبة على المنابر له هو وحده ، باعتبار « ناصر إمام الحق فى حالتى غيبته وحضوره ، والقائم فى نصرته بماضى سيفه وصائب رأيه وتدبيره » ؛ ووضع لنفسه ألقاباً جديدة يخطب له بها ، وهذا نصها :

« السيد الأجل الأفضل ، سيد ممالك أرباب الدول ، المحامى عن حوزة الدين ، ناشر جناح العدل على المسلمين ، الأقربين والبعدين ، ناصر إمام الحق فى حالتى غيبته وحضوره ، والقائم فى نصرته بماضى سيفه وصائب رأي وتدبيره ، أمين الله على عباده ، وهادى القضاة إلى اتباع شرع الحق واعتماده ، ومرشد دعاة المؤمنين بواضح بيانه وإرشاده، مولى النعم ، رافع الجور عن الأمم ، ومالك فضيلتى السيف والقلم ، أبو على أحمد ابن السيد الأجل الأفضل أبى القاسم شاهنشاه ، أمير الجيوش »[2].

---

(١) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ ب .

(٢) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ ب ، وتاريخ ابن ميسر ، ص ٧٥ ، والسيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٣١ . وقد كان « فييت Wiet » أول من لاحظ - فى مقاله السابق الذكر - أن هذه الألقاب هى نفس الألقاب التى وردت فى إهداء ابن الصيرفى لكتابه قانون ديوان الرسائل ، واستنتج من هذا - وهو محق فى استنتاجه - أن ابن الصيرفى ألف هذا=

٤ – أنــه ضـرب دراهـم ودنـانير جديـدة باسـم الإمـام المنـتظر ، يقـول المقريزى :

« فـانفعل لهـم (أى للإماميـة) ، وحسنوا لـه الدعـوة للقائم المنتظر ، فضـرب دراهم باسمه ، ونقش عليها : (الله الصمد ، الإمام محمد) » [١] .

ويؤيد هذا وجود بعض الدراهم والدنانير التى ضربت فى القاهرة ومصر (الفسطاط) والإسكندرية فى سنة ٥٢٥ هـ ، وعليها اسم « الإمام محمد أبو القاسم المنتظر لأمر الله ، أمير المؤمنين » .

كما توجد قطع نقدية أخرى ضربت فى الإسكندرية فى سنة ٥٢٦ هـ ، ونقش عليها : « الإمـام المهدى القائم بأمر الله حجة الله على العالمين » ، وبعدهـا : « الأفضل أبو على أحمد نائب وخليفة » .

ومن أمثلة هذه القطع الباقية :

(أ) دينار ضرب فى الإسكندرية فى سنة ٥٢٥ هـ ، موجود فى المكتبة الأهلية بباريس [٢] ، وفى دار الكتب المصرية بالقاهرة [٣] .

(ب) دينار ضرب فى القاهرة سنة ٥٢٥ هـ ، وموجود فى المتحف البريطانى بلندن [٤] .

= الكتاب فى سنة ٥٢٥ ، وأهداه إلى أبى على أحمد بن الأفضل شاهنشاه ، لا إلى الأفضل شاهنشاه نفسه كما نص على ذلك خطأ ناشر الكتاب المرحوم على بهجت . راجع : (ابن الصيرفى قانون ديوان الرسائل ، نشر على بهجت ، ص ٩٠) .

(١) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ أ .

(٢) H.Lavlix : *Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Biblithéque Nationale, III . Egypte – Syrie , n, ٤٨٩ , P. ١٦٣.*

(٣) St . Lane – poole, : *Catalogue of the Arabic Coins preserved in the Khedivial Library , no ١٢٦٨ , p . ١٩٤) .*

(ج) درهم ضرب فى القاهرة سنة ٥٢٥ هـ ، وموجود فى برلين [١].

(د) درهم ضرب فى مصر (الفسطاط) سنة ٥٢٥ هـ ، وموجود فى فيينا [٢] .

* * *

حكم أبو على أحمد إذن حكماً مطلقاً ، واتخذ هذه الإجراءات الكثيرة التى تهدف جميعاً إلى القضاء على الإسماعيلية ومذهبهم ، غير أنه ظل يشغله أمران : أمر الحافظ كبير أفراد الأسرة وولى العهد والكفيل السابق ؛ وأمر المولود الذى وُلد للآمر .

أما الحافظ ، فيبدو أنه لم يكن ذا خطر ، ولم يكن له أعوان يشدون أزره ، وقد سجنه أبو على أحمد ، وشدّد عليه الرقابة فى سجنه ، وقد فكر أكثر من مرة فى قتله ولكنه لم يفعل .

وأما المولود ، فقد ظل أمره يقلق بال أبى على أحمد ، وظل دائب البحث عنه ، وقد تضاربت الأقوال فى شأن هذا المولود ، فبعض المراجع المنشورة المتداولة تشير إلى أن المولود جاء بنتاً ، وبهذا أمن ابو على أحمد واطمأن ؛ وبعض المراجع التى لا تزال مخطوطة تشير إلى أن المولود جاء ذكراً ، وإن أمه عملت على إخفائه خوفاً عليه من الوزير أبى على ومن الحافظ إلى أن عثر عليه الحافظ فيما بعد وقتله .

فمن المراجع الأولى ابن تغرى بردى ، فقد قال فى النجوم الزاهرة : ولم يشر إلى المصدر الذى أخذ عنه :

---

(١) St . Lane – poole, : *Catalogue of Orienéal Coins in the Brittish Museum. IV , P ٥٥ – ٦.*

(٢) H . Núlzel, in : *Zetschrift fúrumismatik , ١٩٠٦ , P. ٢٧٦.*

(٣) E . Bergmann , in : *Sitzungsberichte der Kaisertichen Akademie der Wissenschaften , ١٨٧٣ , P . ١٥٨ ff .*

« وكان قبل ولاية الحافظ هذا اضطراب أمر الديار المصرية ، لأن الآمر قُتل ولم يخلف ولداً ذكراً ، وترك امرأة حاملا ، فماج أهل مصر ، وقالوا : لا يموت أحد من أهل هذا البيت إلا ويخلف ولداً ذكراً منصوصاً عليه الإمامة ، وكان الآمر قد نص على الحمل قبل موته ، فوضعت الحامل بنتاً ، فعدلوا إلى الحافظ هذا ، وانقطع النسل من الآمر وأولاده »[1].

ويقول ابن تغرى بردى فى موضع آخر :

« فاستولى (أبو على أحمد) على الديار المصرية ، وولدت الحامل بنتاً ، فاستمر الحافظ فى الخلافة تحت الحجر ، وصار الأمر كله للوزير ، فضيَّق على الحافظ ، وحجر عليه ، ومنعه من الظهور ، وأودعه فى خزانة لا يدخل إليه أحد إلا بأمر الأكمل (الوزير المذكور) » .

أما الرأى الآخر ، القائل بأن المولود كان ذكراً ، وأنه أُخفى وقتاً مـــا ، ثم قُتل ، فيقول به مؤرخ معـــاصر ، هو الشريف محمد بن أســعد الجوّانى [2] (٥٢٥هـ – ٥٨٨ هـ / ١١٣١ م – ١١٩٢ م) ، ونقل عنه هذا الرأى المقريزى فى مخطوطـــة « اتعاظ الحنفا » التى لم تنشر بعد ، قال :

---

[1] النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٢٣٨ .

[2] محمد بن أسعد بن على بن معمر أبو على الجوانى ، صاحب كتاب « النُّقَط بعَجْـــم ما أشكل من الخطط » ولم يظهر للآن ما يثبت وجود هذا الكتاب ، غير أن المؤلفين المتأخرين قد نقلوا عنه كثيراً ، وخاصة المقريزى فى خططـه حيث يقول عنه – فى مقدمته – إنه « نبه على معالم قد جهلت وآثار قد دثرت » ، ولد الشريف سنة ٥٢٥ هـ ، وتوفى سنة ٥٨٨ هـ (١١٣١م – ١١٩٢ م) .

انظر : (المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٢٠٦) و (ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٤ ، ص ٤٣ ؛ ج ٦ ص ١١٩ ، ٢١٨) و (عنان : مصر الإسلامية ، ص ٣٩ ، ٥٥ ، ٨٩) .

« قال الشريف محمد بن أسعد الجوانى : رأيت صغيراً فى القرافة الكبرى ، ويسمى بقُفَيْفة ، سألت عنه ، قيل : هذا ولد الآمر ؛ لما ولى الحافظ ولىَّ عهد من يولد استولى على الأمر ، ووُلد هذا الولد ، فكتم حاله ، وأخرج فى قُفَّة على وجهها سلق وكرات ، وستر أمره إلى أن كبر[1] بعد ذلك وُشى به ، فأخذ وقُتل »[2] .

وعاد المقريزى فروى تفصيلات أوفى عن هذا الطفل وطريقة إخفائه إلى أن قبض عليه ؛ قال فى حوادث سنة ٥٢٨ هـ فى ترجمة أبى عبد الله الحسين ابن أبى الفضل الجوهرى ، الذى نمَّ على الطفل ولَغ عن وجوده :

« وفيها (٥٢٨ هـ) مات أبو عبد الله الحسين بن أبى الفضل عبد الله ابن الحسين – الزاهد الناطق بالحِكَم – المعروف بابن بُشرى الجوهرى ، الواعظ ابن الواعظ ابن الواعظ ابن الواعظ فى جمادى الأولى ، وكان حلو الوعظ ، إلا أنه تعرض فى آخر عمره لما لا يعنيه ، فنفاه الحافظ إلى دمياط، وذلك أن الآمر لما مات ترك جارية حاملاً ، فأقيم الحافظ بعده فى الخلافة على أن يكون كفيلاً للحمل حتى يكبر ، فاتفق أنه وَلَد ، وخافت أمه عليه من الحافظ ، فجعلته فى قفه من خوص وجعلت فوقه بصلاً وكراتاً وجزراً حتى لا يُفطن به ، وبعثته فى قماطه تحت الحوائج فى القفة إلى القرافة ، وأدخل إلى مسجد أبى تراب الصراف ، وأرضعته المرضعة ، وخفى أمره عن الحافظ حتى كبر ، وكان يُعرف بين الصبيان بقُفَيْفة ، فلما حان

---

(١) فى الأصل : « ركب » وهو خطأ واضح من الناسخ . راجع النص التالى فى ترجمة ابن الجوهرى الواعظ .

(٢) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ ب – ١٣٥ أ .

نفعه ثم عليه ابن الجوهرى هذا إلى الحافظ ، فأخذ الصبى وفصده فمات، وخلع على ابن الجوهرى ، ثم نفاه إلى دمياط فمات بها »[1] .

ويبدو أن هذه اروايـة ترجح سابقتها ، وأن المولود كان فى الحقيقة ذكراً لا أنثى ، بدليل ما تذكره المراجع أيضاً من أن أمر هذا المولود قد شغل بال أبى على أحمد كثيراً أثناء السنة التى أنفرد فيها بالحكم ، وأنه ظل طول هذه السنة دائب البحث عنه ، فقد قال المقريزى فى نفس المرجع :

« واشتد ضرره (أى ضرر أبى على أحمد) على أهل القصر من الإرعاد والإبراق ، وأكثر من إزعاجهم ، والتفتيش على ولد الآمر ، وعلى يانس صاحب الباب ، وعلى صبيان الخاص الآمرية ، وأراد أن يخلع الحافظ ويقتله بمن قتله الآمر من أخوته »[2] .

ثم قال فى موضع آخر :

« وأراد أبو على بتفتيشه على الحمل الذى ذكر أنه من الآمر أن يظفر به ليقتله بأخوته ، فلم يظهر الحمل ، ولا قدر أيضاً على قتل الحافظ ولا خلعه ، فأعتقله كما تقدم ، وخطب للقائم المنتظر تمويها »[3] .

فهذه كلها نصوص جديدة لم تر النور بعد ، ولها أهمية كبرى ، فهى تدل على أن الآمر وُلد له ولد آخر غير الطيب ، وأن أمه خافت عليه فأخفته فى قفة ، وظل مختفياً فى القرافة إلى أن دل عليه ابن الجوهرى الواعظ ، فقبض عليه

---

[1] اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٦ أ .

[2] اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ أ .

[3] اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ أ .

الحافظ وفصده حتى مات ، وأن أبا على أحمد ظل معنياً بأمر هذا المولود ، دائب البحث عنه للقضاء عليه ، انتقاماً لمن قتلهم الخليفة الآمر من أخوته بعد مقتل أبيه الأفضل شاهنشاه ، أو ليخلص من مشكلة وجود وريث للخلافة إذا ظل هذا الطفل حياً .

ولبث أبو على أحمد يحكم مستقلاً ما يزيد على السنة قليلاً ، فقد كانت مدة حكمه سنة وشهراً وعشرة أيام [1] ، ولو طالت مدة حكمه لكان قد قضى على الدولة الفاطمية والمذهب الإسماعيلى نهائياً ؛ ولكن الإسماعيلية لم يرضوا عن حكمه ، وتكونت منهم معارضة قوية تولى زعامتها القائد يانس ، وظلوا يتربصون بأبى على الفرص للقضاء عليه ، إلى أن كان يوم الثلاثاء سادس عشر المحرم من سنة ٥٢٦ هـ ، فركب أبو على بن الأفضل ، وخرج إلى البستان الكبير خارج باب الفتوح للعب الكرة على عادته ، وكمن له هناك عشرة من صبيان الخاص الذين تآمروا على قتله . يقول المقريزى :

« فصاح أبو على - على عادة من يسابق بالخيل - : « راحت » ، فقال العشرة : « عليك » ، وحملوا عليه وطعنوه حتى قُتل ، فأدركه أستاذ من أستاذيه ، وألقى نفسه عليه ، فقتلوه معه ، واجتمع الأربعون عناناً واحداً ، وجاءوا إلى القصر وفيهم يانس - وكان مستوحشا من أبى على - فأخرجوا الحافظ من الخزانة التى كان معتقلاً بها ، وفكوا عنه القيد ، وأجلسوه فى الشباك على منصب الخلافة ، وقالوا : ما حركنا على هذا إلا الأمير يانس » [2] .

* * *

(١ ، ٢) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ ـ أ .

قُضى إذن على أبى أحمد ، وقُضى بطبيعة الحال على المحاولة التى حاولها لجعل الدولة إمامية ، وعادت الدولة إسماعيلية كما كانت ، وأعيد الحافظ – بعد إطلاق سراحه – إلى منصب الخلافة .

واعتبر هذا اليوم الذى قُتل فيه أبو على أحمد وأعيد الحافظ : إلى الحكم يوم عيد قومى – لا للحافظ نفسه بمناسبة إطلاق سراحه وإعادته للحكم – بل للدولة كلها ، وللمذهب الإسماعيلى وأتباعه ، فقد كان المذهب على وشك أن يقضى عليه ، ولهذا اعتبر هذا اليوم عيداً للإسماعيلية ، وسمى ((عيد النصر)) [1] ، وضُم إلى قائمة الأعياد الرسمية ، وظلت الدولة تحتفل به سنوياً فى عهد الحافظ ، وفى عهود من أتى بعده من الخلفاء إلى أن دالت الدولة وزالت .

ولكن كيف عاد الحافظ ؟ وفى أى وضع وُضع ؟ فإن المشكلة الشرعية المذهبية كانت لا تزال قائمة ، فالمذهب الإسماعيلى لا يبيح أن يتولى الخلافة من ليس ابناً للخليفة السابق ، والحافظ ليس ابناً للآمر ، بل هو ابن عمه ، والطفل الذى وُلد للآمر بعد مقتله والذى سمى ((قفيفة)) كان لا يزال موجوداً ، ويبدو أن الحافظ كان يعلم بوجوده ، فلا يصح إذن أن يتولى الخلافة مع وجود الطفل ، ولهذا لم يجرؤ رجال الدولة على تعيين الحافظ خليفة ، بل أعادوه ولياً للعهد وكفيلاً للطفل المختفى ، يقول المقريزى :

((فاجتمع الناس ، وأُخذ له العهد على أنه ولى عهد كفيل لمن لم يذكر اسمه)) [2] .

---

(1) (قال المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٨٥) عند كلامه عن ((عيد النصر)) : ((وهو السادس عشر من المحرم ، عمله الخليفة الحافظ لدين الله لأنه اليوم الذى ظهر فيه من محبسه ، ويفعل فيه ما يفعل فى الأعياد من الخطبة والصلاة والزينة والتوسعة فى النفقة)) ، ثم أورد نموذجاً لما كتبه أبو القاسم ابن الصيرفى – كاتب الإنشاء – ليخطب به فى هذا العيد .

(2) المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ أ .

ويؤيد هذه الحقيقة التاريخية وجود عملة ضربت في الإسكندرية في سنة ٥٢٦ هـ (ومن المؤكد تبعاً للحوادث التاريخية أنها ضربت في المدة بين المحرم وربيع الأول من هذه السنة) تحمل اسم عبد المجيد ولقبه كولي للعهد ، ونصٌّ ما عليها :

« أبو الميمون عبد المجيد ، ولي عهد المسلمين » [١].

ويبدو أن الحافظ ظل منذ تلك اللحظة يعمل جاهداً للبحث عن هذا الطفل ليتخلص منه نهائياً ، ولتخلص له الخلافة من كل شائبة ، ولم يطل بالحافظ الوقت ، فقد عثر على الطفل بعد نحو شهرين ، وحسم الأمر بقتله ، ورأى أن يعلن على الملأ توليه الخلافة ، فإن المقريزي يقول في حوادث سنة ٥٢٦ هـ :

« وفيها استقرت حال الحافظ لدين الله ، وبويع له بيعة ثانية لما عدم [٢] الحمل » [٣] .

ثم حدَّد تاريخ هذا الاستقرار وهذه البيعة الثانية بقوله :

« ولما تمكن الحافظ قرئ سجل بإمامته ، وركب من باب العيد إلى باب الذهب بزي الخلفاء في ثالث ربيع الأول » [٤].

---

(١) E. J . Rogers : *Quelques Piéces Rores, in (Bulletin de L'Institut d'Egypte. ١٨٨٢, P. ٣١ff.)* .

(٢) الأصل : « عمل » ، وهو خطأ واضح من الناسخ ، صحته ما ذكرناه .

(٣) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٤ ب .

(٤) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٥ أ ؛ ابن ميسر ، ص ٧٥ .

* * * * *

هذا السجل الذى قرئ بإمامة الحافظ هو الوثيقة موضوع دراستنا الطويلة هنا ، والوثيقة كما نقلها صاحب « صبح الأعشى » خالية من التاريخ ، ونستطيع الآن مطمئنين أن نسد هذا الفراغ وأن نحدد تاريخها وهو : الثالث من ربيع الأول سنة ٥٢٦ هـ .

ولا شك أن الحافظ قد عانى حرجاً كثيراً قبل أن يقدم على هذه الخطوة ، وهى إعلان توليه الخلافة ، وكان لا بد له أن يقدم للشعب ولجمهور الإسماعيلية بوجه خاص مبررات معقولة لتوليه الخلافة فهو ليس ابنا للخليفة السابق ، وهو ابن عم يتولى الخلافة فى تاريخ الدولة الفاطمية الإسماعيلية .

ولم يجد الحافظ صعوبة – كما هو واضح فى السجل – فى العثور على المبرر الفقهى ، وأغلب الظن أن كاتب السجل هو الذى عاون على إيجاد هذا المبرر ، وأعلن فى السجل أن الآمر كان قد أوصى لابن عمه عبد المجيد ، ولهذا الوصية سابقة خطيرة هامة ، هى وصية محمد لابن عمه علىّ عند غدير خُمّ .

ولم يعترف السجل بفترة الانتقال التى مرت بين موت الآمر وتولى الحافظ الخلافة ، وأسقطها من حساب الزمن ، واعتبرها كأنها لم تكن ، بدليل أنه أعلن الناس بوفاة الآمر – وكان الآمر قد مات منذ أكثر من سنة – ، وأعلن تولى الحافظ؛ كما أن السجل سكت تماماً عن ذكر الطيب ، وعن ذكر الطفل الذى ولد للآمر بعد موته : « قُفَيْفَة » ، فلم يشر إليهما بكلمة واحدة .

لهذا كان لابد لنا أن نقدم لهذا السجل بهذه الدراسة التحليلية الطويلة التى تجلو كثيراً من الحقائق المتصلة بتاريخ الدولة الفاطمية ، وتاريخ الفرقة الإسماعيلية إبان هذه الأزمة الخطيرة .

وكل ما ذكرناه فى هذه الدراسة جديد بغيّر الكثير مما عرف عن تاريخ الدولة الفاطمية ، ويضيف إليه كثيراً مما لم يكن معروفاً من قبل .

وقد خُطب للحافظ عند توليه الخلافة بعبارات تنص على أهمية هذا الحادث . بالنسبة للدولة وللمذهب الإسماعيلى ، فقد كان نصُّ الدعاء له فى الخطبة :

« اللهم صلى على الذى شيّدتَ به الديـــن بعد أن رام الأعداءُ دثوره ، وأعززتَ به الإسلام بأن جعلت طلوعه على الأمـــة وظهوره (؟) ، وجعلته آية لمن تدبر الحقائق بباطن البصيرة ، مولانا وسيدنا وإمام عصرنا وزماننا عبد المجيد أبى الميمون ، وعلى آبائه الطاهرين وأبنائه الأكرمين ، صلاة دائمة إلى يوم القيامة »[1] .

وحرص الحافظ منذ ذلك الحين على توكيد شرعيه خلافته ، وعلى التنويه بتجديده للدولة الفاطمية بعد أن أوشكت على الاندثار ، ولهذا نجد فى النصوص والوثائق التاريخية الصادرة فى عهده أن الدولة تنسب إليه ، فيقال :

« الدولة – أو الخلافة الإمامية – الحافظية » .

وخيرُ مثل لهذا النصُّ الذى يؤرخ لمحراب بمسجد أحمد بن طولون ، أقيـــم فى عهد الحافظ فى شوال سنة ٥٢٦ هـ على يد قاضيه سراج الدين أبو الثريا نجم بن جعفر[2] ، فقد وُصف القاضى فى هذا النص بأنه :

---

(1) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٥ أ : وابن ميسر ، ص ٧٥ .

(2) ترجم (ابن حجر : مخطوطة رفع الأصرفى قضاة مصر) لهذا القاضى بقوله : « نجم بن جعفر سراج الدين أبو الثريا الإسماعيلى مذهباً ، ولاه الحافظ العبيدى قاضى القضاة وداعى الدعاة بعد أبى الفخر صالح بن عبد الله بن رجاء فى يوم الخميس لثلاث عشرة

« ... عماد الخلافة العلوية الحافظية »[1] .

وكلمتا ((الدولة الفاطمية)) ترددان كثيراً فى الوثائق الصادرة عن ديوان الإنشاء[2] .

أما كاتب السجل فلم يذكر فى الوثيقة ، ولكننا نرجح ، بل نكاد نؤكد أنه « ابن الصيرفى » كاتب الانشاء ؛ وترجيحنا يعتمد على المقارنة بين أسلوب هذه الوثيقة وأسلوب ابن الصيرفى فى الوثائق الأخرى المنسوبة إليه ، وخاصة سجل « الهداية الآمرية » السابق الذكر .

ويضاف إلى هذا ما ذكرناه قبلاً من أن ألقاب من أهدى إليه ابن الصيرفى كتابه « قانون ديوان الرسائل » هى الألقاب التى ابتدعها لنفسه أبو على أحمد ابن الأفضل شاهنشاه بعد انفراده بالسلطة فى سنة ٥٢٦ هـ ، مما يؤكد أن ابن الصيرفى كان لايزال يتولى ديوان الرسائل – أو الانشاء – فى سنة ٥٢٦ هـ ، وأنه أهدى كتابه إلى أبى على أحمد بن الأفضل شاهنشاه لا إلى الأفضل .

وقد كان ابن الصيرفى متولياً ديوان الرسائل فى سنة ٥٢٦ هـ عند عودة الحافظ إلى الحكم وإعلان ولايته للخلافة ، بدليل أن المراجع تذكر أن ابن الصيرفى ظل متولياً أمور هذا الديوان إلى أن توفى فى أواخر عهد الحافظ فى يوم الأحد لعشر بقين من صفر سنة ٥٤٢ هـ .

ويضاف على هذا أن هذه الحجج المذهبية البارعة التى حاول السجل أن يبرر بها شرعية خلافة الحافظ تبنئ أن صاحبها أو المفكر فيها هو ابن الصيرفى ، فقد كان الرجل فيما يبدو متضلعاً فى المذهب الإسماعيلى ، عارفاً بأصوله وفروعه ، عالماً بتاريخ الدولة وتفاصيله ، وإن مقارنة بسيطة بين الحجج التى أدلى بها فى سجل « الهداية الآمرية » لتبرير أحقية

بقيت من جمادى الآخرة سنة ٥٢٦ هـ ، فلم يزل على ذلك حتى قبض عليه حسن بن الحافظ لما تغلب على الآمر » وقد قتله حسن بن الحافظ فى شوال سنة ٥٢٨ هـ .

(١) راجع النص الموجود أعلى المحراب كاملا فى : (محمود عكوش : تاريخ ووصف الجامع الطولونى ، ص ٨٩ – ٩٠) ، (Wiet : *Corp. Ins. Arb. I, no 13. P. 35*)

(٢) انظر مثلاً : (صبح الأعشى ، ج ٦ ، ص ٤٥٠ ، و ج ٦ ، ص ١٠٨ و ج ٨ ، ص ٣٤٤) .

المستعلى – دون نزار – بالخلافة ، وبين الحجج الواردة فى هذه الوثيقة الأخيرة لتبرير أحقية الحافظ بالخلافة مع أنه ليس ابناً للخليفة السابق ، لدليل كاف واضح على توكيد ترجيحنا .

الوثيقـــة الســابعة

نسخة عهد كُتب بها عن الحافظ لدين الله لولده حَيْدَرة بأن يكون ولىً عهد الخلافة من بعده

—

هذا سجل صادر عن الخليفة الحافظ بعقد ولاية العهد لابنه حيدرة ، والخطاب فى هذا السجل موجه من الخليفة عبد المجيد أبى الميمون الحافظ لدين الله إلى ولده أبى تراب حيدرة ، يبدأ الوالد ابنه بالسلام ، ثم يثنى بحمد الله ، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين ، وعلى آله الطاهرين ، الأئمة المهديين .

ثم يبين السجل الحكمة فى ضرورة وجود إمام يدير شؤون الرعية ، إذ لو ساوى الله سبحانه وتعالى « بين الرئيس والمرءوس ، والسائس والمسوس ، لاختلط الخصوص بالعموم ، ولم يبق فرق بين الإمام والمأموم » .

ثـــم يشير إلى أن الله قد استخلص أمير المؤمنين – الحافظ لدين الله – « من أشرف أسرة وأكرم عصابة ، وأيده فى جميع آرائه بالحزامة والجزالة ، والأصالة والإصابة » .

ثم يعدّد السجل بعد ذلك الصفات التى أهّلت أبا تـــراب حيدرة لمنصب « ولى عهد المؤمنين » ، ومنها :

– أنه أكبر أبناء أمير المؤمنين ، والمنتهى لأشرف المراتب من تقادم السنين .

– أنه استولى على الفخر باكتسابه وانتسابه ، وتصدّت له مخطوبات الرتب ليحوزها باستحقاقه واستيجابه .

– له من فضيلة ذاته ما يدل على النبأ العظيم ، وعليه من أنوار النبوة ما يهتدى به السارى فى الليل البهيم .

– أنه حوى تالد الفخر وطارفه .

لهذا اختصه أمير المؤمنين بولاية عهد المؤمنين ، وقد قصد بهذا أن يسمو بابنه إلى ما يجب لمجده الشامخ ومحله المنيف ، وأن يقتدى بأسلافه الأئمة الأطهار فيما يشرفون به أبناءهم الأكرمين .

وهذه كما ترى صفات عامة مما يصلح أن يوصف به أى ولد آخر من أولاد الحافظ ، ولا نستطيع أن نتبين منها السمات الخاصة التى تميز حيدرة عن غيره وتجعله أهلاً لولاية عهد المؤمنين .

ويلى هذا نص تاريخى هام يفيد الباحثين فى التاريخ الفاطمى عند دراستهم لنظام ولاية العهد ونظام الجيش فى هذا العصر ؛ فإن السجل يحمل فى نهايته أمر الخليفَة بأن يتخير من رجال دولته ووجوه أجناده وشيعته طائفة تنتمى إلى ولى العهد (أى فرقة من فرق الجيش تنسب إليه) وتسمى بالطائفة العهدية ، وهذه طائفة جديدة من طوائف الجيش الفاطمى لم تشر إليها المراجع التاريخية الأخرى .

وقد نص السجل على الأعمال المنوطة بهذه الطائفة ، فهى لا تعتبر طائفة من طوائف الجيش العامل ، بل تظل موقوفة على خدمة ولى العهد حيدرة ، « متصرفة على أوامره وأمثلته ، منتهية فى طاعته إلى أغراضه ومآربه ، ملازمة للازم المتعين من ملازمة الخدمة فى مواكبه » ؛ أى أنها لا تعدو أن تكون حرساً خاصاً لولى العهد .

وسنجد عند دراستنا لبعض الوثائق التالية أن التقليد – تقليد إنشاء فرقة عسكرية جديدة تنتمى لولى العهد وتعمل لحراسته – كان متبعاً فى الدولة الفاطمية منذ عهد الحافظ على أقل تقدير ، إذ لم نعثر على سابقة مماثلة قبل هذا العهد ، ففى الوثيقة العاشرة الصادرة فى أواخر العصر الفاطمى ذكر لطائفة عهدية مماثلة .

ويختتم السجل بتوجيه السلام مرة أخرى إلى ولى عهد أمير المؤمنين . ولهذه الوثيقة أهمية أخرى ، ففيها توكيد وإيضاح للأحداث والحقائق التاريخية المعروفة عن عهد الحافظ ، فإن المراجع [1] تذكر أن الحافظ أنجب ثمانية أولاد ، كان أكبرهم سنا أبو ربيع سليمان ، فعقد له الحافظ بولاية العهد ، وأقامه مقام الوزير فى سنة ٥٢٨ هـ [2] .

---

(١) المقريزى : الخطط ، ج ٣ ، ص ٢٧ – ٢٩ .

(٢) جاء فى : (اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٥ أ) : « وفيها (٥٢٨) عهد الحافظ إلى ولده سليمان ، وكان أسنّ أولاده وأحبهم إليه ، وأقامه ليسد مكان الوزير ، ويستريح من مقاساة الوزراء وجفاءهم عليه ومضايقاتهم إياه فى أوامره ، ونواهيه ، فمات بعد ولاية العهد بشهرين ، فحزن عليه مدة ، ثم جعل ابنه حيدرة ولى عهده ، ونصّبه للنظر فى المظالم ، فشق ذلك على أخيه حسن ، لأنه كان يروم ذلك لكثرة أمواله وبلاده وحواشيه ومواكبه بحيث كان له ديوان مفرد ، وما زالت عقارب العداوة تدب بينهما حتى وقعت الفتنة بين الطائفة الجيوشية والطائفة الريحانية ... إلخ » .

ولكن سليمان مات بعد ذلك بشهرين ، فعهد انحافظ بولاية العهد لابنه حيدرة ، فشقّ ذلك على أخيه حسن فقد كان أكبر أولاد الحافظ الأحياء بعد وفاة سليمان [1] ، وكان كما يقول المقريزى :

« كثير المال ، متسع الحال، له عدة بلاد ومواشٍ وحاشية وديوان مفرد »[2] .

وقام حسن بثورة حربية خطيرة ، وانقسم الجيش الفاطمى نتيجة لهذه الفتنة على نفسه ، وكانت « هذه الوقعة أول مصيبة نزلت بالدولة من فقد رجالها ونقص عدد عساكرها »[3] .

وانضم إلى حسن فى ثورته أوباش الناس ودُعّارهم ، ففرق فيهم الزرد ، وكوّن منهم طائفة جديدة سمّاها طائفة « صبيان الزرد » ، و « جعلهم خاصته ، فاحتفوا به ، وصاروا لا يفارقونه ، فإن ركب أحاطوا به ، وإن نزل لازموا داره »[4] .

وحاول الحافظ محاولات كثيرة إخماد هذه الثورة واسترضاه ابنه حسن ، ولم يجد بداً – كما يقول المقريزى – « من مداراة حسن ، و تلافى أمره عساه ينصلح ، وكتب سجلاً بولايته العهد ، وأرسله إليه ، فقرئ على الناس ، فما زاده ذلك إلا جراءة عليه ، وإفساداً له »[5] .

وفى هذا ما يثبت أن ولاية حيدة للعهد لم تستمر إلا أياماً قليلة ، ثم نُقضت بالسجل الجديد الذى عهد فيه الحافظ لحسن بولاية العهد .

وليس بين أيدينا سجل ولاية العهد لابن آخر من أبناء الحافظ ، ليمكن المقارنة بينه وبين هذا السجل موضوع دراستنا .

---

[1] ابن ميسر : تاريخ مصر ، ص ، ص ٧٧ – ٧٨ .

[2] المقريزى : المرجع السابق .

(٣ و ٤ و ٥) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٥ أ – ١٣٥ ب .

ولم يثبت فى هذا السجل تاريخ كتابته ، غير أننا نستطيع – على ضوء الحقائق التاريخية السالفة – أن نرجح أنه كتب فى منتصف سنة ٥٢٨ هـ أى بعد وفاة سليمان – الابن الأكبر للحافظ وولى العهد الأول – مباشرة .

فقد ذكر المقريزى أن الحافظ عهد إلى ولده سليمان فى حوادث سنة ٥٢٨ هـ ، ولكنه لم يحدد تاريخ العهد بالشهر واليوم .

ثم ذكر أن الحافظ عهد لابنه حيدرة ، ولم يحدد تاريخ هذا العهد الجديد .

ثم ذكر أخيراً أن الحافظ رأى أن يصانع ابنه حسن بعد ثورته ، وأنه « عهد إليه بالخلافة فى يوم الخميس لأربع بقين من شهر رمضان ، وأركبه بالشطار ونُعت بولى عهد المؤمنين ، وكتب له بذلك سجلاً قرئ على المنابر »[1] .

فإذا عرفنا أن حسن بن الحافظ قام بثورته بمجرد علمه بوصية أبيه بولاية العهد لأخيه حيدرة ، وأن الثورة أشتدت فى أيامها الأولى مما جعل الحافظ يلغى وصيته الأولى ويصدر أمراً جديداً بالعهد لحسن ، استطعنا أن نرجح أن الحافظ عهد لابنه حيدرة فى أوائل شهر رمضان من سنة ٥٢٨ هـ وأن هذا السجل صدر فى هذه الأيام الأولى من رمضان .

---

(١) اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٥ أ – ١٣٥ ب .

كذلك لم ينص فى هذا السجل ، ولم تشر المراجع التاريخية إلى كاتب هذا السجل ، ولكننا نستطيع أن نرجح أن هذا الكاتب هو أبو القاسم بن الصيرفى ، فقد كان الرجل لا يزال متولياً ديوان الرسائل (الإنشاء) ، وظل يتولاه إلى أن توفى فى صفر سنة ٥٤٢ هـ [١]، وظل الخليفة الحافظ يعهد إليه دائما بكتابة السجلات الهامة [٢] التى تصدر عن الدولة .

---

[١] اتعاظ الحنفا ، ص ١٤١ أ .

[٢] هناك نصوص كثيرة تثبت أن ابن الصيرفى كان يعهد إليه بكتابة السجلات الهامة فى عهد الحافظ بعد سنة ٥٢٨ هـ إلى وفاته فى سنة ٥٤٢ هـ . فهو الذى كتب التقليد بولاية رضوان ابن ولخشى الوزارة للحافظ فى سنة ٥٣١ هـ ، وفى سنة ٥٣٢ هـ عهد إليه الوزير رضوان بإنشاء سجل فى الوضع من النصارى واليهود .

انظر : (المقريزى ، اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٨ أ ، ١٤١ أ) .

الوثيقة الثامنـــة

نسخة بيعـــة لولى عهد بعد موت العاهـــــد كُتب بها لبعض خلفاء الفاطميين ، ليس فيها تعرّض للوزير القائم بها

هذا سجل بولاية عهد لـه قيمة خاصـة ، فهو سجل نادر لا يشبه السجلات التى وصلتنا فى هذا الموضوع .

فالسجلات الأخرى جميعاً صدرت فى عهود الخلفاء أثناء حياتهم بعقد ولاية العهد لأبنائهم ؛ أما هذا السجل فقد أصدره ولى العهد بعد وفاة أبيه الخليفة السابق وتوليه هو الخلافة ، فهو نصٌّ على الآمرين معاً : على أن الخليفة السابق كان قد أوصى لـه بولاية العهد ، وعلى إعلان توليه الخلافة ؛ مما يدل على أن الخليفة السابق مات قبل أن يصدر سجلاً بولاية العهد لابنه هذا ، فاضطر الابن أن يعلن هذه الوصية فى السجل بتوليته الخلافة .

والكاتب يشير فى سياق هذا السجل إلى أن الإمام السابق كان – عند نُقلته – قد جعل للإمام اللاحق عقد الخلافة ، ونص عليه بارتقاء منصبها ، وأفضى إليه بسرها المكنون ، وأودعه غامض علمها المصون .

والخطاب فى هذا السجل موجه كالعادة إلى الشعب جميعا ، إلى الأمراء والقادة والرعية : الأمير منهم والمأمور[1] ، والمشهور منهم والمغمور ، والأسود والأحمر (١) ، والأصغر والأكبر .

ويبدأ السجل بالسلام ، ثم الحمد لله ، ثم الصلاة على النبى محمد ، وعلى آله الطاهرين ، الأئمة المهديين .

ويلى ذلك حديث طويل مفصّل عن الموت وحكمته ، وأن الله - سبحانه وتعالى - قد أجّل لكل فرد - حتى الأئمة - أجلا مكتوبا ، وينتقل بعد هذا إلى الإشادة بذكر الإمام السابق ، وتعداد فضائله ومآثره ، والعزاء فيه ..

ويشير السجل بعد هذا إلى أن الإمام الفائت كان قد نصّ عند نُقلته على استخلاف الإمام الحالى وولايته للعهد .

« ولما علمه من اختصاصه بكرم الشيم ، وما فُطر عليه من الخلال القاضية مصالح الأمم ، وما أوتيه من استحقاق الإمامة واستيجابها ، وما منحه من الخصائص المبرمة لأسبابها » .

ويطلب السجل بعد ذلك من المخاطبين العزاء فى الإمام المنقول إلى دار الكرامة ، بإمامهم الحاضر الموجود الذى أورثه الله مقامه ، ويطلب منهم أن يدخلوا فى بيعته بصدور مشروحة نقية ، وقلوب على محض الطاعة مطوية .

وتعترضنا عند دراسة هذا السجل مشكلات ثلاث هى :

١ - تحديد اسم الخليفة المتوفى واسم ولى العهد الذى ولى الخلافة دون صدور سجل بولايته للعهد أثناء حياة أبيه .

٢ - تحديد التاريخ الذى كتب فيه السجل .

٣ - تعيين اسم كاتب الإنشاء الذى كتب السجل .

---

(١) انظر ما سبق هنا ص ٣٧ ، هامش ١

أما المشكلة الأولى فقد استعنا على تحقيقها بالمصادر التاريخية الأصيلة وبالدراسة التحليلية المقارنة ، ووصلنا بعد هذه الدراسة إلى ترجيح أن الخليفة الذى صدر هذا السجل يوم توليه الخلافة هو الخليفة أبو منصور إسماعيل الظافر بأمر الله .

وأدلتنا على هذا الترجيح تتلخص فيما يلى : -

- حذف القلقشندى عند نقل هذا السجل اسمى الخليفتين السابق واللاحق ، ورمز لهما بلفظ « فلان بن فلان » أو « الإمام العلانى » ، لأن القلقشندى عاش فى العصر المملوكى ، ولم يكن يعنيه كثيراً إثبات أسماء الخلفاء الفاطميين أو حذفها ، ولأنه أورد الكثير من هذه الوثائق التى حفظها فى كتابه كنماذج إنشائية لما كان يصدر عن ديوان الإنشاء من وثائق فى عصوره المختلفة .

ولكنه رغم هذا الإبهام حفظ لنا جزءاً من اللقب الخليفى الذى كان يحمله الخليفة المرتحل ، ففى فقرة من فقرات السجل : « وإن الإمام الفلانى لدين الله أمير المؤمنين كان ولياً لله ... إلخ » .

ونحن إذا استعرضنا ألقاب الخلفاء الفاطميين جميعاً لم نجد بينها ما ينتهى بلفظى « لدين الله » إلا ثلاثة ، وهم : المعز لدين الله ، والحافظ لدين الله ، والعاضد لدين الله .

والدراسة التاريخية الدقيقة تجعلنا نستبعد أن يكون هذا السجل قد صدر بعد وفاة المعز لدين الله ، فوصية المعز للعزيز معروفة لا تتعرض للشك ؛ أو بعد وفاة العاضد لدين الله ، فإنه كان آخر الخلفاء الفاطميين ؛ فلم يبق إذن إلا أن يكون قد صدر بعد وفاة الحافظ لدين الله وتوليه ابنه الظافر بأمر الله .

- وإذا أضفنا إلى هذا أن السجل افتتح بقوله : « من عبد الله ووليه أبى فلان ، فلان بن فلان ، الإمام الفلانى بأمر الله تعالى ، أمير المؤمنين » اتضح لنا أن من السهل أن يكون المقصود هو : « الظافر بأمر الله » ، ويؤكد هذا الاستنتاج

أنه لم يلِ من الخلفاء الفاطميين من ينتهى لقبه بلفظى « لدين الله » وينتهى لقب ابنه الذى خلفه بلفظى « بأمر الله » إلا الخليفتين : « الحافظ لدين الله » وابنه « الظافر بأمر الله » ؛ فإن « المعز لدين الله » ولى بعده أحد من أبنائه .

- قيل فى التعريف بهذه الوثيقة : « هذه نسخة بيعة لولى عهد بعد موت العاهد، كتب بها لبعض خلفاء الفاطميين ، ليس فيها تعرض لذكر الوزير القائم بها » ونحن بدراسة عهد الحافظ دراسة تفصيلية دقيقة فى المراجع التاريخية المعروفة نلاحظ أن الحافظ لم يُصدر أى سجل بتعيين ولى عهد له بعد السجلات الثلاثة[1] السابقة التى كان قد عهد فيها لأبنائه : سليمان ثم حيدرة ثم حسن بالتتابع ؛ ويبدو أن تجربته أثناء خروج ابنه حسن عليه قد صدفت به عن إعلان أحد من أولاده الآخرين ولياً للعهد ، وخاصة أن حيدرة وأبناء آخرين له قد توفوا أثناء حياته ، فإن ابن ميسر والمقريزى [2] يذكران أن الحافظ لم يترك من الأولاد عند وفاته غير ثلاثة ، وهم : أبو الأمانة جبريل ، وأبو الحجاج يوسف ، وأبو المنصور إسماعيل ، وكان الأخير أصغرهم سناً ، وهو الذى ولى الخلافة بعد أبيه ، ولُقب بالظافر بأمر الله ، وهو صاحب هذا السجل موضوع دراستنا كما رجحنا .

- تقول الفقرة السابقة إن هذه النسخة للبيعة لولى العهد « ليس فيها تعرض لذكر الوزير القائم » ؛ وهذا برهان جديد يؤكد ترجيحنا السابق .

---

[1] راجع الوثيقة السالفة رقم ٧ .

[2] (ابن ميسر : التاريخ ، ص ٨٩) و (المقريزة : اتعاظ الحنفا ، ص ١٤١ ب - ١٤٢ أو ١٤٢ ب) .

فإن الخليفة الحافظ لدين الله لم يعين لنفسه وزيراً بعد رضوان بن ولخشى، بل ظل يحكم وحده بلا وزير [1] من شوال سنة ٥٣٣ هـ إلى أن توفى فى الخامس من جمادى الآخرة سنة ٥٤٤ هـ ، فلم يكن من الممكن إذن أن يشير كاتب السجل إلى « الوزير القائم » فى وقت لم يكن فيه هناك وزير قائم ، والمعروف أن الخليفة الجديد الظافر بأمر الله لم يختر أبا الفتح نجم الدين سليمان بن مصال وزيراً له إلا بعد توليه الخلافة [2] ، أى بعد صدور هذا السجل .

- وبعد فإنى أحسب أن القارئ يستطيع - بعد هذه الدراسة التاريخية التحليلية المقارنة - أن يركن على ترجيحنا وأن يأخذ به .

أما المشكلة الثانية ، وهى تحديد التاريخ الذى كتب فيه هذا السجل فقد أصبحت بعد هذا سهلة ميسورة ، فنحن نستطيع أن نضع مكان السطر الأخير من هذا السجل ، وهو : « وكتب فى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا » السطر التالى :

« وكتب فى يوم الأحد الخامس من جمادى الآخرة من سنة خمسمائة وأربع وأربعين » .

وهو اليوم الذى توفى فيه الحافظ والذى أعلن فيه الظافر خليفة .

ويقطع بصحة هذا التاريخ قطعاً لا شك فيه قول المقريزى فى مخطوطة « اتعاظ الحنفا » .

---

(١) قال (ابن ميسر ، ص ٨٩) : « ولم يستوزر بعده (أى بعد رضوان) أحداً ، بل كانوا كتاباً على سنة الوزراء أرباب العمائم ، كأبى عبد الله محمد بن الأنصارى ، والقاضى الموفق التنيسى ، وصنيعة الخلافة أبى الكرم الأخرم النصرانى » .

(٢) اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٢ أ .

« وبويـــع (أى الظافر) فى اليوم الذى مات فيه الحافظ لدين الله ، وهو كما تقدم يوم الأحد الخامس من جمادى الآخرة سنة ٥٤٤ هـ ، وعمره سبع عشرة سنة وأربعة أشهر وعشرة أيام بوصية من أبيه له بالخلافة ، وكان أصغر أولاده ... إلخ » [١].

بقيت المشكلة الثالثة والأخيرة ، وهى تعيين اسم كاتب الإنشاء الذى كتب هذا السجل ، وقد ساعدتنا المراجع التاريخية على حلها . فكاتب هذا السجل فيما ترجح هو القاضى الموفق أبو الحجاج يوسف بن محمد المعروف بابن الخلال . فقد أورد القلقشندى فى كتاب « صبح الأعشى » ثبتاً بأسماء الكتّاب الذين تولوا الكتابة فى ديوان الرسائل (الإنشاء) فى العصر الفاطمى منذ عهد أول الخلفاء فى مصر المعز لدين الله إلى عهد آخرهم العاضد لدين الله .

وورد فى هذا الثبت أن الموفق ابن الخلال كتب للخلفاء الفاطميين منذ أواخر عهد الحافظ لدين الله إلى آخر أيام العاضد [٢] . وقد أكد هذه الحقيقة أيضاً ابن خلكان فى ترجمته لابن الخلال .

---

(١) اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٢ أ .

(٢) (القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١ ، ص ٩٦) و (ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٦ ، ص ٢١٩ - ٢٢٤) .

وعن ترجمة ابن الخلال راجع : (العماد الأصفهانى : خريدة القصر ، الجزء الخاص بشعراء مصر ، ج ١ ، ص ٢٣٥) و (عمارة : النكت العصرية ، ص ٣٤) و (ابن واصل : مفرج الكروب، نشر الشيال ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ، هامش ١) و (ابن العماد : شذرات الذهب ، ج ٤، ص ٢١٩) و (السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ١ ص ٣٢٤) و (محمد كامل حسين : فى أدب مصر الفاطمية ، ص ٣١١ - ٣٤٧) .

حقيقة كان ابن الخلال هو متولى أو رئيس ديوان الإنشاء ، وأن نظام هذا الديوان فى العصر الفاطمى كان يقضى بتعيين عدد من الكتاب يعلمون تحت يد الرئيس ، ولكن التقاليد كانت تقضى أن يكتب رئيس الديوان بنفسه السجلات الهامة ، وقد كتب ابن الخلال السجل بتقليد الصالح طلائع بن رزيك الوزارة للخليفة الفائز [1] فى ربيع الآخر سنة ٥٤٩ هـ ، ولست أحسب أن السجل بتولية الخليفة أقل شأناً من سجلات تعيين الوزراء .

---

(1) قال (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٦ ب) : « وكان سجلاً فى غاية الطول والكبر من إنشاء الأجل الموفق أبى الحجاج يوسف بن على بن الخلال » .

راجع هذا السجل فيما يلى فى وثائق « الوزارة والوزراء » وفى : (السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٨ – ١٢٣) .

الوثيقة التاسعة

هذه نسخة بولاية العهد من الخليفة القائم لابنه من بعده نقلاً عن مواد البيان لعلى بن خلف

هذه نسخة بولاية العهد ، أوردها صاحب ((صبح الأعشى)) نقلاً عن كتاب ((مواد البيان)) لعلى بن خلف [1] ، ولم يذكر فيها اسم الخليفة الموصِى أو ولى العهد الموصَى إليه ، أو التاريخ الذى كتبت فيه .

---

(1) أشرنا فى مقدمة هذا الكتاب ص ٩ إلى أن على بن خلف كان أول من ألف فى فن كتابه الإنشاء ، وذكرنا أننا حصلنا أخيراً على فيلم مصور النسخة الوحيدة الموجودة فى استانبول من كتابه ((مواد البيان)) .

ولم أوفق لدراسة هذه المخطوطة بعد ؛ وإنى لأرجو بعد دراستها أن أكشف الغطاء عن شخصية على بن خلف ، فقد بحثت كثيراً فى كتب التراجم فلم أعثر له على أية ترجمة ، وإنى لأرجح أنه عاش فى عصر المستنصر ، أما صاحب صبح الأعشى فقد نقل عنه كثيراً وخاصة عند الحديث عن نظم ديوان الرسائل فى العصر الفاطمى ؛ ونصّ أكثر من مرة على أن على بن خلف كان من كتاب الدولة الفاطمية وأنه ألف كتابه ((مواد البيـــان)) فى ترتيب الكتابة للدولة الفاطمية ؛ وفيما يلى أمثلة لما ذكره القلقشندى عن المؤلف وكتابه .

- أورد فى (صبح الأعشى ، ج ٩ ، ص ١٨ - ١٩) ((تهنئة بولاية الدعوة على مذهب الشيعة زمن الفاطميين من إنشاء على بن خلف فى مواد البيـــان)) .

- وأفرد فى (ج ٦ ، ص ٤٣٢) ((فصلاً للحديث عن الطرف الخامس من الكتب الصادرة عن الخلفاء بالديار المصرية)) وقال فى أوله : ((وقد ذكر صاحب مواد البيان - وكان من كبار دولتهم - فى المكاتبات الصادرة عنهم نحو المكاتبات الصـــادرة عن =

والوثيقة تبدأ كالعادة بالحمد والصلاة على محمد خاتم الأنبياء ، وعلى علىّ بن أبى طالب وصيه فى أمته ، وعلى الأئمة الظهرة من ذريته .

ثم يشير الكاتب إلى أهمية الخلافة ، فقد جعلها الله للكافة عصمة ، ولأهل الإيمان رحمة ، ولذلك وصل الله حبل الإمامة ، وجعلها كلمة باقية فى عقب أوليائه إلى يوم القيامة .

ويذكـــــر بعد هذا أن أمير المؤمنين الموصى لما نظر بعين اليقين عرف ماُبنيت عليه الدنيا من سرعة الزوال ، ووشك التحول والانتقال ، ورأى أن ما فوض الله إليه من خلافته لا بد أن ينتقل عنه إلى أبنائه الميامين كما انتقل إليه عن آبائه الراشدين ، ولهذا أشفق على أهل الإسلام المعتصمين بحبل دعوته عند تقضى مدته ، ونزوعه إلى آخرته من الوقت المعلوم ، بالأجل المحتوم من انتشار الكلمة ، وانشقاق العصا وإراقة الدما ، واستيلاء الفتن ، وتعطيل الفروض والسنن ، فنظر لهم بما ينظم شملهم ، ويجمع كلمتهم ، ورأى أن يعهد لفلان ولده .

= خلفاء بنى العباس ببغداد)) .

انظر أيضاً (نفس المرجع ، ص ٤٤٠ ، ٤٤٢) .

– وقال فى (ج ١٠ ، ص ٣٨٩) : ((وقد أورد على بن خلف من إنشائه فى كتابه ((مواد البيان)) المؤلف فى ترتيب الكتابة للدولة الفاطمية عدة تقاليد لأرباب السيوف ؛ منها تقليد فى رسم ما يكتب للوزير .... إلخ)) .

– وأحب أن ألفت النظر هنا إلى هذه الفقرة الأخيرة : التى يقول فيها : ((تقاليد لأرباب السيوف ؛ منها تقليد فى رسم ما يكتب للوزير ، ((فإنها تدل دلالة واضحة على أن على بن خلف عاش وألف كتابه هذا فى النصف الثانى من عصر المستنصر)) ، فقد ذكرنا فى مقدمتنا لهذا الكتاب أنه ابتداء من عصر المستنصر ووزارة بدر الجمالى أصبح الوزراء يعينون من أرباب السيوف ، أما قبل بدر الجمالى فقد كان الوزراء جميعاً من أرباب الأقلام ؛ وهذه خطوة لها أهميتها لتحديد العصر الذى عاش فيه على بن خلف ، وأرجو أن أوفق فى المستقبل لتحديد أدق وأوفى ، أو لترجمة تفصيلية لحياته .

الوثيقة العاشرة

سجل بإعلان بولاية العهد
من خليفه لولده

وهذه الوثيقة – كسابقتها – لا نعرف عنها شيئاً غير اسم كاتبها ، وهو « القاضى الفاضل » .

وهى نسخة بولاية العهد صادرة عن أحد الخلفاء الفاطميين لولده ، نزع منها صاحب (صبح الأعشى) اسمى الخليفة الموصى ، وولى العهد الموصى إليه ، وتاريخ كتابتها ، لأن هذا كله لم يكن يعنيه أو يعنى كتاب الإنشاء فى العصر المملوكى فى شىء ؛ وهو إنما أوردها نموذجاً للسجل يؤتى فيه بالتحميد – بعد التصدير – ثلاث مرات .

والخطاب فى هذا السجل موجه من الخليفة إلى ولى عهده الموصى إليه (من عبد الله ووليه فلان أبى فلان الإمام الفلانى إلى فلان الفلانى) .

وهو يمتاز – كبقية رسائل القاضى الفاضل – بالإسهاب والنفَس الطويل فى التعبير ، والثروة اللغوية الغنية ، وبأنواع المحسنات البديعية من سجع وجناس وتضمين وغيرها .

ولعل من شواهد هذا كله أن القاضى الفاضل بدأ السجل بتحميدات ثلاث ، فى حين كانت العادة فى السجلات الفاطمية الأخرى أن يكتفى بتحميدة واحدة أو بتحميدتين .

وقد أتخذ القاضى الفاضل من التحميدة الثالثة مدخلاً لموضوع السجل ، فهو يقول :

« والحمد لله الذى وصل النبوة بالإمامة ، وجعلها كلمة فى عقبه إلى يوم القيامة .... إلخ » .

وينتقل بعد هذا على الصلاة التقليدية على محمد ، « وعلى أخيه وأبينا أمير المؤمنين على بن أبى طالب المخصوص بأخوته » وعلى « الأئمة من ذريتهما مصابيح الظلمات ومفاتيح الشكوك المبهمات » .

ويذكر بعد هذا حكمة الله سبحانه وتعالى فى إقامة الخلفاء ، وينتقل من هذا إلى الحديث عن الخليفة القائم بالأمر صاحب الوصية ، فيعدد أوصافه ومزاياه . ويهمنا منها – مما يتصل بأصول المذهب – قوله إن الله سبحانه قد :

« كشف له ما استجنّ تحت أستار الأقدار ، ووقف الخيرة والنصرة على آرائه ورواياته ، فهو المستشار والمستخار » .

ويخرج من هذا إلى هدفه الأصيل من كتابة هذا السجل ، فيحدد السبب فى العهد بأن الله ألهم أمير المؤمنين :

« أن يحفظ للأمة غدها كما حفز لها يومها ، ... ويودع عندها برد اليقين بالإشـــارة إلى مستودع النور ، ويقتدى فى ذلك بسيد المرسلين فى يوم الغدير[1] .... إلخ » .

ثم يعدد بعد ذلك الصفات المميزة لولى العهد ، والتى رشحته لهذا المنصب ، وأهمها قوله :

« واجتمع لك مزية الشرفين من الطرفين : الأبوة والنبوة ، وأخذت كتاب الحكمة ومصون العصمة بقوة » .

ثم تلى ذلك صفات أخرى كثيرة تغلب عليها المبالغة .

ويتبع ذلك جملة من الوصايا لولى العهد وأهمها :

---

[1] انظر ما فات هنا ، ص ١٨ ، ٧٢ هامش ١ .

- « وفاوض أمير المؤمنين فى مشكلات الأمر ، ولا ينبئك مثل خبير » .

- « وسر - إذا استعملك الله فيهم - بما رأيت أمير المؤمنين به فيهم يسير » .

- « وأما العدل وإفاضته ، والجور وإغاضته ، والصعب ورياضته ، والجدب وترويضه ، والخطب وتفويضه ، والجهاد ورفع علمه ، والذبّ عن دين الله وحفظ حُرَمِه ، والأمر بالمعروف ونشر ردائه ، والنهى عن المنكر وطى اعتدائه ، وإقامة الحد بالصفح والحد ، والمساواة فى الحق بين المولى والعبد ، وبث دعوة الله فى كل غور من البلاد ونجد ... فذلك عهد الأئمة الراشدين ، وهو إليك من أمير المؤمنين عهد مؤكد العقد ... إلخ » .

ويختتم السجل بنص هام له قيمته عند دراسة نظام ولاية العهد ونظام الجيش فى العصر الفاطمى ، وقد مرت له سابقة فى سجل شبّيه (وهو السجل الصادر عن الخليفة الحافظ بتولية ابنه حيدرة ولاية عهده) [1] ، ذلك هو النص الذى يشير إلى الأمر الصادر من أمير المؤمنين بتكوين فرقة (طائفة) جديدة لحراسة ولى العهد وخدمته والوقوف ببابه ، وأن يكون إليه اعتزاؤها وانتسابها :

« وأمر أمير المؤمنين أن يعين على رجال من أولياء دولته ، ووجوه شيعته ، وأنصار سرّيته ، عِدةٌ يكون إليك اعتزاؤها ، وبك اعتزازها ، وببابك العالى إقامتها وإلى جنابك انحيازها ، فتكون موسومة بالعبودية ، ومتعرضة بالولاء للسعادة الأبدية ، فتمثل على ما تمثّله من المراسم ، وتتصرف على ما تُصرّفها عليه من العزائم ، وتقوم من ملازمة الخدمة فى مواكبك بما هو لكل خادمٍ فرضٌ لازم ، وتسارع فى مَطالبك إلى ما يسارع إليه الحازم » .

---

[1] انظر ما فات هنا ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

ويوصيه فى ختام السجل بهذه الطائفة خيراً ، فيقول :

« وعرِّضها من الإحسان الجمّ للازدياد ، وبلِّغها المرادَ بما تَبْلُغ بها من المراد ، لتتشرف بأن تكون تحت ركابه العالى متصرِّفة ، وتفتخر بأن تكون أنسابُها باسمه العالى متشرِّفة » .

ونحن بعدُ تعترضنا مشكلات ثلاث :

- تعيين اسم الخليفة العاهد .
- تعيين اسم ولى العهد المعهود إليه .
- تحديد التاريخ الذى كتب فيه السجل .

والمفتاح الذى نستعين به لحل هذه المشكلات هو اسم « القاضى الفاضل » الذى ذكر باعتباره كاتب الإنشاء الذى كتب السجل .

والذى نعرفه أن القاضى الفاضل عمل أول ما عمل كاتباً عند ابن حديد قاضى الإسكندرية وناظرها [1] ؛ ثم سيرَّ العادلُ رُزِّيك بن الصالح فى سنة ٥٥٦ هـ « إلى والى الإسكندرية بحمل عبد الرحيم بن على البيسانى – الملقب بالقاضى الفاضل – واستخدمه بين يديه فى ديوان الجيش » [2] ، وإن كان عمارة اليمنى يذكر أن رُزِّيك استخدم الفاضل فى ديوان الإنشاء لا ديوان الجيش ، قال :

« ومن محاسن أيامه (العادل رزيك) وما يؤرخ عنها ، بل هى الحسنة التى لا توازى ، بل هى اليد البيضاء التى لا تجازى ، خروج أمره إلى والى

---

[1] ابن خلكان : الوفيات ، ج ٦ ، ص ٢٢٠ – ٢٢١ (فى ترجمة يوسف بن محمد المعروف بابن الخلال) .

[2] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٥١ ب .

الإسكندرية بتسيير القاضى الفاضل على الباب واستخدامه بحضرته وبين يديه فى ديوان الإنشاء » [1] .

وكانت رئاسة ديوان الإنشاء منذ عهد الخليفة الحافظ للموفق ابن الخلال ، وقد اتصل به القاضى الفاضل وتتلمذ عليه وأخذ عنه ، ولما طعن ابن الخلال فى السن وعجز عن الحركة انقطع فى بيته ، وكان ينوب [2] عنه القاضى الفاضل ، وذلك فى أواخر أيام العاضد ، بعد سنة ٥٦٠ هـ تقريباً .

فالقاضى الفاضل – تبعاً لهذه النصوص – عمل فى ديوان الإنشاء فى عهدى الخليفتين الفاطميين : الفائز ، والعاضد ؛ ولهذا نستطيع أن نقول إن هذا السجل صدر عن أحد هذين الخليفتين بتعيين ولى عهد له .

أما الفائز فقد توفى فى السابع عشر من رجب سنة ٥٥٥ هـ ، وعمره يومئذ إحدى عشرة سنة وستة أشهر وستة أيام [3] ، ولم يكن قد تزوج أو أنجب ، بل إنه لم يكن قد أوصى بولاية العهد لابن عمه العاضد الذى خلفه .

ومخطوطة « اتعاظ الحنفا » للمقريزى – التى تزخر بكثير من المعلومات الجديدة القيمة عن العصر الفاطمى – تمدنا بنصين على جانب كبير من الأهمية، يؤكدان أن الفائز لم يوصِ – قبل وفاته – للعاضد بولاية العهد ، وإنما الذى نصّبه

---

[1] (عمارة اليمنى : النكت العصرية) ، ولاستكمال ترجمة القاضى الفاضل ، راجع : (العمرى : مسالك الأبصار ، مخطوط بدار الكتب ، ورقة ٦٥٦) و (النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ١ – ٢) و (العماد الأصفهانى : الخريدة ، قسم شعراء مصر) و (السبكى: طبقات الشافعية ، ج ٤ ، ص ٢٥٣ – ٢٥٤) و (ابن إياس : بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ١ ، ص ٧٥) و (شوقى ضيف : الفن ومذاهبه فى النثر العربى ، ص ١٩٤ – ١٩٨) و (أبو شامة : الروضتين ، ج ١ ، ص ١٥٩) .

[2] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٥٩ ب .

[3] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٩ ب .

خليفة هو الوزير القائم بالحكم عند وفاة الفائز ، وهو الصالح طلائع بن رُزّيك ، قال المقريزى فى حوادث سنة ٥٥٥ هـ :

« لما مات الخليفة الفائز ركب ابن رُزّيك إلى القصر بثياب الحزن ، واستدعى زمام القصر ، وسأله عن من يصلح فى القصر للخلافة ، فقال : هاهنا جماعة ؛ فقال : عرفنى أكبرَهم ، فسمّى له واحدا ، فأمر بإحضاره ، فتقدم إليه أمير يقال له « على بن الزبد » ، وقال له سراً : لا يكن عباس أحزم منك رأياً حيث قبل الصغير وترك الكبير ، واستبد بالأمر ؛ فمال (أى الصالح) إلى قوله ، وقال للزمام : أريد منك صغيراً ؛ فقال : عندى ولد الأمير يوسف بن الحافظ ، واسمه « عبد الله » ، وهو دون البلوغ ؛ فقال : علىّ به ، فأحضره إليه بعمامة لطيفة ، وثوب مفوّط ، وهو مثل الوحش ، أسمر ، كبير العينين ، عريض الحاجبين ، أخنس الأنف ، منتشر المنخرين ، كبير الشفتين [1] ، فأجلسه الصالح فى البادهنج ، وكان عمره نحو إحدى عشرة سنة ، ثم أمر صاحب خزانة الكسوة أن يحضر بدلة ساذجة خضراء ، وهى لبس ولى العهد إذا حزن على ما تقدمه ، وقام فألبسه إياها، وأخذوا فى تجهيز الفائز ، فلما أُخرج تابوته صلى عليه وحُمل إلى التربة » [2].

وأخذ الصالح بيد عبد الله وأجلسه إلى جانبه ، وأمر أن يحمل إليه ثياب الخلافة فأُلبسها ، وبايعه الناس ، ونُعت بالعاضد لدين الله ، وذلك يوم الجمعة الثامن عشر من رجب سنة ٥٥٥ هـ » [3] .

---

(١) لا حظ هذه السمات الدقيقة للعاضد ، وهى كلها سمات زنجية ، مما يرجح أن أمه كانت سودانية ، وليس هذا بمستبعد ، فقد كان الجيش الفاطمى ، والقصر الفاطمى ، بل القاهرة كلها تعج فى أواخر العصر الفاطمى بالعدد العديد من السودانيين .

(٢) هذه إشارة هامة جديدة لنوع الملابس التى كان يرتديها ولى العهد وقت الحزن .

(٣) المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٩ ب - ١٥٠ أ .

وقال المقريزى فى موضع آخر :

« إلا أنه (طلائع) كان من غلاة الإمامية ، مخالفاً لما عليه مذهب العاضد وأهل الدولة ، فلما بويع للعاضد وركب من القصر سمع ضجة عظيمة ، فقال : ما الخبر ؟ فقيل : بأنهم يفرحون بالخليفة ، فقال : كأنى بهؤلاء الجهلة يقولون : ما مات الأول حتى استخلف هذا ، وما علموا أننى كنت من ساعة أستعرضهم استعراض الغنم » [1] .

فهذه أقوال صريحة واضحة غاية الوضوح ، لا غموض فيها ولا إبهام ، تؤكد أن الفائز مات ولم يوصِ للعاضد بولاية العهد أو الخلافة بعده .

والسجل نفسه يزيد هذه الحقيقة تأكيداً ، فلو أنه صدر عن الفائز بتولية العاضد ولاية العهد لكُتب على غير هذا الوجه ، فإن أصول المذهب تلزم – كما سبق أن أشرنا [2] – أن يلى الخلافة الابن بعد الأب دائماً ، وفى تولية العاضد خرق لهذه الأصول كان يستدعى من كاتب السجل – لو أنه كتب للعاضد – أن يسوق الكثير من المبررات وأن يستشهد بالكثير من الشواهد ، كما فعل عند صدور السجل بتولية الحافظ بعد ابن عمه الآمر [3] .

بل إن فى السجل جملة عابرة تدل على أن الوصية كانت من ابن لابنه فقد جاء فيه عند تعداد الصفات المميزة الولى العهد المعهود إليه :

« واجتمع لك مزية الشرفين من الطرفين : الأبوة والنبوة » .

ويؤكد هذا مرة أخرى وأخيرة أن صاحب « صبح الأعشى » قدم لهذا السجل بقوله « نسخة بولاية العهد من خليفة لولده » .

---

[1] نفس المرجع ، ص ١٥٠ ب .

[2] راجع ما فات هنا ، ص ٢١ – ٢٢ ، ٧٤ ، ٩٨ .

[3] راجع ما فات هنا ، ص ٧١ وما بعدها .

بقى إذن – اعتماداً على هذين البراهين جميعا – أن يكون السجل صدر عن العاضد بالوصية لأحد أبنائه بولاية العهد .

وقد ذكر المقريزى فى مخطوطة (اتعاظ الحنفا) أن العاضد ترك عند وفاته ثلاثة عشر ولداً [1] ، وذكر أسماءهم ، وكان أكبرهم اسمه داود [2] ، فمن الممكن أن نرجح أن هذا السجل صدر عن العاضد للوصية بولاية العهد لابنه الأكبر داود ، بل إن المقريزى يجعل ترجيحنا يقينا ، فقد نص فى الخطط على أن داود كان ولياً للعهد ، قال : « ولما قبض (صلاح الدين) على الأمير داود أن الخليفة العاضد وكان ولى عهد أبيه وينعت بالحامد لله ... إلخ » [3].

والعاضد بويع له بالخلافة فى رجب سنة ٥٥٥ هـ ، وكان عمره حينذاك تسع سنين وستة أشهر وسبعة أيام ، وفى السنة التالية (٥٥٦ هـ) :

« عقد العاضد على ابنة الصالح بن رُزّيك ، بعد ما امتنع من ذلك ، فحبسه الصالح حتى أجاب[4] ، وقصد الصالح بزواجه ابنتيه أن يرزق منه ولداً ، فيجتمع لبنى رُزّيك الخلافة مع الملك » [5] . غير أن هذا الزواج لم يتم إلا بعد مقتل

---

(١) المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٦٥ أ .

(٢) عن داود وبقايا الدولة الفاطمية بعد زوالها ، راجع : (المرجع السابق ، ص ١٦٥ أ و ١٦٩ أ) و :
(Casonova : *Les Derni, rs Fatimides. Mémoires. de La Mission Archéologique Francaise du Caire, Tome VI. ١٨٩٣. P. ٤١٥- ٤٤٥)*.

(٣) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٥ .

(٤) هذا نص واضح يبين على أى حد من المهانة وصلت مكانة الخليفة الفاطمى فى أواخر عهد الدولة ، كما يشير هذا النص إلى أطماع الوزير الصالح طلائع بن رُزّيك .

(٥) اتعاظ الحنفا ، ص ١٥٠ أ .

الصالح (توفى فى رمضان سنة ٥٥٦ هـ) ، وفى عهد وزارة ابنه العادل رُزّيك بن الصالح [1] ، ولم يكن العاضد قد أتم حينذاك الثانية عشرة من عمره .

فإذا افترضنا أن العاضد أنجب ابنه الأول بعد نحو أربع أو خمس سنوات ، أى فى سنة ٥٦٠ هـ أو سنة ٥٦١ هـ ، لاستطعنا أن نقول إن هذا السجل صدر بعد سنة ٥٦٠ هـ .

ويؤيد هذا أن آخر سجل كتبه الموفق ابن الخلال – صاحب ديوان الإنشاء – هو السجل بتعيين شاور الوزارة للمرة الثانية فى سنة ٥٥٩ هـ .

وبعد ذلك اشتد به المرض ، ولزم داره ، وناب عنه القاضى الفاضل ، وكان هذا السجل الذى ندرسه أحد السجلات الأولى التى أنشأها القاضى الفاضل ، بل لعله كان أولهـا .

ويزيد فى قيمة هذا السجل من الناحيتين التاريخية والمذهبية أنه كان آخر سجل صدر عن خليفة فاطمى بالوصية لولى عهد ، غير أن الأحداث السياسية لم تسمح لولى العهد هذا بأن يلى الخليفة ، فقد انتهت الدولة بموت العاضد فى العاشر من المحرم سنة ٥٦٧ هـ .

---

[1] قال (المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٥١ ب) فى حوادث سنة ٥٥٦ هـ : « وكان زفاف أخته (أخت رزيك بن الصالح) إلى العاضد فى وزارته ، فحمل معها بيوت الأموال » .

ثانياً : وثائق الوازارة والوزراء

الوثيقة الحادية عشرة

هذه نسخة تقليد فى رسم ما يكتب للوزير عند تعيينه ، كتبها على بن خلف[1] فى كتابه مواد البيان ، وعلى بن خلف – كما سبق أن ذكرنا – أديب عاش فى العصر الفاطمى ، وألف كتابه هذا ليكون للكتاب ، ولكتاب الإنشاء بوجه خاص وحاول فيه أن يفنن لفن الكتابة قوانين ويقعّد له قواعد ، ومن منهجه أن يأتى بعد كل قاعدة بنماذج وأمثلة من الرسائل والسجلات ، وهذا السجل الذى أورده كنموذج لتقليد بتعيين وزير فى العصر الفاطمى لم يذكر فيه اسم الخليفة الذى أصدره أو اسم الوزير الذى صدر التقليد بتعيينه أو التاريخ الذى صدر فيه ، مما يجعلنا نشك هل كان هذا سجلاً حقيقياً أم هو لا يعدو أن يكون نموذجاً من وضع منشئه على بن خلف لهذا النوع من السجلات .

مهما يكن الأمر فإن هذا التقليد يعطينا صورة أقرب ما تكون إلى حقيقة التقاليد التى كانت تصدر بتعيين الوزراء فى العصر الفاطمى ، وفى عصر الخليفة المستنصر بالله بوجه خاص ، فقد عاش على بن خلف – على الأرجح – فى عهده ، وأهم من هذا كله أنه ولى الوزارة للمستنصر مدة قصيرة ، فهو على علم وبصيرة بفنون الكتابة ربما يكتب فى تقاليد الوزراء .

والتقليد يبدأ بالحمد كالعادة ، ويثنى بالصلاة على محمد خاتم الأنبياء ، وعلى علىّ « أكمل الوزراء » ، وعلى الأئمة من ذريتهما .

ثم يستطرد الكاتب فيبين أهمية الوزارة ، ويلتمس كالعادة السند من أصول المذهب الشيعى ، ويستشهد بالسابقة الأولى وهى اتخاذ محمد عليًّا وزيراً له

---

[1] انظر ما فات هنا ص ٩ و ١١٤ .

ويتخذ شاهدا آخر من كتاب الله ومن قول موسى « واجعلْ لى وزيراً مِنْ أهْلى، هارونَ أخى اشددْ به أزْرى » ، ومن قول النبى عليه السلام لابن عمه على : « أنت منى كهارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى» .

ثم يخاطب الخليفةُ فى هذا التقليد وزيرَه فيقول إنه عجم عود الرجال يرتاد لوزارته حقيقاً بها ، « حتى انتهت رويته إليك ، فرآك لها من بينهم أهلاً » ، ولهذا ولاّه النظر فى مملكته وأعمال دولته برها وبحرها ، سهاما ورعرها ، بدوها وحضرها ، ورد إليه سياسة رجالها وأجنادها ، وكتابها وعرفائها ، ورعيتها ودواوينها ، وارتفاعها ووجوه جبايتها وأمولها .

ويستمر الخليفة فى حديثه لوزيره فيذكره – رغم علمه بحصافته وفطنته وتجربته – بدستور الحكم الذى يجب عليه أن يلتزمه ، فينصحه بالحلم والرفق ومراعاة العدل بين الرعية ، وثواب المحسن وعقاب المسىء .

وأهم ما يعنينا من هذا الدستور السياسة التى يرسمها الخليفة ليتبعها الوزير حيال طبقات رجال الدولة والرعية ، والخليفة ينص على طبقتين هامتين من طبقات رجال الدولة وهما : الأجناد ، والكتاب المستخدمون فى استخراج الأموال .

أما وصيته عن طوائف الأجناد فيقول فيها لوزيره :

« أما طوائف الأجناد فتقرهم على مراتبهم فى ديوان الجيش المنصور ، وتسديد الأمور ، وتراعى وصول أطماعهم إليهم ، أوقات الاستحقاق إليهم » .

وفى وصيته بالكتاب يقول :

« وأما الكتَّاب المستخدمون منهم فى استخراج الأموال ، وعمارة الأعمال ، فتخص كفاتهم بما تقتضيه كفايتهم ، وأمناءهم بما توجبه أمانتهم ، وتستبدل بالعاجز الخبيث الطعمة والطبع المستشعر شعار المذمة ، ليحتفظ

النزه المأمون بنزاهته وأمانته ، ويقلع الدنس الخئون عن دنسه وخيانته ، وتأمر من تختاره لخدمة أمير المؤمنين منهم أن يسيروا بالسِّيَر الفاضلة ، ويعملوا على الرسوم العادلة ، فلا يضيعوا حقاً لبيت مال المسلمين ، ولا يخيفوا أحداً من المعاملين » .

وأما الرعية :

« فيأمرك أن تحكم بينها بالسوية وتعتمدها بعدل القضية ، وترفع عنها نير الجور ، وتحميها من ولاة الظلم ، وتسوسها بالفضل والرأفة متى استقامت على الطاعة ، وتأدبت فى التباعة ، وتقوّمها متى أجرت إلى المنازح والافتنان ، وأصرت على مغضبة السلطان » .

ثم يختتم الخليفة السجل بالدعاء لوزيره بالتوفيق فى عمله وفى تحمل أعباء هذه الوظيفة الخطيرة .

والذى نريد أن نقرره فى ختام هذا التحليل أن هذا التقليد – سواء أكان أصلاً أم نموذجاً – ، فيه مصداق لما ذكرته الكتب التى أرخت للعصر الفاطمى ولنظم الحكم فيه ، فإن هذه المراجع تذكر أن الوزارة فى العصور الإسلامية قاطبة كانت تقسم إلى نوعين : وزارة تنفيذ ووزارة تفويض .

ويكون الوزير فى النوع الأول منفذاً لأوامر الخليفة ، لا يعقد أمراً أو يبرمه إلا بعد استشارته ، ولا يكون هذا النوع إلا فى عهود الخلفاء الكبار ذوى الشخصيات القوية الذين لا يسمحون للوزير أن يطغى أو أن يستبد بالحكم دونهم .

ويكون الوزير فى النوع الثانى مفوضاً من الخليفة بمباشرة أمور الدولة ، أى يتولى بنفسه الحكم كل الحكم دون الخليفة ، ولا يكون هذا إلا فى فترات الضعف أو عندما يكون الخلفاء أطفالاً صغاراً أو شخصيات ضعيفة لا حول لها ولا طول .

وعند تطبيق هذا التقسيم النظرى نرى أن العصر الفاطمى فى مصر ينقسم إلى شطرين ، كانت الخلافة فى الشطر الأول قوية عارمة ، وكان الخلفاء من أمثال المعز والعزيز والحاكم ذوى شخصيات قوية طاغية ، وبالتالى كان وزراؤهم وزراء تنفيذ ؛ وفى الشطر الثانى كان الخلفاء ضعافاً أو صغار السن ، وكانت الوزارة وزارة تفويض ، وأصبح الوزراء هم أصحاب السلطة الفعلية ، يستبدون بأمور الحكم جميعا .

حدث هذا التطور فى منتصف عهد المستنصر عندما قصّر النيل فى فيضانه وحلّت بالبلاد المجاعة الخطيرة التى دامت سبع سنين [1] ، وعندما اضطربت أمور البلاد وسادتها الفوضى ، واستنجد المستنصر بقائده بدر الجمالى والى عكا .

وأتى بدر الجمالى وولى الوزارة للمستنصر وأعاد النظام إلى ربوع مصر ، وقضى على الفتن ، وأصبح منذ ذلك الحين صاحب الحل والعقد ، ولم يعد للمستنصر معه تصرف ، ووضع التقليد منذ ذلك الحين أن ينزوى الخليفة ، وأن يصبح الوزير هو صاحب السلطان ، وتتابع الوزراء بعد بدر الجمالى إلى نهاية الدولة وهم على هذا الوضع حتى سمى الشطر الثانى من العصر الفاطمى بعهد الوزراء العظام .

وتقليد آخر وضع واستمر منذ بدر الجمالى إلى نهاية الدولة وهو أن يكون الوزير من رجال السيف – لا من رجال القلم كما كان العهد فى الشطر الأول – وأن يكون له الإشراف على رجال القلم من كتاب وقضاة ودعاة ، وعلى رجال السيف من أجناد وأمراء جميعا .

وهذه السلطات التى ينص عليها هذا التقليد الذى كتبه على بن خلف تؤيد هذه الحقائق ، وتدل على أن هذه الوثيقة – أصلاً كانت أم نموذجاً – قد كتبت فى النصف الثانى من عصر المستنصر بالله الخليفة الفاطمى .

---

[1] راجع : (المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، نشر زيادة والشيال ، ص ٢٤ – ٢٧) .

الوثيقة الثانية عشرة

سجل بتبرير قتل الخليفة
الحاكم بأمر الله لوزيره بَرْجَوان

هذا سجل نادر له قيمته ، فهو وثيقة رسمية بإقالة وزير وتبرير قتله ، أصدره الخليفة الحاكم غداة قتل بَرْجَوان ، وأعلن على الناس من منابر المساجد بالقاهرة ومصر والجيزة والجزيرة .

والمعروف أن الحاكم ولى الخلافة فى رمضان سنة ٣٨٦ هـ بعد موت والده العزيز بالله ، وكانت سن الحاكم وقتذاك إحدى عشرة سنة وخمسة أشهر وستة أيام .

فبدأ بتعيين أبى محمد الحسن بن عمَّار الوساطة ، أى الوزارة ، فقد كانت الوزارة تسمى فى ذلك العهد الأول بالوساطة أو السفارة ، لأنها كما قلنا كانت وزارة تفويض ، لهذا كان يعتبر الوزير كأنه وسيط أو سفير بين الخليفة والرعية .

ولم يلبث ابن عمَّار فى الوساطة طويلاً فقد اختلف عليه أهل الدولة ووقعت حروب آلت إلى صرفه بعد أن لبث فى الوساطة أحد عشر شهراً غير خمسة أيام .

واقام الحاكم الطواشى الأستاذ أبا الفتوح برجوان الصقلى فى الوساطة لثلاث بقين من رمضان سنة ٣٨٧ هـ ، وجعل برجوانُ كاتبه فهد بن إبراهيم يوقع عنه [1] ، ولقَّبه بالرئيس .

---

[1] المقريزى ، الخطط ، ج ٤ ، ص ٦٨ – ٦٩ ؛ واتعاظ الحنفا ، نشر الشيال ، ص ٢٩٨ – ٣٠١ .

وقد كان الأستاذ أبو الفتوح برجوان الخادم خصيا أبيض [1] ، تام الخلقة رُبى فى دار الخليفة العزيز بالله ، وولاه أمر القصور ، فلما حضرته الوفاة أوصاه بابنه الأمير أبى على منصور ، وبعد وفاة العزيز وتولى منصور – الحاكم بأمر الله – الخلافة قام بتدبير الدولة أبو محمد الحسن بن عمّار الكتامى ، ومازال برجوان يناكده ويختص بطوائف من العسكر دونه إلى أن فسد أمر ابن عمار وعُزل ، وولى برجوان الوساطة مكانه .

ويذكر المقريزى أن بَرْجَوان ترقت به الأحوال .

« إلى أن بلغ النهاية فقصَّر عن الخدمة واشتغل بلذاته ، وأقبل على سماع الغناء ، وكان كثير الطرب شديد الشغف به ، فكان يجمع المغنين من الرجال والنساء بداره فيكون معهم كأحدهم ، ولا يخرج من داره حتى يمضى صدر من النهار ، ويتكامل الناس على بابه ، فيركب إلى القصر ، ولا يمضى إلا ما يختار من غير مشاورة » [2] .

من هذا النص يتبين أن بَرْجَوان استبد بأمور الحكم دون الخليفة الحاكم وأن الحاكم بدا ينقم عليه ويدبر لقتله ، وقد أضاف المقريزى أسباباً أخرى لنقمة الحاكم على بَرْجَوان ، أخصها أنه لم يكن يحترم الحاكم الاحترام الكافى ، قال المقريزى :

---

(1) ذكر (ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ١ ص ٢٤٤) أنه كان أسود اللون .
وانظر : بقية أخبار برجوان فى نفس المرجع (ج ٥ ، ص ٨ – ١٢) – ترجمة العزيز بالله – ؛ و (ابن منجب الصيرفى : الإشارة إلى من نال الوزارة) .

(2) المقريزى ، مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ٥٤ أ ؛ الخطط ، ج ٣ ، ص – ٤ – ٥ .

« وكان برجوان من استبداده يكثر من الدالة علىّ الحاكم ، فحقد عليه أموراً منها : أنه قال بعد قتله إنه كان شيء الأدب جداً ، والله إنى لأذكر وقد استدعيته يوماً ونحن ركبان ، فصار إلىّ ورجله على عنق دابته ، وبطن خُفّه قبالة وجهى ، فشاغلته بالحديث ولم أُرِه فكرة فى ذلك » [1] .

لهذا كله عمل الحاكم على قتل بَرْجَوان ، وقد روى المقريزى خبر قتله فى تفصيل ، قال :

« وفى سادس عشرين ربيع الآخر (سنة ٣٩٠ هـ) أنفذ الحاكم إلى بَرْجَوان عشية يستدعيه للركوب معه إلى المقس ، فجاء بعد بطء وقد ضاق الوقت إلى القصر ، فدخل والموكب ورؤساء الدولة بالباب الذى يخرج منه الحاكم إلى المقس ، فلم يكن بأسرع من خروج عقيق الخادم وهو يصيح « قتل مولاى » ؛ وكان عقيق عيناً لبرجوان فى القصر، وقد جعله على خزائنه الخاصة ، ... وكان قتل برجوان فى بستان يعرف بدُوَيْرة التين والعنّاب ، كان الحاكم فيه مع رَيْدان، فجاء برجَوَان ووقف مع ريدان ، فسار الحاكم حتى خرج من باب الدُّوَيرة ، فعاجل رَيْدانُ وضرب بَرْجَوان بسكين كانت فى خفه ، وابتدره قومٌ قد أعدوا له السكاكين والخناجر ، فقُتل مكانه ، وحزت رأسه ، وطرح عليه حائط » (٢) .

ويبدو أن برجوان كان يصطنع إليه كثيراً من طوائف الجند وكبار موظفى الدولة ، لهذا أحدث مقتله شيئاً من الاضطراب مما دعا الحاكم إلى استدعاء هؤلاء الجند والموظفين واسترضائهم ، ومما دعاه أيضاً إلى إصدار هذا السجل وإعلانه للمصريين جميعاً لتبرير قتل وزيره ؛ يقول المقريزى بعد وصفه مقتل برجوان :

---

[1] (١ ، ٢) المقريزى ، مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ٥٤ أ ؛ الخطط ، ج ٣ ، ص – ٤ – ٥ .

« فاضطرب الناس ، وبادروا إلى باب القصر الكبير ، فوقفوا عنده ، وأشرف عليهم الحاكم ، وقام ريدان صاحب المظلة ، فصاح بهم : من كان فى الطاعة فلينصرف إلى منزله ، ويبكّر إلى القصر المعمور ، فانصرف الجميع [1] » .

وبكّر الناس إلى القصر حسب الموعد ، ووقفوا بالبـاب ، وأذن القـائد أبو عبد الله الحسين بن جوهر لهم بالدخول إلى حضرة الخليفة ، وخرج لهم الحاكم على ظهر فرس أشقر ، فوقف فى صحن القصر ، ورِيْدان عن يمينـه ، وأبو القاسم عن يساره ، والناس وقوف بين يديه، وتحدث إليهم الخليفة وذكر الأسباب التى دعته لقتل وزيره بَرْجَوان ، فكان مما قاله :

« إن برجوان عبدى ، استخدمتُه فنصح ، فأحسنتُ إليه ، ثم أساء فى أشياء عملها فقتلته » .

ثم حاول أن يسترضى طوائف الجند وخاصة شيوخ كتامة والقواد الأتراك ، فخصّهم بالحديث والرعاية ، فقال لشيوخ كتامة :

« أنتم شيوخ دولتى ، وأنتم الآن عندى أفضل مما كنتم فيه مما تقدم » .

ثم التفت إلى الاتراك وقال لهم :

« أنتم تربية العزيز بالله ومقام الأولاد ، وما لكل أحد عندى إلا ما يؤثره ويحبه ، فكونوا على رسومكم ، وامضوا إلى منازلكم ، وخذوا على أيدى سفهائكم » .

ويقول المقريزى :

« فدعوا جميعاً ، وقبلوا الأرض وانصرفوا » [2] .

---

[1] المقريزى ، مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ٥٤ أ ؛ الخطط ، ج ٣ ، ص - ٤ - ٥ .

[2] المقريزى ، مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ٥٤ أ .

ولم يقنع الحاكم بهذا ، بل أمر بكتابة السجل – موضوع الدراسة هنا – ليقرأ على المصريين من منابر المساجد في العاصمة وضواحيها ، وقد كرر فيه ما ذكره للناس المجتمعين في قصره ، فكان مما قاله فيه :

« إن برجوان كان فيما مضى عبداً ناصحاً ، أرضى أمير المؤمنين حينا ، فاستخدمه كما يشاء ، فيما وفعل به ما شاء » ، « ولقد كان أمير المؤمنين ملّكه، فلما أساء ألبسه النقم » .

وتاريخ هذا السجل مثبت في نهايته ، وكاتبه معروف ، وهو أبو منصور بن سورين [1] كاتب الإنشاء .

---

(1) أبو منصور بشر بن عبيد الله بن سورين ، تولى ديوان الإنشاء منذ أواخر عهد العزيز بالله إلى السنة التي توفي فيها وهي سنة ٤٠٠ هـ ، ولم أعثر له على ترجمة وافية ، وإنما وردت في مخطوطة اتعاظ الحنفا شذرات متفرقة تثبت ما ذكرناه ، وأهم ما تثبته أنه هو الذي كتب السجل بوراثة الحاكم الخلافة عن أبيه في سنة ٣٨٦ هـ .

قال (المقريزي : اتعاظ الحنفا ، ص ٥٠ ت) : « وفي ثالثة (شوال سنة ٣٨٦ هـ) خلع على ابن عمار، وقلد بسيف من سيوف العزيز ... وكتب سجل من إنشاء أبي منصور بن سورين وبخطه ، قرأه القاضي محمد بن النعمان بالجامع يتضمن وراثة الحاكم الملك عن أبيه ، وبعد الرعية فيه بحسن النظر لهم ، وأمر فيه بإسقاط مكوس كانت بالساحل ... إلخ » ، ولسوء الحظ لم تعثر على هذا السجل .

وقال في حوادث نفس السنة : « وخلع على القائد أبي عبد الله بن الحسين بن جوهر القائد وردّ إليه البريد والإنشاء ، فكان يخلفه ابن سورين » .

وقال في حوادث سنة ٣٩٨ هـ : « قال المسبحي : قال لي الحاكم بأمر الله : أحضرت ابن سورين وحلفته على الإنجيل أن يكتب سجل صالح بن علي ولا يطلع عليه أحداً ..... إلخ » – تُرى هل كان ابن سيرين مسيحياً ؟ .

وقال في حوادث سنة ٣٩٩ هـ : « وتقدم (الحاكم) إلى بشر بن سورين كاتب الإنشاء فكتب إلى أحمد بن يعقوب الداعي أن يقصد القدس ، ويهدم قمامة وينهبها حتى يعفى أثرها ففعل ذلك » .

ثم قال أخيراً في حوادث سنة ٤٠٠ هـ : « ومات أبو منصور بشر بن عبيد الله بن سورين كاتب السجلات في صفر » .

الوثيقة الثالثة عشرة

سجل بتقليد أبى القاسم
على بن أحمد الجرجرائـــــى
الوزارة للخليفة الظاهـــــــر

يبدأ هذا السجل – كالعادة – بالحمد ، ويُثنَّى بالصلاة على محمد رسول الله، وعلى ابن عمه على أمير المؤمنين ، الذى اتخذه له « أخا ووزيراً » .

ثم يشير بعد ذلك إلى أهمية الوزارة ، ويستشهد ببعض الآيات القرآنية ، وخاصة الآيات التى يدعو فيها موسى ربه أن يحمل له وزيراً من أهله .

ثم يعدد السجل بعد ذلك السجايا الطيبة التى يتصف بها على بن أحمد الجرجرائى من الأمانة والكفاية والحلم والفضل والسياسة والتدبير والتفوق فى الكتابة ، وهى الصفات التى أهّلته للوزارة ، ودفعت الخليفة إلى اختياره لهذا المنصب دون غيره .

وذكر السجل كذلك أن الخليفة لشدة وثوقه فى الجرجرائى لقبه ألقاباً تميزه وترفعه على غيره درجات ، فلقّبه بالوزير الأجل صفى أمير المؤمنين وخالصته .

ونصّ السجل على أن أمير المؤمنين أمر :

« بأن تدعى بهذه الأسماء وتخاطب ، وتكتب بها عن نفسك وتكاتب ، ورسم ذكر ذلك فيما يجرى من المجاورات ، وإثباته فى ضروب المكاتبات ، ليثبت ثبوت الاستقرار ، ويبقى وسمه على مر الليالى والنهار » .

وقد كان للألقاب فى الدولة الفاطمية شأن أى شأن ، وكانت لها دلالتها فى سمو المركز واتساع الاختصاص ، وسنرى فيما بعد أنه كلما مر الزمن بالدولة

الفاطمية زاد نفوذ وزرائها ، وبالتالى تعددت ألقابهم بما يدل على اتساع سلطانهم وتركيز القوة والحكم فى أيديهم .

والسجل بعد هذا يدعو الوزير - كما دعاه السجل الأول فى هذه المجموعة - إلى رعاية طوائف ثلاثة : الأجناد ، والمستخدمين الناظرين فى الأموال من ولاة الدواوين والأعمال ، والرعية .

فهو يدعوه لرعاية الأجناد ، ويسميهم « رجال دولته » لأنهم « كتائب الإسلام ومعاقل الأنام ، وأنصار أمير المؤمنين المحفوفين بالإحسان والإنعام » .

وهناك جديد فى هذا السجل فيما يتصل بالمستخدمين الناظرين فى الأموال ، فهو يشير إلى خيانة بعضهم وقبوله الرشوة ، ويدعو الوزير لدراسة أحوال هذه الطائفة ويصنفهم إلى صنفين : صنف يقع فى هذا الإثم لحاجته ، ومن واجب الوزير أن يعمل على سد فاقته ، وصنف يفعل هذا عن جهل فمن الخير بتره ، يقول السجل :

« والذى يدعو المتصرف إلى أن يحمل نفسه على الخطة النكراء فى الاحتجار والارتشاء ، أحد أمرين : إما حاجة تضطره إلى ذلك ، وإما جهالة تورده المهالك ؛ فإن كان محتاجاً ، وسَدُّ رزقُ الخدمة فاقته ، ورجا الراجون بُرْءَه من مرض الإسفاف وإفاقته ؛ وإن كان جاهلاً ، فالجاهل لا يبالى على ما أقدم عليه ، ولا يفكر فى عاقبة ما يصير إليه ، ومن جَمَع هذين القسمين كانت نفسه أبداً تسعف ولا تعف ، ويده تَكِفُ ولا تكفّ ، ووطأته تثقل ولا تخف ، فلا تَربَ من تنزَّه وعفّ ، ولا أثرى من رضى لنفسه بدنئ المكسب وأسفّ » .

وأما الرعايا بالحضرة وأعمال الدولة فأمرهم - كما يقول السجل - ، من المعنىّ به والمسئول عنه ، وأمير المؤمنين يطلب من وزيره أن يستشف خيرة الولاية فيهم ، فمن ألفاه من الرعية مظلوماً أوعز بنصفته ، ومن صادفه من الولاة ظلوماً تقدم بصرفه ، وحسم مضرته ومعرته .

ويختتم أمير المؤمنين السجل بالتنويه بفضل الوزير الجرجرائى مرة أخرى ، فيذكر أن أكثر من تولى الوزارة قبله إنما تولاها بالحظ والاتفاق ، أما هو فقد تولاها باستيجاب واستحقاق ؛ ثم يدعو له بالتوفيق .

وتاريخ السجل منصوص عليه فى نهايته ، وهو يوم الجمعة لاثنتى عشرة خلت من ذى الحجة سنة ٤١٨ هـ .

وكاتبه معروف وهو ولى الدولة أبو على بن خيران [1] متولى الإنشاء .

والغريب فى أمر أبى القاسم على بن أحمد الجرجرائى أنه تولى الوزارة للظاهر ، وهو أقطع اليدين من المرفقين ، فقد قطعهما الخليفة الحاكم بأمر الله والد الظاهر فى شهر ربيع الآخر سنة ٤٠٤ هـ على باب القصر البحرى بالقاهرة ، وذلك أن الجرجرائى كان يتولى بعض الدواوين للحاكم ، فظهرت عليه خيانة

---

(١) ولى الدولة أبو محمد أحمد بن على بن خيران ، ذكر (ياقوت : معجم الأدباء ، ج ٤ ، ص ٥) أنه ولى ديوان الإنشاء بعد أبيه فى عهد الخليفة الظاهر ، ويفهم مما ذكره (المقريزى : الخطط ج ٢ ، ص ١٦٧) أن ابن خير أن كان متولياً لديوان الإنشاء فى سنة ٤١٤ هـ ، وقد ظل ابن خيران متولياً لهذا الديوان فى أوائل عهد المستنصر ، فقد أورد (المقريزى : نفس المرجع، ص ٢٣٨) توقيعاً للمستنصر كتبه ابن خيران .

انظر أيضاً : (ابن خلكان : الوفيات ، ج ١) و (محمد كامل حسين : فى أدب مصر الفاطمية ، ص ٣٢٣ - ٣٢٦) ، وقد ذكر الدكتور محمد كامل حسين فى المرجع السابق (ص ٣٢٥) أن ابن خيران توفى فى رمضان سنة ٤٣١ هـ فولى ديوان الإنشاء بعده محمد بن أحمد بن محمد العميدى فى صفر سنة ٤٣٢ هـ ، ولم يذكر المرجع الذى أخذ عنه هذا التاريخ ، وهذا غير صحيح ، فقد جاء فى (ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٨٥) أن المستنصر بالله خلع على وزيره أبى محمد اليازودى فى الرابع من ذى القعدة سنة ٤٤٣ هـ خلع الوزارة ، ((وكتب له سجل التقليد بإنشاء ولى الدولة أبى على بن خيران .... ونسخة هذا السجل المذكور بعد البسملة ....)) ، وللأسف الشديد أن نص السجل لم يرد فى النسخة المطبوعة من الكتاب .

قُطع بسببها ، وقد ولى بعد ذلك ديوان النفقات فى سنة ٤٠٩ هـ فى أواخر عهد الحاكم ، ثم تنتقل فى الخدم بالأرياف والصعيد ، إلى أن وزر للظاهر فى سنة ٤١٨ هـ ؛ وكان يكتب عنه العلامة - لعجزه - القاضى أبو عبد الله القضاعى - وكانت علامته : « الحمد الله ، شكراً لنعمته » .

وقد ظل الجرجرائى وزيراً للظاهر إلى أن أنتهت خلافته ، وتوفى سنة ٤٢٧ هـ ، ثم وزر لابنه المستنصر بالله على أن توفى - أى الجرجرائى - فى سابع شهر رمضان سنة ٤٣٦ هـ أى أنه ولى الوزارة سبع عشرة سنة وثمانية أشهر وثمانية عشر يوماً .

والجرجرائى نسبة إلى جرجرايا [1] ، قرية من أرض العراق .

---

[1] (ابن خلكان : الوفيات ، ج ٣ ، ص ٨٤ - ٨٥) .

انظر أيضاً : (ابن منجب الصيرفى : الإشارة إلى من نال الوزارة) و (محمد كامل حسين : فى أدب مصر الفاطمية ، ص ١٧٦) و (المقريزى : اتعاظ الحنفا ، نشر الشيال ، ص ٣١١) .

الوثيقة الرابعة عشرة

منشور صادر عن الخليفة الآمر
بإمضاء ما كان الوزير الأفضل شاهنشاه
قد قرّره وخرجت به توقيعاته قبل قتله ،
وعدم تغيير شيء منها

المعروف أن الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي ولي الوزارة بعد موت أبيه في سنة ٤٨٧ هـ للخليفة المستنصر ، وبعد موته نحّى ابنه الأكبر نزاراً وولى الخلافة الابن الأصغر أحمد ولقبه بالمستعلي بالله ، ثم ظل وزيراً في أيام الآمر بأحكام الله بن المستعلي ، وفي كل هذه العهود كانت السلطة الفعلية كلها في يد الأفضل شاهنشاه ، وكان هؤلاء الخلفاء الثلاثة كالمحجور عليهم إلى أن قتل الأفضل أخيراً ليلة عيد الفطر سنة ٥١٥ هـ .

ويقال إن الأفضل قُتل بتحريض من الخليفة الآمر ، فقد روى ابن تغرى بردى في حوادث سنة ٥١٣ هـ : أن الخلاف اشتد بين الآمر في هذه السنة وبين مدبر مملكته الأفضل بن أمير الجيوش .

« واحتجب الآمر عنه وتعلّل بالمرض ، واجتهد الأفضل أن يغتاله بالسم فلم يقدر ، ودسّ إليه السم مراراً فلم يصل إليه ، وكان للآمر قهرمانة كاتبة فاضلة تعرف أنواع العلوم : الطب والنجوم والموسيقى ، حتى كانت

تعمل التحويلات وتحكم على الحوادث ، فاحترزت على الآمر ؛ ولم تزل تدبّر على الأفضل بن أمير الجيوش حتى قُتل » [1] .

وقال فى حوادث سنة ٥١٥ هـ :

« فلما ملك الأفضل سار على سيرة أبيه مع الخلفاء من الحجر والتضييق عليهم ، وزاد الأفضل هذا فى حق الآمر حتى إنه منعه من شهواته، وأراد قتله بالسم ، فحمله ذلك على قتله ، واتفق الآمر مع جماعة ، وكان الأفضل يسكن بمصر ، فلما ركب فى غير موكب وثبوا عليه وقتلوه فى سلخ رمضان » [2] .

وكان من الطبيعى أن يتنفس الموظفون الصعداء بعد أن رفعت عنهم يد الأفضل القوية ، وأن يحاولوا تغيير بعض أوامره مما يعرض الدولة – وشئونها المالية بوجه خاص – للاضطراب والفوضى ؛ لهذا سارع الآمر بإصدار هذا المنشور، وأمر بأن :

« يعتمد فى ديوان التحقيق والمجلس ، وسائر دواوين الدولة – قاضيها ودانيها ، قريبها ونائيها – بإمضاء ما كان السيد الأجل الأفضل قرَّره ، وخرجت به توقيعاته الثابتة عليها علاماته ، فى الأحكام والأموال » .

وتاريخ المنشور غير مثبت فى نهايته ، ولكن من السهل استنتاجه ، فقد قتل الأفضل ليلة عيد الفطر سنة ٥١٥ هـ ، فمن البديهى إذن أن هذا المنشور صدر فى الأيام القليلة الأولى من شهر شوال .

---

[1] النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ٢١٨ .

[2] نفس المرجع ، ص ٢٢٢ .

ابن الصيرفي ، وابن أبي الدم اليهودي » [1].

ويبدو أن مدة تولي سناء الملك الحسني ديوان الإنشاء كانت قصيرة ، فإننا لا نجد إشارة لاسمه في غير هذا النص ، وأن الذي تولى رياسة هذا الديوان معظم أيام الآمر هو الشيخ أبو الحسن علي بن أبي أسامة ، فقد ترجم له المقريزي في مكان آخر قال :

« الشيخ الأجل أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن بن أبي أسامة صاحب ديوان الإنشاء في أيام الخليفة الآمر بأحكام الله ، وكانت له رتبة خطيرة ومنزلة رفيعة ، ويعت بالشيخ الأجل كاتب الدست الشريف ، ولم يكن أحد يشاركه في هذا النعت بديار مصر ، توفي في شوال سنة ٥٢٢ هـ » [2].

---

[1] (المقريزي ، الخطط ، ج ٤ ، ص ٧٨) ، و (اتعاظ الحنفا ، نشر الشيال ، ص ١٣٦٨).

[2] (المقريزي ، الخطط ج ٣ ، ص ١٤٠) .

وانظر أيضاً : (ابن ميسر : تاريخ مصر ، ص ٦١ ، ٧٤) ، وعن وظيفة « صاحب الدست » انظر : (القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١ ، ص ١٠٣ ، ج ٣ ، ص ٤٩٠).

ويبدو أيضاً أن ابن الصيرفى وابن أبى الدم كانا يعملان تحت رئاسة ابن أبى أسامة ، فقد قال صاحب صبح الأعشى عند تعداد كُتّاب الإنشاء فى العصر الفاطمى :

« وكتب للآمر والحافظ الشيخ الأجل أبو الحسن على بن أبى أسامة الحلبى ، إلى أن توفـــى سنة ٥٢٢ هـ ، فكتب بعده ولده الأجـــل أبو المكارم إلى أن توفى فى أيام الحافظ ، وكان يكتب بين يديهما الشيخ الأمين تاج الرياسة أبو القاسم على بن سليمان بن منجب المعروف بابن الصيرفى ، والقاضى كافى القضاة محمود ابن القاضى الموفق أسعد بن قادوس ، وابن أبى الدم اليهودى » [1] .

وإذا كان هذا المنشور قد صدر فى مناسبة لها أهميتها ، فإنى أرجح أن الذى كتبه هو رئيس ديـــوان الإنشاء نفسه ، أبو الحسن على بن أبى أسامة ، لا أحد كتاب الديوان الآخرين .

بل إن ترجيحى يصل إلى مرتبة اليقين ، فقد عثرت فى خطط المقريزى على نص يفيد أن ابن أبى أسامة كان هو رئيس ديوان الإنشاء – أو كاتب الدست كما يسميه – فى سنة ٥١٥ هـ عند مقتل الأفضل ، وأنه هو الذى كتب السجل بتقليد المأمون البطائحى الوزارة فى ذى الحجة من نفس السنة ، وأن الآمر أمر بهذه المناسبة باستمراره على ما بيده من كتابة الدست الشريف ؛ قال المقريزى نقلاً عن المؤرخ الفاطمى ابن المأمون :

---

[1] (القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ١ ، ص ٩٦) و (محمد كامل حسين : فى أدب مصر الفاطمية ، ص ٣١٢ – ٣١٣) .

« وفى يوم الجمعة ثانى ذى الحجة سنة خمس عشرة وخمسمائة خلع على القائد ابن فاتك البطائحى الملابس الخاصة الشريفة ... ومشى فى ركابه القواد على عادة من تقدمه ، وخرج بتشريف الوزارة من باب الذهب ... ولما كان يوم الاثنين خامس ذى الحجة اجتمع أمراء الدولة لتقبيل الأرض بين يدى الخليفة الآمر ... واستدعى الشيخ أبا الحسن بن أبى أسامة ، فلما حضر أمر بإحضار السجل للأجل الوزير المأمون من يده ... ورسم للشيخ أبى الحسن أن ينقل النسبة للأمراء والمحتكين من الآمرى إلى المأمونى للناس أجمع ، ولم يكن أحد منهم ينتسب للأفضل ولا لأمير الجيوش ... وأمر الخليفة بإحضار الخلع لحاجب الحجاب ... ثم أمر بالخلع للشيخ أبى الحسن بن أبى أسامه باستمراره على ما بيده من كتابة الدست الشريف وشرّفه بالدخول إلى مجلس الخليفة [1] » .

---

[1] المقريزى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .
انظر أيضاً : ص ٣٠٨ و ص ٣٤١ .

الوثيقة الخامسة عشرة

مكاتبة فيها إقرار من الخليفة الحافظ بنعت وزيره وزيره رضوان بن ولخشى بهذه الألقاب :

« السيد الأجل الأفضل أمير الجيوش ، سيف الإسلام ناصر الأنام ، كافل قضاة المسلمين ، وهادى دعاة المؤمنين »

كان الخليفة الحافظ قد عين أبا المظفر بهرام وزيراً له فى ١١ جمادى الآخرة سنة ٥٢٩ هـ ، وظل فى الوزارة إلى ١٢ جمادى الأولى سنة ٥٣١ هـ حيث خلفه فى هذا المنصب رضوان بن ولخشى .

غير أن النزاع كان دائباً بين الرجلين خلال هاتين السنتين ، فقد كان بهرام أرمنياً نصرانياً ، وعمل أثناء توليه الوزارة على استجلاب عدد كبير من الأرمن إلى مصر وولاهم المناصب الرفيعة ، وكثر عددهم ، واستطالوا على المسلمين ، فكان هذا كله سبباً فى ثورة الرعية وكبار رجال الدولة عليه وعليهم ، وأخذوا يدبرون لإبعاد بهرام عن منصب الوزارة ، وكانت الزعامة فى هذا التدبير لرضوان بن ولخشى .

وقصة الصدام بين الرجلين تبدا فى سنة ٥٣٠ هـ حين أمر بهرام بتعيين رضوان والياً على عسقلان لإبعاده عن مصر ، فلما وصل رضوان إلى عسقلان :

« وجد فيها جماعة من الأرمن قد وصلوا فى البحر يريدون القاهرة ، فناكدهم ومنع كثيراً منهم ، فبلغ ذلك الوزير بهرام ، فشقّ عليه ، وصرفه عن عسقلان واستدعاه ، فقدم إلى القاهرة ، وشكره الناس على منعه

الأرمن من الوصول إلى القاهرة ، فلم يطق بهرام إقامته معه ، فولاه الغربية في صفر إبعاداً له عنه [1] » .

وظل بهرام على سياسته في استجلاب الأرمن إلى مصر ، حتى صار منهم بديار مصر – كما يقول المقريزى – نحو الثلاثين ألف إنسان .

« فعظم ضررهم بالمسلمين ، وكثرت استطالتهم ، واشتد جورهم ، وتظاهروا بدين النصرانية ، وأكثروا من بناء الكنائس والديارات ، وصار كل رئيس منهم له كنيسة بجوار داره ، وتفاقم الأمر ، فخاف الناس منهم أن يغيروا الملة الإسلامية ويغلبوا على أهل البلاد فيردوها دار كفر ، فتابعوا في الشكاية من أهل بهرام وأقاربه » [2] .

هذه الشكاية أثارت أمراء الجيش وقواده فأرسلوا إلى رضوان بن ولخشى متولى الغربية « وكان مقدماً فيهم لكثرة نعوته بفحل الأمراء » ، يطلبون إليه الحضور لإنقاذهم من بهرام وسطوة الأرمن ، يقول المقريزى :

« فلما وصلت إليه كتب الأمراء تشمر لطلب الوزارة ، ورقى المنبر خطيباً بنفسه ، فخطب خطبة بليغة حرَّض فيها على الجهاد في سبيل الله والاجتماع لقتال بهرام وشيعته النصارى من الأرمن » [3] .

واستجاب له نحو ثلاثين ألفا من العرب والجند ، وخرج متجها إلى القاهرة ، فلما قرب منها .

---

[1] (١ و ٢ و ٣) المقريزى : اتعاظ الحنفا ، مخطوطة سراى ، ص ١٣٧ أ .

« جمع بهرام الأرمن إليه ، وقال لهم : اعلموا أننا قوم غرباء ، لم نزل نخدم هذه الدولة ، والآن فقد كثر بغضهم لأيامنا ، و ما كنت بالذى أكون عبد قوم وأخدمهم من حال الصبى ، فلما بلغنى الكبر أقاتلهم ، والله لا ضربت فى وجوهم بسيف أبداً ، سيروا » [1] .

ثم اجتمع بهرام بالخليفة وفاوضه فى أمره ، ولكن يبدو أن الخليفة كان أضعف من أن يقاوم شعور المسلمين الطاغى ، فقال لبهرام « غلبنى الإسلام عليك» ، وفهم بهرام من هذه الكلمة أن الخليفة تخلى عنه ، ويقول المقريزى :

« فأيس حينئذ ، وجمع الأرمن وكانوا كلهم منقادين إليه لا يخالفونه فى شىء من الأشياء ، وسار بهم نحو بلاد الصعيد يريد أخاه الباسلك بقوص » [2] .

أما رضوان فقد خرج إليه أمراء الجيش وجنده وانضموا إليه ، ووقف بالجمع بين القصرين واستأذن الخليفة الحافظ فيما يفعله ، فأشار بنزوله فى دار الوزارة ، فنزلهـــا ، وخلع عليه خلع الوزارة يوم الجمعة ثالث عشر جمادى الأولى سنة ٥٣١ هـ .

---

[1] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٧ أ .

[2] نفس المرجع ، ص ١٣٧ ب ، وراجع أيضاً :

(Canard : *Un Visir Chretien à L'Èpoque Fatimite, L'Armenien Baahram. Dans : Annales de L'Institut d'Etudes Orientales. Alger. XII. 1954. pp. ٨٤ - ١١٣.*

وهذه الوثيقة التى ندرسها ليست السجل الصادر بتقليد رضوان الوزارة ، لأن المقريزى نقل فى مخطوطة اتعاظ الحنفا فقرة من هذا السجل لا توجد فى المكاتبة أو الوثيقة التى بين أيدينا ، فقد قال :

« ومن جملة ما كتب له فى تقليد الوزارة بعد بهرام من إنشاء أبى القاسم ابن الصيرفى : لأنك أذهبت عن الدولة عارها ، وأمطت عن طريق الهداية أوضارها ، واستعدت ملابس سياد (كذا) كان قد دنسها من استعارها » [1] .

والذى نرجحه أن هذه الوثيقة صدرت بعد تولى ، رضوان الوزارة بقليل وبعد صدور السجل بتقليده ، وهى « مكاتبة » كما وصفها القلقشندى أو خطاب موجه من الخليفة الحافظ إلى وزيره رضوان يعلنه فيه بتلقيبه بهذه الألقاب ، تشريفاً له وتكريماً .

والخليفة يشيد بذكر وزيره فى أول الوثيقة وينوّه بوجه خاص بجهوده فى عزل بهرام وإعادة الأمن والأمان إلى الإسلام والمسلمين ، فهو يقول :

« والإيمان لو تجسَّم لكان على السعى على شكرك أعظم مثابر ، والإسلام لو أمكنه النطق لقام بالدعاء لك خطيباً على المنابر » .

وفى الوثيقة فقرتان هامتان لأنهما تعينان على تحديد تاريخ كتابتها ، ففيهما إشارة إلى أن أول عسكر جهزه رضوان بقيادة أخيه الأوحد كان لجهاد الكفرة الملاعين ، والمقصود بالكفرة هنا الأرمن .

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص ١٤١ أ .

يقول نص الوثيقة :

« مع ما كان من تسييرك العساكر المظفرة صحبة أخيك الأجل الأوحد » .

ويقول فى ختام الوثيقة مفصلاً هذا الحادث :

« ولو لم يكن من بركاتك على دولة أمير المؤمنين ، ويُمن تدبيرك العائد على الإسلام والمسلمين ، إلا أن أول عسكر جهزته إلى جهاد الكفرة الملاعين ، وكان له النصر العزيز الذى تبلج فجره ، والفتح المبين الذى جلّ قدره .... إلخ » .

ونحن إذا رجعنا إلى مخطوطة اتعاظ الحنفا ، وجدنا المقريزى يقول فى حوادث جمادى الأولى سنة ٥٣١ هـ :

« فلما كان فى اليوم الثالث من استقراره فى الوزارة سيَّر أخاه الأوحد إبراهيم ومعه العسكر شرقاً وغرباً والأسطول بحراً فى طلب بهرام » [1] .

فهذا السجل بالمكاتبة صدر إذن فى جمادى الأولى أو جمادى الآخرة سنة ٥٣١ هـ ، لاقرار ألقاب الوزير بعد نجاحه فى إخضاع شوكة الأرمن .

ولهذه الألقاب قصتها ودلالاتها ، فقد سبق أن ذكرنا أن الوزراء فى العصر الفاطمى الثانى ومنذ عهد بدر الجمالى أصبحوا من رجال الجيش ، وتركزت فى أيديهم السلطة شيئاً فشيئاً ، وكان كل وزير يزاد فى سلطانه يمنح لقباً جديداً يدل على هذه الزيادة فى السلطان ، فإذا ولى بعده وزير غيره لقب بنفس اللقب ثم أضاف إليه ألقاباً جديدة ؛ بدأ بتلقيب بدر الجمالى بأمير الجيوش ، ثم لقب ابنه شاهنشاه بالأفضل وهكذا .

---

[1] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٨ ب .

كذلك عهد لوزارة العهد الثانى بالإشراف على القضاء والدعوة ، وتعيين القضاة والدعاة ، وقد كان هذا كله من اختصاص الخلفاء ، ولهذا كان الوزير فى العصر الثانى يلقب أيضاً « بكافل قضاة المسلمين وهادى دعاة المؤمنين » .

وقد ذكر المقريزى أن « رضوان أول وزير لقب بالملك [1] » ، وقال فى الخطط :

« وأول من لقب بالملك منهم مضافاً إلى بقية الألقاب رضوان بن ولخشى عندما وزر للحافظ لدين الله ، فقيل له : السيد الأجل الملك الأفضل ، وذلك فى سنة ثلاثين وخمسمائة ، وفعل ذلك من بعده ، فتقلب طلائع بن رزيك بالملك المنصور » [2] .

وهذان النصان يثيران شيئاً من الشك والتساؤل ، فإن الألقاب التى لقب بها رضوان فى هذه الوثيقة هى :

« السيد الأجل الأفضل أمير الجيوش، سيف الإسلام ناصر الأنام، كافل قضاة المسلمين ، وهادى دعاة المؤمنين ، أبو الفتح رضوان الحافظى » .

وليس من بينها لقب « الملك » .

فإما أن يكون ما ذكره المقريزى صحيحاً ، وسقط لقب « الملك » من نص الوثيقة ، وكان يجب أن يذكر قبل « الأفضل » ، فتكون صحته : « السيد الأجل الملك الأفضل » .

---

[1] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٣٧ ب .

[2] المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ .

وإما أن تكون الوثيقة صحيحة ، وما ذكره المقريزى غير صحيح ؛ بدليل أنه ذكر فى مكان آخر من مخطوطة اتعاظ الحنفا عند ترجمته للصالح طلائع بن رزيك أنه أول من لُقب بالملك بين وزراء الفاطميين ، قال :

« وأنشئ له (للصالح طلائع) سجل عظيم نعت فيه بالملك الصالح ، ولم يلقب أحد من الوزراء قبله بالملك ، وذلك يوم الخميس الرابع من شهر ربيع الآخر »[1] .

وخير ما تدل عليه هذه الألقاب أن الوزير فى العصر الفاطمى الثانى أصبح هو كل شىء فى الدولة ، فقد أصبح أمير الجيوش ، ثم السيد الأجل ، ثم الأفضل، ثم الملك ؛ وهو مع هذا كله : سيف الإسلام ، وناصر الأنام ، وكافل قضاة المسلمين ، وهادى دعاة المؤمنين ؛ يقول المقريزى :

« وصار وزير السيف من عهد أمير الجيوش بدر إلى آخر الدولة هو سلطان مصر وصاحب الحل والعقد ، وإليه الحكم فى الكافة من الأمراء والأجناد والقضاة والكتاب وسائر الرعية ، وهو الذى يولى المناصب الديوانية والدينية »[2] .

وهذا ما أكدته الوثيقة هنا عندما عقبت على الألقاب بعد ذكرها لشرح دلالاتها ، فقالت :

« إذ لا أولى منك بكفالة قضاة دولته وإرشادهم ، وهداية دعاتها إلى ما فيه نجاة المستجيبين فى معادهم، وجدّد لك ما كان قدّمه[3] :

---

(1) المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٦ ب .

(2) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ ، وراجع أيضاً : (جمال الدين الشيال : نظام الوزارة فى العصر الفاطمى ، مقال بمجلة الثقافة ، العدد ٦٣٨ ، مارس سنة ١٩٥١ م) .

(3) يقصد السجل السابق بتقليده الوزارة .

من تكفيلك أمر مملكته ، وإعادة القول فيما أسلفه من ردّه إليك تدبير ما وراء سرير خلافته ، التذاذا بتكرار ذلك وترديده ، وابتهاجاً بتطرية ذكره وتجديده ؛ فأمور الملة والدولة معدوقة بتدبيرك ، وأحوال الأدانى والأقاصى موكولة إلى تقريرك ؛ وقد جمع لك أمير المؤمنين فى استخدام الأقلام ، وجعل السيادة لك على سائر القضاة والدعاة والحكام ، وأسجل لك بالاختصاص بالمعالى والانفراد، والتوحد بأنواع الرياسات والاستبداد ، ولك الإبرام والنقض ، والرفع والخفض ، والولاية والعزل ، والتقديم والتأخير ، والتنوية والتأمير ؛ فالمقدَّم من قدمتَه ، والمحمود من حمدته ، والمؤخَّر من أخَّرته ، والمذموم من ذممته ، فلا مخالفة لما أحببته ، ولا معدلة عما أردته ، ولا تجاوز لما حددته ، ولا خروج عما دبرته » .

ولم يكتف الخليفة بالتنويه بهذا السلطان الذى لا حد له ، بل ختم هذا الشرح المفصَّل بقوله : « وأين ذلك مما يضمره لك أمير المؤمنين وينويه ؟ ! » .

أما كاتب السجل فهو قطعاً أبو القاسم ابن الصيرفى كاتب الإنشاء وقتذاك فهو الذى كتب السجل بتقليد رضوان الوزارة قبل ذلك بأيام قليلة كما سبق أن أشرنا اعتماداً على المقريزى ، وهو الذى كتب كل السجلات [1] التى صدرت أثناء تولى رضوان الوزارة .

---

(1) يقول المقريزى مثلا فى : (مخطوطة اتعـــاظ الحنفا ، ص ١٣٨ أ) فى حوادث سنة ٥٣٢ هـ : « وتقدم (رضوان) إلى ديـــوان الإنشاء بإنشاء سجل فى الوضع من النصارى واليهود فأنشأه أبو القاسم بن الصيرفى » .

الوثيقة السادسة عشرة

سجل بتقليد الصالح طلائع بن رُزِّيك الوزارة للفائز

كان عباس يلى الوزارة للخليفة الظافر ، وفى سنة ٥٤٩ هـ ، وثب ابنه نصر ابن عباس بالخليفة وقتله ، وفى اليوم التالى اتهم عباس أخوى الظافر : يوسف وجبريل بقتله ، وأمر بقتلهما ، فبعث عمه الفائز إلى فارس المسلمين أبى الغارات طلائع بن رزيك ، وكان والياً على الأشمونين والبهنسا ، خطابا تستنجد به ، وفى طيّه شعور نساء القصر فأسرع بإجابة الدعوة وجمع العربان والأجناد واتجه بهم فى صفر سنة ٥٤٩ هـ نحو القاهرة ، وجرت بينه وبين عباس وابنه نصر مقاتلة انتهت بفرارهما ودخول طلائع بن زريك القاهرة يوم الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول .

واتجه طلائع فوراً إلى دار نصر بن عباس وأخرج جثة الخليفة الظافر واحتفل بدفنه والصلاة عليه ، وولى الفائز الخلافة بعد أبيه الظافر ، وخلع على طلائع بن رزيك بالموشح والعقد الجوهر ، ونعت « بالأجل الناصر عضد الإمام ، زعيم الأنام ، مجير الإسلام ، خِدْن أمير المؤمنين »[1] ، ويقول المقريزى :

« وأنشئ له سجل عظيم نعت فيه بالملك الصالح ، ولم يلقب أحد من الوزراء قبله بالملك ، وذلك يوم الخميس الرابع من شهر ربيع الآخر »[2] .

---

[1] (١ ، ٢) المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٦ ب .
وانظر أيضاً : ما فات هنا ص ١٤٩ .

وهذا السجل الذى ندرسه هو نفس السجل الذى يشير إليه المقريزى والذى سدره الفائز بتقليد طلائع بن رزيك الوزارة ، والسجل كما نقلناه عن السيوطى لم يثبت به تاريخ صدوره ، ولكن المقريزى قد حدد لنا التاريخ فى النص السابق ، وهو يوم الخميس الرابع من شهر ربيع الآخر سنة ٥٤٩ هـ ، كما أنه عرفنا باسم كاتب السجل فى نص آخر ، فقد قال :

« وكان سجلاً فى غاية الطول والكبر ، من نشاء الأجل الموفق أبى الحجاج يوسف بن على بن الخلال »[1] .

وفى هذا تأكيد لما ذكره السيوطى عند التقديم للسجل .

والسجل يمجد طلائع ويشيد بفضله على الخلافة ، وبجهوده لإغاثتها وإقالتها من عثرتها بعد أن أوشك عباس على القضاء عليها ، ثم هو يكل إليه أمور الدولة جميعاً ، ولا عجب فى هذا فقد كان الفائز عندما ولى الخلافة فى الخامسة من عمره ، وقضى مدة خلافته القصيرة وهى نحو الست سنوات مريضاً ، فقد أصيب بالصرع يوم توليته الخلافة عندما رأى عميه قتيلين ، فقد قال المقريزى فى ترجمته :

« ... ولم يلتذ بالخلافة ولا رأى فيها خيراً ، فإن أباه لما قُتل ، وبكّسر عباس إلى القصر وفحص عن الخليفة الظاهر ، وقَتَل أخويه وابن عمه ، لينفى عن نفسه وابنه التهمة ، دُعى إلى القصر واستدعى بابن الظاهر هذا ، وحمله على كتفه وله من العمر نحو الخمس سنين ، ووقف به فى صحن القاعة ، وأمر الأمراء فدخلوا عليه ، فلما مثلوا بالقاعة ، قال لهم : هذا ولد مولاكم ، وقد قتل أبوه وعماه ، والواجب إخلاص الطاعة لهذا الطفل ؛ فقالوا بأجمعهم : سمعنا وأطعنا ؛

---

[1] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٦ ب .

وصاحوا صيحة اضطرب منها الطفل ، وداخله من تلك الصيحة مع ما شاهده من رؤية عمه والخدام وهم فى دمائهم ما خبل عقله ، ... وأقام مختلا يُصرع ، وجدتُه تكفله ... ثم وزر الصالح بعد عباس ، واستبد بجميع الأمور ، وليس له (أى للفائز) معه أمر ولا نهى ولا نفوذ كلمة ... »[1] .

والنص فى هذا السجل لا يختلف كثيراً عن النصوص السابقة التى أشرنا إليها فيما سلف من السجلات الصادرة بتقليد الوزراء فى العصر الثانى ، فهو يوصيه بالأجناد وبالأموال والموظفين المشرفين عليها ، وبالرعية ؛ وإن كان يضيف الوصية بالقضاة والدعاة ، فقد أصبح كفيلاً لقضاة المسلمين وهادياً لدعاة المؤمنين ، والسجل يجمل سلطات الوزير فى قول الخليفة لطلائع :

« فقّلدك من وزارته ، وفوّض إليك تدبير ممالكه وكفالته ، وجعل لك إمارة جيوشه الميامين ، وكفالة قضاة المسلمين ، وهداية دعاة المؤمنين ، وتدبير ما هو مردود إليهم من الصلاة والخطابة وإرشاد الأولياء المستجيبين ، والنظر فى كل ما أعده الله من أمور أوليائه أجمعين ، وجنوده وعساكره المؤيدين ، وكافة رعاياه بالحضرة وجميع أعمال المملكة دانيها وقاصيها ، وسائر أحوال الدولة باديها وخافيها ... إلخ » .

---

(1) المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٤٩ ب .

الوثيقة السابعة عشرة

توقيع بخط الخليفة
الفائز على طُرَّة السجل السابق
بتقليد الصالح طلائع بن رُزِّيك الوزارة

هذا نوع من الوثائق الحكومية فى العصر الفاطمى ، عُرف بالتوقيعات ، والتوقيع غالباً هو ما يسجله الخليفة أو الوزير على السجل أو التقليد عند عرضه عليه ، وقد يكون التوقيع للتركية ، أو للمناقشـــــة ، أو لإبداء الرأى والاقتراح ، أو للاعتراض ، وستعرض لنا فى المجموعات التالية نماذج لتوقيعات أخرى تمثل هذه الأنواع .

ويبدو أن التقاليد المتبعة - على الأقل فى النصف الثانى من العصر الفاطمى - كانت توجب أن يوقع الخليفة بخطه على التقليد الصادر بتعيين الوزير بكلمات فيها معنى التأييد لوزيره والإشادة بفضله - كما هو واضح فى هذا التوقيع - .

ويكون التوقيع عادة فى طرة السجل وينتهى بإمضاء الخليفة بخطه . وقد ذكرت المراجع أن هذا التوقيع كان بخط الفائز ، ولكننى أرجح أنه كتب له ، فقد كان الفائز حينذاك فى الخامسة من عمره .

الوثيقة الثامنة عشرة

سجل بتولية شاور الوزارة للمرة الثانية

هذا سجل ليس فيه جديد ذو أهمية ، ومبلغ الأهمية فيه أنه لا شبيه له فيما عثرنا عليه أو أوردناه هنا من وثائق ، فهو سجل بتولية وزير الوزارة للمرة الثانية ، وهذا يتطلب من كاتب الإنشاء الذى كتبه حذقاً خاصاً لتبرير انصراف الخليفة عن وزيره ، ثم الرضا عنه وإعادته ثانية إلى منصبه .

وشاور لم يعزل عن الوزارة فى المرة الأولى ، وإنما نشب بينه وبين ضرغام صاحب الباب [1] نزاع انتهى بانتصار ضرغام واضطرار شاور إلى الفرار إلى الشام ، وبذلك ولى ضرغام الوزارة .

ولجأ شاور إلى نور الدين محمود بن زنكى صاحب الشام فأعانه بجيش يقوده أسد الدين شيركوه ، وانتصر شاور بمساعدة هذا الجيش على عدوه ضرغام وقتله ، وبذلك مُهد له السبيل إلى العودة للوزارة .

وهذه القصة بتفاصيلها جميعاً واردة فى المراجع التاريخية . ومن نافلة القول إعادتها هنا فليرجع إليها هناك من أراد الاستزادة أو التحقيق .

ولكننا - تمشياً مع منهجنا الذى التزمناه فى هذه المقدمة - نشير إلى الجديد أو ما يستحق الالتفات فى هذه الوثيقة .ومما يستحق الالتفات الفقرات التى حاول فيها الكاتب أن يحصى مناقب شاور وصفاته الطيبة ليشرح الأسباب التى دعت الخليفة

---

(1) عرف (القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٧٩) وظيفة صاحب الباب بأنها ((ثانى رتبة الوزارة ، وكان يقال لها الوزارة الصغرى)) .

العاضد إلى اختياره وزيراً أول مرة ، وتليها الفقرات التى يبرر فيها اختياره وزيراً للمرة الثانية .

والجديد فى الوثيقة إشارتها إلى مقتل الابن الأكبر لشاور أثناء نضاله مع ضرغام ، والوثيقة هنا تؤكد الحقائق الواردة فى المراجع التاريخية ، فالوثيقة تقول :

« وأفظع ما كان فيه ما أصيب به ولدُك الأكبر – رضى الله عنه – الذى أصيب وهو مظلوم ، ولو لمْ يصب لم يمتنع من الأجل المحتوم ، فربحت بما نالك ثواباً ، واستفتح لك الحظ من النصر على الباغى بابا ... إلخ » .

والوثيقة تحاول أن ترجع الفضل فى انتصار شاور على ضرغام إلى موقف الخليفة العاضد وتخليه عن ضرغام ، والحقيقة أن العاضد لم يتخل عن ضرغام إلا بعد أن رجحت كفة شاور والجيش الذى أتى لمعاضدته ، وأصبح من الواضح لكل ذى عينين أن الهزيمة من نصيب ضرغام ، وأن النصر كتب لشاور .

وفى ختام السجل يقلد العاضدُ شاور ما كان قد قلَّده إياه من قبل من الإشراف على أمور الدولة جميعاً « من تدبير جيوشه الميامين وأوليائه المتقين ، وكفالة قضاة المسلمين ، وهداية دعاة المؤمنين ... إلخ » .

وعند الوصية بالسياسة التى ينتهجها الوزير من التزام للعدل وإشراف على الدعوة الهادية ، وإشراف على الأموال والأعمال ، لم يفصِّل السجل وإنما أوجز ، وأحال الوزير إلى تقليد الوزارة الأول ، أو كما يقول السجل :

« فكل ذلك محرر فى تقليد وزارتك الأول ، وأنت أولى من حافظ على العمل به وأكمل » .

هذا ولم يذكر بالسجل تاريخ إصداره ، وهو فيما نرجح أول رجب سنة ٥٥٩ هـ ، فقد قال ابن واصل فى حوادث سنة ٥٥٩ هـ :

« وخلع على شاور خلع الوزارة فى مستهل رجب من السنة المذكورة (أى سنة ٥٥٩ هـ) ، وأعيد إلى الوزارة وتمكن منها »[1] .

---

[1] (ابن واصل : مفرج الكروب ، نشر الشيال ، ج ١ ، ص ١٣٩) .

الوثيقة التاسعة عشرة

سجل بتولية ابن شاور
نيابة الوزارة عن أبيه

هذا سجل نادر هام ، وأهميته ترجع إلى أننا لا نعرف أن أحداً من وزراء الفاطميين عُيِّن له نائب أثناء وجوده ومباشرته الحكم ، ويدل على أن شاور قد ضعف شأنه وضعفت ثقة الخليفة فيه فى أواخر أيام وزارته ، أو على أن شخصية ابنه قد طغت على شخصيته ، وهذه كلها أمور لم تشر المراجع التاريخية – المعاصرة وغير المعاصرة – إلى شيء منها .

وتعترضنا عند فحص هذه الوثيقة – لتقدير مدى أهميتها – صعوبات كثيرة ، لعل أهمها تعيين اسم هذا الابن الذى عُهد إليه بنيابة الوزارة عن أبيه شاور ، ثم تحديد تاريخ كتابة هذه الوثيقة ، لأن القلقشندى عندما أورد هذا السجل نزع الاسم وكنَّى عنه بلفظ « فلان » ، كما حذف التاريخ .

والذى نعرفه – اعتماداً على المراجع التاريخية – أن شاور كان له ثلاثة بنين طيّ – وهو الأكبر – ، والكامل شجاع – وهو الأوسط – ، وسليمان (ويلقب بالطارئ أو المعظم) وهو الأصغر ، فقد جاء فى كتاب الروضتين – نقلاً عن ابن أبى طى – .

وتمكن شاور ، وكان له ثلاثة أولاد : « طئ والكامل وسليمان »[1] .

---

(1) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ١٦٥ : نقلا عن ابن أبى طى . .

ويبدو أن هؤلاء الأولاد الثلاثة كان لهم شأن كبير فى أمور الدولة منذ تولى أبوهم الوزارة ، وأنهم كانوا يشاركونه فى مهام الحكم – قولاً وفعلاً – مما أثار غضب الناس ، فإن ابن أبى طىّ يستطرد قائلاً :

« فتبسّطوا على الناس وتعاظموا ، فمجّتهم الأنفس »[1] .

ويبدو أن النفوذ الأكبر كان أول الأمر لابنه الأكبر طى ، ولكن طيًّا هذا كان أرعن قليل الحنكة ، وقد أدت رعونته إلى ضياع الوزارة الأولى من أبيه ، كما أدت إلى قتل طىّ نفسه ، يتضح هذا من قول ابن أبى طى :

« وكان ملهم وأخوه ضرغام من صنائع الصالح بن رُزّيك ، فلما شاهدوا ميل الناس عن شاور بسبب أولاده أخذوا فى مراسلة رُزّيك بن الصالح وهو فى السجن والعمل له فى إعادته إلى الوزارة ، واتصل ذلك بطىّ بن شاور ، فدخل على أبيه وقال : أنت غافل ، ومُلْهم وضرغام يفسدان أمرك ، وقد شرعا فى أمر رُزّيك ، واستحلفا له جماعة من الأمراء ، ولا يمكن تلافى حالك إلا بقتل رزيك ، فقال له شاور : إن الصالح أولانى جميلاً ، وبسببه حللت هذا المحل ، فتركه ولده طىّ ، ودخل على رزيك فقتله فى سجنه ، وسمع شاور ذلك فقامت قيامته ، ونمى الخبر إلى ضرغام وأخيه مُلْهَم ، فثاروا وأثاروا من استخلفاه من الأمراء ، وزحفا بالعسكر إلى شاور ، فانهزم وخرج من باب القاهرة ، وهرب إلى الشام ، وأدرك ضرغام ولدّيه طيًّا وسليمان فقتلهما ، وأسر الكامل ، فأخذه مُلهم واعتقله عنده ، وأراد ضرغام قتله ، فمنعه منه مُلْهَم ، وحفظ له جميلاً كان قد فعله معه »[2] .

---

(1) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ١٦٥ ، نقلاً عن ابن أبى طى .

(2) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ١٦٥ ، نقلاً عن ابن أبى طى ؛ المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٥٣ أ .

ويؤكد ابن أبى طىّ نبأ مقتل طىّ وسليمان ابنىْ شاور فى مكان آخر فيقول :

« وأما شاور فإنه لما خرج من القاهرة سار على وجهه حتى وصل إلى دمشق بعد تحققه قتل ولديه » [1] .

بقى إذن على قيد الحياة الابن الأوسط الكامل شجاع ، وظل معتقلاً فى دار ملهم أخى ضرغام إلى أن عاد أبوه شاور وانتصر بمساعدة جيوش نور الدين على ضرغام وقتله ، وأطلق سراح ابنه الكامل كما أطلق سراح القاضى الفاضل فقد كان معتقلاً مع الكامل فى نفس الدار [2] ؛ يقول المقريزى فى حوادث سنة ٥٥٩ هـ :

« وفى يوم الاثنين الثالث من رجب خرج الكامل بن شاور من دار ملهم أخى ضرغام وكان معتقلا بها ، وخرج معه القاضى الفاضل ، وكان معه فى الاعتقال ، فقد تأكدت بينهما مودة ، فأخله إلى أبيه ومدحه عنده ، وأثنى عليه ، فسماه حينئذ بالقاضى الفاضل » [3] .

نستطيع أن نقول إذن أن هذا السجل كتب للكامل بن شاور لأنه هو الابن الوحيد الذى بقى على قيد الحياة بعد تولى شاور الوزارة للمرة الثانية .

وقد يقول قائل : لعل هذا السجل كتب للابن الأكبر طى لينوب عن أبيه أثناء توليه الوزارة للمرة الأولى ، ولكننا نستبعد هذا الرأى ، فقد كان شاور وقتذاك فى عنفوان قوته بعد أن انتصر على رُزِّيك وتولى الوزارة مكانه ، حقيقة

---

(١) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ١٦٥ ، نقلاً عن ابن أبى طى ؛ والمقريزى مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٥٣ أ .

(٢) المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

(٣) المقريزى ، اتعاظ الحنفا ، مخطوطة سراى ، ص ١٥٥ أ .

كان لطيّ نفوذ كبير على أبيه بدليل ما قاله المقريزى ، فقد روى طرفاً من حديث جرى بين شاور والشريف المُحنّك وهما يتعاتبان بعد عودة شاور للوزارة ، فى هذا الحديث يقول الشريف لشاور :

« أنت تعلم أيها الأمير أن ابنك طيًّا كان قد تعدّى طَوْرَه وتجاوز حدّه حتى تعاظم عليك ونفذ أمره دون أمرك ، وأنه بعد قتل رُزّيك بن الصالح أطلق لسانه فى الأمراء ، ومد يده إلى أموالهم ونسائهم ، ويهينهم فى المجالس ، وصاح عليهم فى المواكب حتى حقدوا عليه وشكوه إليك [1] » .

ولـــكن الأحداث التاريخية لا تؤيد صدور هذا السجل لإنابة طيّ عن أبيه أثناء وزارته الأولى ، فإن هذه الوزارة الأولى لم تستغرق غير تسعة شهور ، ولم يكن العاضد قد نضج بعد النضوج الكافى الذى يؤهله للمشاركة فى الرأى ، وكان شاور لا يزال كما ذكرنا فى عنفوان قوته .

ويؤيدنا فى ترجيحنا أن السجل صدر لإنابة الكامل عن أبيه بعد عودته وتوليه الوزارة للمرة الثانية ، ما تذكره المراجع من أن الكامل كان قد زاد نفوذه حتى طغى على نفوذ أبيه ، يقول المقريزى فى مخطوطة اتعاظ الحنفا :

« ومما نقم عليه (أى على شاور) أن ابنه الكامل عمل مظلة كانت تحمل على رأسه ، وتحكم على أبيه وترفع على الأمراء وعسفهم » [2] .

---

[1] المقريزى : المرجع السابق ، ص ١٥٦ ب .

[2] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٥٣ أ .

ويقول فى مكان آخر :

« وكان (شاور) مع ذلك منقاداً لولده الكامل ، قد أطاعه وسلّم الأمر إليه ؛ بحيث أنه كان يأتى إلى داره فيحتجب عنه » [1] .

ففى هاتين الفقرتين جملتان واضحتان غاية الوضوح تؤيدان ما ذهبنا إليه من أن هذا السجل صدر لإنابة الكامل عن أبيه ، فالمقريزى يقول فى الفقرة الأولى إن الكامل « عمل مظلة كانت تحمل على رأسه وتحكّم على أبيه » ، ويقول فى الفقرة الثانية : « وكان (شاور) مع ذلك منقاداً لولده الكامل ، قد أطاعه وسلم الأمر إليه » .

أما التاريخ الذى صدر فيه السجل فإنا نرجح أن يكون فى سنة ٥٦٢ هـ ، أى أثناء الحملتين الثانيتين لجيوش الملك مُرِّى وجيوش نور الدين على مصر ، أو بعدهما مباشرة ؛ فإن شاور كان قد استعان بجيوش الملك مُرِّى الصليبية ضد جيوش نور الدين التى أتت إلى مصر فى سنة ٥٥٩ هـ ، وفى سنة ٥٦٢ هـ ، فاطلعوا على عوراتها ، ولمسوا مبلغ ضعفها ، وطمعوا فى الاستيلاء عليها ، حتى إنهم لم يغادروا مصر بعد فشل الحملة الثانية (سنة ٥٦٢ هـ) إلا بعد أن عقدوا مع شاور معاهدة كان من أهم شروطها :

« أن يكون لهم بالقاهرة شِحْنَة ، وتكون أبوابها بيد فرسانهم ، ليمتنع الملك العادل (نور الدين) من إنقاذ عسكر إليهم ، ويكون للفرنج مِنْ دَخْل مصر كل سنة مائة ألف دينار » [2] .

---

[1] نفس المرجع ، ص ١٦٠ أ .

[2] الروضتين ، ج ١ ص ١٤٣ .

هذه الشروط المذلة قبلها شاور ، ولا تثريب ... العاضد لأنه لم يكن له من الأمر شيء ، بل الأمر كله للوزير شاور ، يقول صاحب الروضتين معقبا على شروط الاتفاق :

« هذا كله يجرى بين الفرنج وشاور ، وأما العاضد – صاحب مصر – فليس إليه من الأمر شيء ، ولا يعلم شيئاً من ذلك ، قد حكم عليه شاور وحجبه ، وعاد الفرنج إلى بلادهم وتركوا جماعة من فرسانهم ومشاهيرهم وأعيانهم بمصر والقاهرة على القاعدة المذكورة » [1] .

ويبدو أن الكامل بن شاور أدرك منذ تلك اللحظة مدى خطورة الصليبيين ومبلغ أطماعهم ، وآثر أن يربط سياسته وسياسة مصر بالاتفاق مع نور الدين محمود بن زنكى .

فإذا كان هناك شر فى مجئ جيوش نور الدين إلى مصر أو فى تطلعه إلى ملكها ، فإنه على أى الحالات أهون الشرين ، لأنه أولاً وأخيراً ملك مسلم ، ولخير له أن تنتقل مصر إلى يد ملك مسلم من أن تنتقل إلى أيدى الصليبيين .

بدأ الكامل هذه السياسة بعد انتهاء الحملة الثانية لمُرّى مباشرة ، قال صاحب الروضتين :

« ثم إن الكامل شجاع بن شاور راسل نور الدين مع شهاب الدين محمود الحارمى – وهو من أكابر أمراء العادل ، وهو خال صلاح الدين يوسف – ينهى محبته وولاه ، يسأله أن يأمر بإصلاح الحال وجمع الكلمة

---

[1] الروضتين ، ج ١ ، ص ١٤٣ .

بمصر على طاعته ويجمع كلمة الإسلام ، وبذل مالاً يحمله كل سنة ، فأجابه على ذلك ، وحملوا إلى نور الدين مالاً جزيلاً ، فبقى الأمر على ذلك إلى أن قصد الفرنج مصر لتملكها سنة ٥٦٤ هـ » [1] .

هنا نستطيع أن نقول إن الكامل كان يباشر سلطته كنائب للوزير ، لأنه لا يستطيع أن يفاوض ملكاً آخر ، ويعقد اتفاقاً كهذا ، ويشارك فى رسم سياسة مصر الخارجية ، إن لم يكن له من السلطات الرسمية ما يمكنه من الإقدام على هذا كله .

ولقد تابع الكامل سياسته هذه العدائية ضد الصليبيين بعد ذلك ، فإنه لما اشتد خطر الصليبيين بعد استيلاء الملك عمورى على بلبيس لم تكن هناك مندوحة من الاستعانة بنور الدين ثانية ، وقد أرسلت مصر فعلاً تطلب مساعدته ، واختلفت آراء المؤرخين ، هل الذى أرسل الكتب الخليفة العاضد أم الكامل ابن شاور ، ولكننى أرجح أنه الكامل اعتماداً على ما ذكره صاحب الروضتين – نقلا عن ابن أبى طىّ – :

« قال (ابن ابى طى) : وحدثنى شمس الخلافة موسى بن شمس الخلافة محمد بن مختار ، قال : إنما كُتب هذا الكتاب برأى أبى شمس الخلافة ، لأنه لما رجع من عند مُرِّى – لعنه الله – بعد أخذ بلبيس ، اجتمع بالكامل بن شاور ، وقال له : عندى أمر لا يمكننى أن أفضى به إليك إلا بعد أن تحلف لى أنك لا تطلع أباك عليه ، فلما حلف له ، قال : إن أباك قد وطّن نفسه على المصابرة وآخر أمره يسلم البلاد على الفرنج ولا يكاتب نور الدين ، وهذا عين الفساد ، فاصعد أنت إلى العاضد وألزمه

---

[1] الروضتين ، ج ١ ، ص ١٤٣ .

أن يكتب إلى نور الدين ، فليس لهذا الأمر غيره ، فقصد الكامل وكتب الكتاب » [1] .

ولقد ظل الكامل بن شاور أميناً لهذه السياسة ، سياسة اختيار أهون الشرين ، أى محالفة نور الدين ومصادقة رجله وجيوشه خوفاً من سقوط مصر بيد الصليبيين، فإن المراجع التاريخية تذكر أن شاور – بعد فشل الحملة الصليبية الثالثة ، ونجاح حملة أسد الدين شيركوه – أخذ يدبر الأمر للانقضاض على أسد الدين وقتله ، لولا أن نهاه ابنه الكامل عن ذلك ، وهدده بإبلاغ أسد الدين خبر المؤامرة إن هو أصرَّ على تنفيذها ؛ يقول صاحب الروضتين :

« ثم إنه (شاور) عزم على أن يعمل دعوة لأسد الدين ومَنْ معه من الأمراء ويقبض عليهم ، فنهاه ابنه الكامل وقال له : والله لئن عزمت على هذا الأمر لأعرّفنَّ أسد الدين ؛ فقال له أبوه : لئن لم افعل هذا لنُقتلن جميعا ؛ فقال : صدقت ، ولئن نقتل ونحن مسلمون والبلاد بيد المسلمين خير من أن نقتل وقد ملكها الفرنج ، فليس بينك وبين عود الفرنج إلا أن يسمعوا بالقبض على شيركوه ، وحينئذ لو مشى العاضد إلى نور الدين لم يرسل فارساً واحد ، ويملكون البلاد ؛ فترك ما كان عزم عليه » [2] .

* * * * *

---

[1] الروضتين ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

[2] الروضتين ، ج ١ ، ص ١٥٧ .

وللسجل - بعد هذا - أهمية خاصة ، فهو يضيف إلى معلوماتنا عن هذه الفترة الغامضة أشياء جديدة ، فهو فى مجال تعداد مناقب هذا الابن من أبناء شاور يشير أول ما يشير على تفوقه فى علوم الدين والقرآن ثم يصفه بالشجاعة والبطولة فى ميادين الحرب والجهاد .

وهنا ، وعند الإشادة بشجاعته يأتى الجديد ، فإن السجل يشير إلى وقعة انتصر فيها ابن شاور على الفرنج فى الجيزة ، كما يشير إلى أن الخليفة العاضد عهد إلى هذا الابن بالإشراف على مدينة القاهرة وتدبير أمورها عندما اشتد بأس الكفار وطمعوا فى اجتياح أهل الأعمال والأقطار ، فاستطاع بحكمته وحزمه أن يعمل على استتباب الأمن فى العاصمة .

يقول السجل عند الإشادة ببطولة ابن شاور وذكر وقعة الجيزة :

« والحروب فمرباه فى مهودها ، ومنشؤه بين اسودها ... وحسبك فتكاته فى طغاة الكفار ، وقصد أولياء الدولة بالإظهار ، فإن الكفار حين نهدوا للنفاق ، واجتلبوا أشباههم من بعيد الآفاق ، وتهجموا على الأعمال فجأهم بعزمة من عزماته أقامت راية الدين ، وجعلتهم حصيداً خامدين ، وأفنت منهم الصناديد ، واصطلمتهم ببلايا تزيد على التعديد ، واجتحفتهم بالقتل والأسر والتفريق ، ورمتهم بدواهٍ لا يقدر بشرىّ على دفاعها ولا يطيق، ولما التجأ طاغية الكفر على الجيزة [1] وركد ، ورام الاعتصام بعروتها واجتهد ، واغتر بما معه من الجمع وكثرة العدد ، نهد إليه فى الأبطال الأمجاد ، ونهض نحوه ثابتاً للقراع والجلاد ، فأزاله عن مجثمه ، وذعّره

---

(1) الأصل : « الحيرة » ، ولا يستقيم بها المعنى : وما أثبتناه هنا قراءة ترجيحية من الممكن أن تتفق والأحداث التاريخية ، وإن كانت المراجع المعاصرة لا تشير إلى معركة ما حدثت فى الجيزة بين الكامل والصليبيين .

ذعراً شرّده عن معلمه ، ... وكم له فتكة فى أهل العمود ذلّلت جماجم ، واستلبت أرواحهم ، وأعادت ليلاً بالنقع صباحهم » [1] .

ويقول السجل عند الإشارة إلى تعيين ابن شاور والياً على القاهرة عندما اشتدت وطأة الفرنج على البلاد :

« وعندما تمادى عُتاة الكفار فى الإصرار ، وجَوْسهم خلال الديار ، ونفثهم فى جوه الأذى والإضرار ، وطمعهم فى اجتياح أهل الأعمال والأقطار ، عوّل أمير المؤمنين فى استصالهم على عزمه ، واعتضد بذبّه وحسمه ، وجعل إليه التدبير بالقاهرة المحروسة التى هى عهدة الإيمان والإسلام ، ودار هجرة الإمام ، ومعقل الخلافة منذ غابر الأيام ، وأطلق يده فى ربِّ جميع الأعمال ، وتأمينها من بوائق الأوجال ، فبثّ بالحضرة وبالأعمال من مهابته ماشرّد الأوغاد ، وسهل الأمصار ، ومحق الضُلاّل ، وأذاقهم النكال ، فعمّ السكون والأمنة ، واستولت على الأعمال السياسية المستحسنة .... إلخ ... إلخ » .

هـذان النصان هما أهم ما جاء به السجل من جديد ، ففى النص الأول إشارة إلى انتصار أحرزه ابن شاور على الكفار فى الجيزة ، ولسنا نجد فيما أوردته المراجع التاريخية ذكر الموقعة بين جيش شاور أو ابنه وجيش الصليبيين فى الجيزة ، وكل ما نعرفه أن جيش أسد الدين شيركوه فى حملته الثانية على مصر نزل بالجيزة ، فلما وصل جيش الصليبيين نزل بالفسطاط ، ثم عبر جيش شاور ومعه جيش الصليبيين النيل إلى الضفة الغربية واتجها جنوباً حيث تلاقيا مع جيش أسد الدين فى معركة البابين بالقرب من المنيا .

ترى هل حدثت وقعة الجيزة فى هذه الآونة ؟

---

[1] أهل العمود: يقصد بهم النصارى .

هذا سؤال لا أستطيع الإجابة عليه إجابة يقينية إلا أن تظهر للنور نصوص تاريخية فاطمية أخرى غير ما نعرف تؤكد هذا الفرض أو تنفيه .

أما النص الثانى الخاص بتعيين ابن شاور والياً على القاهرة فإنا نستطيع أن نحدد وقت هذه التولية على وجه التقريب ، وذلك أنه لما اتفق الفرنج وأسد الدين على الخروج معاً من مصر بعد الحملة الثانية اشترط الفرنج أن يتركوا منهم حامية تشرف على القاهرة ، يقول صاحب الروضتين :

« وأما الفرنج فإنهم استقر بينهم وبين المصريين أن يكون لهم بالقاهرة شِحْنة ، ويكون أبوابها بيد فرسانهم ليمتنع الملك العادل (نور الدين) من إنفاذ عسكر إليهم ، ويكون للفرنج من دَخْل مصر كل سنة مائة ألف دينار » [1] .

ويبدو أن رجال هذه الحامية استبدوا بالأمر فى القاهرة وعاثوا فى البلد فساداً ، وأصبح السلطان والحكم فى أيديهم ، بدليل قول أبى شامة مرة أخرى :

« وكان الفرنج قد جعلوا لهم شِحْنة بمصر والقاهرة ، وأسكنوا فرسانهم أبواب البلدين ، والمفاتيح معهم على ما سبق ذكره وتحكموا تحكماً كبيراً فطمعوا فى البلاد » [2] .

وقد شرح نفس المؤرخ هذه الأطماع شرحاً واضحاً حين قال :

« وكان لعنة الله (أى مُرّى ملك بيت المقدس) لما دخل ديار مصر قد أقام من أصحابه من كتب له أسماء قرى مصر جميعها وتعرّف له خبر ارتفاعها » .

---

[1] الروضتين ، ج ١ ، ص ١٤٣ .

[2] نفس المرجع ، ص ١٥٤ .

والذى نرجحه أن ابن شاور عين والياً على القاهرة فى هذه الظروف العصيبة التى استبدت فيها حامية الفرنج بالقاهرة ، وحين حاولوا أن يتحكموا فى شئون البلد وأن يجمعوا المعلومات والبيانات المختلفة عن مصر تمهيداً للغزوة الثالثة ، وإن كانت المراجع التاريخية جميعاً لم تشر إلى هذه الحقيقة الجديد وهى تعيين ابن شاور والياً على القاهرة .

وإذا صح ترجيحنا هذا صح ترجيحنا السابق أن تعيين ابن شاور نائباً للوزارة كان بعد الحملتين الثانيتين لجيشى نور الدين والصليبيين على مصر .

* * * * *

وبعد فقد وصلت إلى هذه النتائج جميعاً معتمداً على الاستقراء ومقارنة النصوص بعضها بالبعض الآخر ودراستها تحليلية ، ولكننى عثرت بعد هذا فى مخطوطة اتعاظ الحنفا لمقريزى وبين السطور على نص هام جداً يقطع كل شك، ويؤكد صحة هذه الوثيقة ، ويحدد بطريقة يقينية اسم ابن شاور وتاريخ صدور السجل واسم كاتبه ، وهذا النص يؤيد كثيراً من النتائج التى سبق أن وصلت إليها بطريقتى السابقة ، فهو ينص على أن الابن هو الكامل ، وعلى أن السبب الذى دعا العاضد إلى التفكير فى إنابة الكامل عن أبيه هو اختلاف العاضد والكامل معاً فى سياستهما إزاء الفرنج وجيوش نور الدين ، وشاور كان يرتمى دائماً فى أحضان الفرنج .

والجديد الذى أتى به النص هو تحديد تاريخ صدور هذا السجل بسنة ٥٦٤ هـ أى أثناء الحملة الصليبية الثالثة على مصر بقيادة عمورى ، لا سنة ٥٦٢ هـ كما سبق أن أفترضت أنا .

وقد ذكر المقريزى فى نصه جميع الملابسات التى أدت إلى التفكير فى إنابة الكامل عن أبيه شاور ، وملخصها أن عمورى عندما أتى بجيشه إلى مصر فى سنة ٥٦٤ هـ أمر شاورُ بإحراق مدينة الفسطاط ، ونزل عمورى عند بركة الجيش ثم تقدم لحصار القاهرة ، واشتد الحصار بالأهلين فرأى شاور أن يسعى لمصالحة الفرنج فعرض أن يدفع لهم مبلغاً ضخماً – هو ألف ألف دينار – على أن ينسحبوا، عند ذلك اشتد الخطب والضيق بالخليفة وبالمصريين ، ففكر العاضد فى عزل شاور وتولية أبنه كامل الوزارة ، وأرسل القاضى ينوب عنه – يستشيره فى هذا كله. ونص المقريزى مفصل ، ولهذا نؤثر أن ننقله هنا ففيه إيضاح كاف ، قال فى حوادث سنة ٥٦٤ هـ :

« واشتد الفرنج فى محاصرة القاهرة وضيقوا على أهلها حتى تزلزل الناس زلزالاً شديداً وضعفت قواهم ، وشاورُ هو القائم بتدبير الأمور ، فتبين له العجز عن مقاومة الفرنج وأنه يضعف عن ردهم وخاف من غلبتهم ، فرجع عن مقاومتهم إلى مخادعتهم وأعمال الحيلة ، فأرسل شمس الخلافة إلى مُرِّى يطلب منه الصلح على أن يحمل إليه أربعمائة ألف دينار معجلة ، فأجاب إلى ذلك ، ويقال : إنه خوّفه من نور الدين ، واعتذر أنه لولا الخوف من العاضد ومن معه من المسلمين وإلا سلمه البلد ، وأنه يقوم له بألف ألف دينار ، فتقرر الصلح ، على أن مُرِّى قال : لا أسمع من كلام شاور فإنه غدّار ، لابد من كلام الخليفة العاضد ؛ فمشى أبو الفتح عبد الجبار بن عبد الجبار بن إسماعيل بن عبد القوى المعروف بالجليس قاضى القضاة وداعى الدعاة ، ومعه الأستاذ صنيعة الملك جوهر بين الفرنج وبين الناس حتى تقرر الأمر على تعجيل مائة ألف دينار وحمل الباقى بعد ذلك مع القطيعة المقررة كل سنة ، وزيادة عشر ة آلاف دينار وعشرة آلاف اردب غلة

على أن يقترح من أصنافها ، فأرسل العاضد القاضى الفاضل عبد الرحيم إلى الشيخ الموفق بن الخلال كاتب الدست – وكان مريضاً والفاضل ينوب عنه – بتعيين الكامل بن شاور ، وقال له : استشره فى هذا الأمر ، فمضى الفاضل إليه وعرض ما تقرر عليه وبلغه عن العاضد ما أشار به من أخذ رأيه فى ذلك ، فقال : « قبل الأرضَ عنى لمولانا وقل له عن مملوكه : إن وَعَدَ المشترى ثمنها وصبر البائعُ فليست بغالية ، وبين قيل وقال ينصرم الوقت » [1] .

فهذا النص يبين فى وضوح تام أن العاضد أرسل يستشير كاتب إنشائه الموفق بن الخلال فى أمرين :

الأمر الأول ما قرره شاور مع الفرنج من دفع مبلغ ضخم من المال ثمنا للصلح بينهم .

والأمر الثانى تعيين الكامل بن شاور .

وقد أوضح النص بعد هذا جواب ابن الخلال عن الأمر الأول : « إن وعد المشترى ثمنها ، وصبر البائع فليست بغالية ، وبين قيل وقال ينصرم الوقت » .

أما الأمر الثانى فقد سكت النص عن إيضاح الجواب عنه ، ووجود هذا السجل يبين أن ابن الخلال وافق على تعيين الكامل وإنما نائباً لأبيه لا وزيراً ، ويبدوا أن هذا كان هو الرأى الصواب ، فقد كان من العسير عزل شاور ، وكان من العسير أيضاً أن يقبل الكامل أن يلى الوزارة مكان أبيه ؛ غير أن الأب والابن

---

[1] المقريزى : مخطوطة اتعاظ الحنفا ، ص ١٥٩ ب – ١٦٠ أ .

لم يمتد بهما العمر كثيراً بعد هذا فقد قبض على شاور بعد ذلك بقليل وقتل يوم السبت السابع عشر من ربيع الآخر من نفس السنة ، وقتل الكامل يوم الأثنين رابع جمادى الأولى ، ويقال إن شيركوه تأسف عندما علم بقتله « لما كان بلغه عنه من منعه أباه عن عزمه على الفتك به » .

ومن هذا كله يتضح أن هذا السجل بتعيين الكامل نائباً للوزارة صدر فى أواخر ربيع الأول سنة ٥٦٤ هـ .

أما كاتبه فهو القاضى الفاضل ، فقد كان ابن الخلال - كما يقول النص - مريضاً وكان الفاضل ينوب عنه ، وهو الذى كتب السجل بتعيين شيركوه وزيراً بعد نحو نصف شهر فى ١٩ ربيع الآخر .

الوثيقة العشرون

سجل بتعيين أسد الدين شيركوه وزيراً للعاضد

الملابسات التى أدت إلى إصدار هذا السجل لا تحتاج منا إلى شرح هنا ، فقد أوردتها المراجع التاريخية مفصلة تفصيلاً كافياً ، والجديد فيه أن العاضد وهو الخليفة الشيعى اضطر اضطراراً لاختيار أسد الدين شيركوه – وهو السنى والقائد التابع لنور الدين – وزيراً .

وقد يكون الذى دفعه إلى هذا أن ضرغاما أفنى قادة الجيش الفاطمى لكثرة من قال منهم ، وأن شاور قد جَرَّأ الفرنج وأطمعهم فى ملك مصر لكثرة ما لجأ إليهم واستعان بهم ؛ فلما انتصر أسد الدين شيركوه فى المرة الثالثة على الفرنج وقتل شاور لم يعد أمام العاضد فرصة للاختيار ، فقد كان أسد الدين هو قائد الجيش المنتصر ، وصاحب السلطان الفعلى ، فأصدر العاضد هذا السجل بتوليته الوزارة .

لهذا راح كاتب السجل يبرر الأسباب التى دعت لاختياره ، وبرعَض أثناء ذلك . بموقف شاور من الفرنج ، فهو يقول مرة :

« وانتقم الله به ممن ظلم نفسه ، وإن ظنَّ الناسُ أنه ظُلم »

ويقول مرة أخرى مخاطباً أسد الدين :

« فليهنك أنك حزب الله الغالب ، وشهاب الدين الثاقب ... وظل أمير المؤمنين المدود ... نصرته حين تناصر أهل الضلال ، وهاجرت

إليه هاجرا بَرْدَ الزلال الظلال ... وأعدت بحنكتك على الدولة العلوية بهجة شبابها المونقة ، وأنقذت الإسلام وهو على شفا جرف هار ، ... وأجليت طاغية الكفار وسواك اجتذبه » .

ويشير السجل على حملات أسد الدين المتكررة على مصر بقوله :

« ... وما يومك فى نصرة الدولة بواحد ، ولا أمسك مجحود وإن رغم أنفُ الجاحد ، بل أوجبتَ الحق بهجرة بعد هجرة ، وأجبت دعوة الدين قائماً بها فى غمرة بعد غمرة .... » .

والعاضد بعد هذا يقلد أسد الدين أمور الدولة جميعاً ، أو كما يقول السجل :

« وقلّدك أميرُ المؤمنين أمرَ وزارته ، وتدبير مملكته ، وحياطة ما وراء سرير خلافته ، وصيانة ما اشتملت عليه دعوة إمامته ، وكفالة قضاة المسلمين ، وهداية دعاة المؤمنين ... إلخ » .

ثم يفصل السجل ما أجمل من هذه الأمور ، ويعنى أكثر ما يعنى بأمرين : أمر العساكر المنصورة ، وأمر الرعايا .

أما العساكر المنصورة فهم - كما يقول السجل - :

« الذين غذوا بولاء أمير المؤمنين ونعمه ، وربوا فى حجور فضله وكرمه » .

لهذا يوصى أسد الدين بأن يعتمد :

« أحمرهم [1] وأسودهم ، وأقربهم وأبعدهم ، وفارسهم وراجلهم ، ورامحهم ونابلهم ، بتوفير الإقطاع ، وإدرار النفقات ... إلخ » .

أما الرعية فيوصيه بهم خيراً بقوله :

« والرعايا فقد علمتَ ما نالهم من إجحاف الجبايات ، وإسراف الجنايات ، وتوالى عليهم من ضروب النكايات ، فاعمر أوطانهم التى أخربها الجور والأذى ، وانفِ عن مواردهم الكَدَر والقذى ، وأحسن حفظ وديعة الله تعالى منهم ، وخفِّف الوطأة ما استطعت عنهم ، وبدِّ لهم من بعد خوفهم أمنا .... إلخ » .

وكان يجب فعلاً أن تصاغ الوصية هذه الصياغة ، فقد قاسى الشعب المصرى حقيقة متاعب كثيرة فى السنوات القليلة التى شهدت الصراع العنيف بين قوى الصليبيين وقوى نور الدين فى سبيل الاستيلاء على مصر ، والتى انتهت بهزيمة الصليبيين وانسحابهم ، وقتل شاور ، وانتصار أسد الدين شيركوه . ثم توليه الوزارة فى مصر .

* * * * *

وصاحب صبح الأعشى قد نزع - كعادته - تاريخ الوثيقة ، وهو - اعتماداً على المراجع التاريخية المعاصرة - : ١٧ ربيع الآخر سنة ٥٦٤ هـ .

---

[1] انظر ما فاتَ هنا ، ص ٣٧ ، هامش ١ .

الوثيقة الحادية والعشرون

توقيع بخط الخليفة
على طُرَّة السجل السابق
بتقليد أسد الدين شيركوه
الـــــوزارة

هذا نموذج ثانٍ لهذا النوع من الوثائق الفاطمية المسمى « بالتوقيعات » ، وقد مر بنا هنا توقيع آخر (الوثيقة ١٧) صدر عن الخليفة الفائز ، وأثبت على طُرَّة السجل بتولية الصالح طلائع بن رُزّيك الوزارة ، وقد بينا عند تعليقنا عليه ماهية التوقيع [1] ، والغرض منه ، وعمن يصدر ، وكيف يصدر ولا نرى ضرورة للتكرار هنا، وسيرد بعد قليل نموذج ثالث لهذا النوع من الوثائق وهو التوقيع الصادر عن الخليفة العاضد في طُرَّة السجل بتقليد صلاح الدين يوسف بن ايوب الوزارة بعد وفاة عمه أسد الدين شيركوه ، فهذه نماذج ثلاثة أعتقد أنها كافية لإعطاء فكرة واضحة عن التوقيعات التي كان يوقع بها الخلفاء الفاطميون على السجلات بتقليد الوزارة .

---

[1] راجع ما فات هنا ص ١٥٤ .

الوثيقة الثانية والعشرون

سجل بتقليد صلاح الدين يوسف بن أيوب الوزارة للخليفة العضد

الظروف التى أدت على تولية صلاح الدين الوزارة للعاضد بعد موت عمه أسد الدين واضحة كل الوضوح ، وفى المراجع التاريخية المعروفة بيانات وافية عنها ، وهذا السجل لا يضيف جديداً إلى هذه المعلومات ، وكاتبه هو هو نفس كاتب السجل السابق بتولية أسد الدين الوزارة ، وهو القاضى الفاضل عبد الرحيم بن على البيسانى ، فالأسلوب فى السجلين متشابه .

وقد عنى كاتب السجل بتقديم العزاء لصلاح الدين فى عمه ، ثم قدَّم المبررات التى دعت لاختيار صلاح الدين للوزارة ، ومنها مكانته عند عمه ، وشجاعته الفائقة فى الحروب .

ثم حاول أن يلتمس سابقة مشابهة فى تاريخ الدولة الفاطمية تؤيد اختيار صلاح الدين وزيراً بعد وفاة عمه أسد الدين ، فاستشهد بما فعله الخليفة المستنصر حين ولى الأفضل شاهنشاه الوزارة بعد وفاة أبيه بدر الجمالى ، ولكنه عاد فاستدرك بقوله :

« وإنه ليرجو أن تكون أفضل من الأفضل » .

ويختتم السجل بالوصية المعتادة ، فهو يوصىَ صلاح الدين بأولياء أمير المؤمنين وأنصاره الميامين من الأمراء المطوّقين [1] والأعيان المعّصبين والأماثل والأجناد أجمعين ، ويقصد بهؤلاء جميعاً أمراء الجيش وأجناده من المغاربة ، أو كما يقول النص فى خطابه لصلاح الدين :

« فهم أنصاره غرباً كما أن عسكرك أنصاره شرقا » .

وهذه لمحة لها أهميتها تلقى ضوءاً على الحالة فى جيش الدولة ، فقد أصبح يتنازع الزعامة فيه عنصران : عنصر المغاربة أولياء الدولة القدامى ، وعنصر المشارقة جنود صلاح الدين .

ثم يوصى السجل الوزير الجديد بالقضاة والدعاة ، وبالجهاد ضد الأعداء ، وبالأموال لما هلا من أهمية خاصة ، يقول السجل :

« فقدّم للبلاد الاستعمار ، يقدم لك الاستثمار » .

ويوصيه أخيراً بالرعايا فهم :

« ودائع الله لأمير المؤمنين وودائعه لديك ، فأقبض عنهم الأيدى وابسط بالعدل فيهم يديك » .

* * * *

---

(1) قسم (القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٧٦) أمراء الجيش الفاطمى – أى قواده – إلى ثلاثة مراتب : الأولى : الأمراء المطوفون ، والثانية : الأمراء أرباب القضب ، والثالثة : أدوان الأمراء ، وعرف الأمراء المطوقين بأنهم « هم الذين يخلع عليهم بأطواق الذهب فى أعناقهم ، وكأنهم بمثابة الأمراء مقدى الألوف فى زماننا » – أى زمان القلقشندى ، أى العصر المملوكى – .

وصاحب صبح الأعشى قد نزع كعادته تاريخ كتابة السجل ، ولم يثبته غيره من المؤرخين الذين نقلوا فقرات منه ، ولكننا نستطيع أن نرجح أنه صدر فى أحد أيام العشر الأخيرة من جمادى الثانية سنة ٥٦٤ هـ ، فإن أسد الدين شيركوه توفى فى الثانى أو الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٥٦٤ هـ ، وبعد موته مباشرة عهد العاضد بالوزارة على ابن أخيه صلاح الدين .

والغريب فى أمر هذا السجل أنه آخر سجل بتقليد وزير صدر فى العصر الفاطمى ، فقد سعى صلاح الدين سعيه بعد هذا لوضع حد لهذه الدولة الفاطمية إلى أن استقل بها بعد موت الخليفة العاضد ، فكان بهذا آخر وزرائهم ، وكان هذا السجل آخر سجل بتعيين وزير فاطمى كما ذكرنا ، قال ابن واصل فى كتابه مفرج الكروب .

« وهذا آخر منشور كتب عنهم ، وانقرض أمرهم ، وانفصمت عرى دولتهم » [1] .

* * * *

[1] مفرج الكروب ، نشر الشيال ، ج ١ ص ١٧١ .

الوثيقة الثالثة والعشرون

توقيع على
طُرَّة السجل بتقليد صلاح الدين
الوزارة للخليفة العاضد

هذا نموذج ثالث للتوقيع ، يشبه التوقيعين السابقين ، وثيقة رقم (١٧) ووثيقة رقم (١٢) ، وليس من جديد ، بل ينطبق عليه ما قلناه عن الوثيقتين السالفتين [1] .

---

[1] راجع ما فات هنا ص ١٥٤ ، ١٧٤ .